



من الشرق والغرب

السوق الأفريقية المشتركة

بين السياسة والاقتصاد

بقلم
محمّد الجبالي



اهداءات ٢٠٠٤

أسرة أ / سيد أحمد متولى الجوهري
طنطا



السوق
الإفريقية
المتركة
بين
السياسة والاقتصاد

بقلم محمد الجبالي

تقديم

بقلم توفيق ابو علم

لم تكن الحماسة هي التي دفعت الى استجابة زعماء القارة الافريقية لتداء الامبراطور هيلاسلاسي الى مؤتمر القمة الافريقي الذي جمع بين رؤساء اسول والحكومات الافريقية المستقلة في شهر مايو سنة ١٩٦٣ والذي انبثق عن ميثاق الوحدة الافريقية ولكن هذا الاجتماع قام على تبصر ووعي دقيقين وعلى دوافع عملية تطبيقية . ومن بين القرارات التي اصدرها المؤتمر انشاء سوق افريقية مشتركة - ويمكن تلخيص العوامل التي دفعت الى تقرير انشاء هذه السوق فيما يلي :

دوافع اقتصادية :

- ١ - الاسلوب الاستعماري الجديد الذي يفتح ابواب القارة ان لم يكن دخلها ، وانذى تجب محاربته تماما ويعنف وقوة كما حاربنا الاستعمار العسكري .
- ٢ - حالة التخلف الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار وراءه ليكون عامل هدم للاقتصاد والمجتمع .
- ٣ - انخفاض معدل تبادل المواد الاولية بالنسبة للمواد المصنوعة .

دوافع سياسية :

- ١ - الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار سواء كان استعمارا سافرا او حريا تدور على الافريقيين

فى معركة عنصرية يفرضها البعض بالحديد والنار فى عمليات ابادة تقريبا
٢ - الرغبة فى ابعاد القارة عن التطاحن بين المعسكرين الشرقى
والغربى واتخاذ سياسة عدم الانحياز .

٣ - الرغبة فى القضاء على التسلسل الاسرائيلى الى قلب القارة
الافريقية الذى يستهدف السيطرة على اقتصاديات وموارد القارة لحساب
الاستعمار والاحتكارات .

وتحدث المؤلف بعد ذلك عن الحالة الاقتصادية فى افريقية فى أربعة
مباحث ، الاول : عن الزراعة ، والثانى : عن الصناعة ، والثالث : عن
التعدين ، والرابع : عن التجارة . وكان مما ذكره فى ذلك بصدد تحليل
امكانيات المستقبل الانتاجية قوله : ان متوسط دخل الفرد فى افريقية ككل
١١٠ دولار فى عام ١٩٦٠ فلو اننا استبعدنا اتحاد جنوبى افريقية لانخفض
هذا المعدل الى ٩٠ دولارا وهذا المعدل لا يختلف كثيرا عما هو موجود فى
غالبية شرقى آسيا كما انه يقدر بأقل من عشر دخل الفرد فى الدول
الصناعية مجتمعة وهذه الهوة السحيقة بين الدول النامية والدول المتقدمة
تقدم لنا نقطة نسير منها على نهج الدول المتقدمة خلال السنوات القادمة
والملاحظ بصفة عامة ان الخبرة لا تعطى القطاعات الأخرى غير الزراعة
والصناعة التى يدخل فيها التعدين ويبلغ دخل الفرد الصافى من مورد
الزراعة فى البلاد الصناعية ضعف ما هو فى افريقية فقط فى حين ان
المقارنة المائلة فى مورد الحقل الصناعى تصل الى نسبة ٢٥ : ١ وهذا
البعد الاقتصادى بين الدول النامية والدول المتقدمة فى المجالين الزراعى
والصناعى يظهر لنا بوضوح مدى الجهد المطلوب بذله لتضييق هذا البعد
فى القطاع الصناعى ، ولقد كان النمو فى الاقتصاديات الصناعية يسير
بصورة مركبة كما انه استمر أكثر من مائة سنة ولنقل ما بين عام ١٨٦٠
وعام ١٩٦٠ فهل يمكن للدول الافريقية ان تمارس هذه التجربة ؟ وهل لابد
من مضي هذه الفترة الطويلة لتحقيق نتائج مماثلة ؟ ان عدم ارتباط التنمية
فى افريقية بالخبرات الحالية للدول الخارجية الى حد بعيد قد يفيد فى
اختزال هذه الفترة الى النصف أو أقل وبسبب وجود مقومات اساسية
واقتصادية متوافرة لدى الدول الافريقية تستطيع ان تستكملها عن طريق
سياسة مشتركة لاكتساب الخبرة الصناعية وتوفير العدد اللازم من
العمال المهرة وهى الامور التى استغلت الدول الاستعمارية نقصنا فيها
نسيطرت على مقدراتنا ويمكن ان يساعد الاستيراد فى زيادة المعدات
الانتاجية التى تلزم لاقامة صناعات ثقيلة تقوم على تصنيع الخامات

الافريقية ، ومما يساعد على اختزال الفترة اللازمة للقارة كي تستكمل نهضتها أن التقدم العالى التكنولوجى قد بلغ مرتبة عالية من التفوق اذا احسنا الاستفادة منها فسنكون قد بدأنا صناعتنا أيضا من مركز احسن مما كانت عليه أوربا وقت ان بدأت نهضتها الصناعية ، والواقع أن تحقيق النسب المطلوبة للنمو الصناعى يعتمد فى كثير من الاحيان على درجة التعاون بين الدول الافريقية الصغيرة الكثيرة ، فان من بين الاربعة دولة واقليما فى القارة الافريقية نجد ثلاثا منها فقط هى التى يزيد عدد سكانها على عشرين مليوناً ، وثلاثة وعشرين منها يسكنها أربعة ملايين نسمة فأقل ، وحوالى الأربع عشرة دولة — باستبعاد الجزر الساحلية — يسكنها أقل من مليون نسمة ، واذا كان العدد السكانى القليل مصحوباً بانخفاض دخل الفرد فانه يوجد قيوداً خطيرة على الاسواق الداخلية ، هذا بالإضافة الى أن الحد الأدنى للمشروع فى كثير من الصناعات الحديثة يعنى ان هناك طاقة كبيرة لم تستغل ، الامر الذى يقلل من جدارته وفاعليته فى المجتمع وفى الاقتصاد وهذا كله يشير الى أن الحاجة تدعو الى ضرورة التعاون بين الدول الافريقية والى انشاء مؤسسات صناعية مركبة يتمثل فيها التخصص البشرى والآلى والاستغلال الفعال السليم للتسهيلات النقلية والخطوط الحديدية والبنوك وغير ذلك وهناك على كل صناعة خفيفة مثل الاغذية المحفوظة وصناعة الاحذية ومواد البناء لا تستخدم فيها اقتصاديات التوسع بشكل يستحق الذكر الامر الذى يدعو الى استخدام طاقتها الكاملة لتحقيق الهدف المنشود كاملاً .

ثم قال :

لزما على أن اختم هذا بتقويم مركز القارة الافريقية بقيام السوق المشتركة . ولما كنت قد تناولت بالعلاج الحالة الاقتصادية فى كل من ميادين الزراعة والصناعة والتعدين كما عالجت موضوع السبيل لقيام السوق والقواعد والاسس التى ينبغى أن تقوم عليها لذلك وجدت أن لابد من تقويم مركز القارة فى المستقبل من تلك الزوايا نفسها وما يمكن أن تلعبه تلك الميادين فى تحديد المركز بالإضافة الى ما يحققه التعاون فى نطاق السوق من توطيد المركز الاقتصادى والسياسى للقارة فان دعم الاقتصاد الافريقى سوف يدعم من غير شك المركز السياسى لافريقية . وقد وضح لنا أن استمرار خضوع الاقتصاد الافريقى للتكتلات الاقتصادية الخارجية من شأنه أن يضعف مركزها السياسى بل أن الاستقلال السياسى لن تكون له فاعليته وقيمته من غير الاستقلال والتحرر الاقتصاديين ولن توازى قيمة الاستقلال السياسى المتحقق ما بذل فى

سبيله من أرواح وتضحيات مالم يتحقق الى جانبه الاستقلال الاقتصادى فنحن جميعا نشاهد من لؤم الاستعمار الكثير فالاستعمار لما اشدت هذه الحملة والمقاومة الوطنية فى كل مكان طامن من كبريائه وتنازل مضطرا عن السيطرة والاستعمار المكشوف ولجا الى اخبث أساليب السيطرة المقنعة فى شكل السيطرة على الاقتصاد وتقديم المعونات المشروطة والاستثمارات المستغلة .

وهكذا نرى ان التحرر الاقتصادى الذى سيحققه التعاون الافريقى فى ظل السوق المشتركة من شأنه ان يعزز مركز القارة فى شتى الميادين .

ففى الزراعة نجد انها لا تزال تمثل موردا أساسيا من موارد رأس المال الملزم لعمليات التنمية المختلفة . على ان الذى يعاب على الزراعة الافريقية عموما هو تخلف وسائل الانتاج الزراعى المستخدمة بالنسبة للأساليب الزراعية الحديثة فالبدائية هى الصيغة الغالبة على الانتاج الزراعى ونمطه ولذا فانه يلزم السعى لتحديث المنظم لحاق بالدون الزراعية المتقدمة وتباع أحدث الانظمة التى تكفل النهوض بالزراعة والانتاج الزراعى فى افريقية وليس هناك خير من السوق المشتركة تتعاون داخلها البلاد الافريقية فى ادخال أساليب الزراعة الحديثة واستخدام الآلات فى عمليات الاستصلاح وتحسين شبكات الري والصرف وزيادتها لتجارى عمليات التوسع الزراعى المخطط التى لابد ان تحدث فى المستقبل كى تقابل الاحتياجات المتزايدة المتوقعة نتيجة لزيادة الدخول الفردية ولقدرة الشرائية وكذلك لابد من تقديم الخدمات الارشادية وزيادة كفاية الخدمات المقدمة فعلا لتحسين الزراعة وایجاد مرافق لخرن مياه الامطار لاستخدامها على مدار السنة حتى ترتفع الانتاجية الزراعية بهذا التوسع الراسي فضلا على التوسع الأفقى بزيادة الرقعة المستصلحة للزراعة وذلك لأننا رأينا فى سياق البحث ان مواسم المطر تختلف احيانا مما هو مناسب للعمليات الزراعية ويمكن من طريق وضع سياسة مشتركة للتعاون فى شراء الآلات والاسمدة والبذور وتسويق المحصولات فى الاسواق العالمية والمحلية وعن طريق الابحاث العملية والدراسات المشتركة داخل السوق من التربة يمكن تحديد المعادن التى تنقصها ومحاولة تعويض ذلك بالمخصبات للاستفادة الكاملة من الارض المزروعة ولا شك ان استصلاح الاراضي وتمهيدها للزراعة سيعمل على استيعاب الأهلى الذين يعيشون على الزراعة المنتقلة التى كان يترتب عليها استنفاد التربة الصالحة للزراعة نتيجة للوسائل البدائية المتبعة فى زراعتها

ومن ثم يهجرونها الى اخرى وهكذا ، وهذا فيه اضعاف للأرض ومن ثم تضيق الرقعة الصالحة بدلا من زيادتها وعن طريق توصيل الارشاد الزراعى الى هؤلاء انزارعين الرحل وشق القنوات اللازمة للرى واقامة المصارف نستطيع استخلاص نتائج احسن بلا جدال .

كذلك يمكن عن طريق الابحاث والدراسات تحديد احسن المناطق الصالحة للزراعة وافضل الاساليب الواجب اتباعها للاستغلال الزراعى السليم وكيفية زيادة المحصول وتحسين انواع المحصولات وزراعة لنوع جديدة تصلح فى مناخنا وتربتنا .

وسوف تساعد الدراسات التى يقوم بها خبراء السوق على ضوء المعلومات والارقام الدقيقة فى الاحاطة بتطورات الاسواق العالمية واتجاهاتها والاسواق المحلية واحتياجاتها .

هذا وسوف يؤدى تعاون دول السوق الافريقية الى بناء الكيان الاقتصادى الزراعى على أساس من التخصص المخطط وطبقا للاحتياجات الحاضرة والمستقبلية ولتحقيق التكامل الاقتصادى المنشود فى هذا القطاع والعمل فى الوقت نفسه على ازالة اسباب التنافس التى فى القارة بليجاد جميع الانتاج المتمثل واتخاذ موقف موحد فى هذا الصدد او بالتخصص فى انواع اخرى من الانتاج الزراعى الممكنة ومن جهة اخرى يمكن الاستفادة من عمليات تهجير العمال الزراعيين من المناطق الكثيفة الى المناطق المستصلحة ثم ان مركز الدول الاعضاء فى السوق الافريقية المشتركة سوف يتحسن بالنسبة لانتاجها من المواد الأساسية الزراعية نتيجة اتساع الاسواق امامها والتخلص من سيطرة الاسواق التقليدية ويمكن على أساس هذا تحقيق أسعار احسن لانتاج القارة وحصوله مستقرة تكفل لهذه الدول السير قدما فى خطة التنمية المشتركة للقارة .

ومن جهة اخرى ستفيد الدراسات والخطط المشتركة للدول الاعضاء التى ستقوم بها أجهزة مختصة فى توسعة ميدان التصنيع على ضوء ارقام دقيقة للامكانيات الحاضرة والمستقبلية وهى والله الحمد موجودة وبنسبة كبيرة فى كثير من البلاد الاعضاء ، وطرق ميادين انتاجية جديدة تتوافر لها امكانيات النجاح لتصل فى النهاية الى نشر الصناعة المحلية وتحسينها باتساع الاسواق المحلية ثم الخارجية امامها ولا بد ان تسير مع هذا الخط سياسة مشتركة لقيام مراكز للتدريب المهنى وتبادل البعثات وارسل البعثات العلمية والعملية للخارج لتقيد منها بعد انتهائهما من دراساتها وكذلك يستطيع هؤلاء بدورهم ان يدربوا عمالا جدد على العمليات

الفنية والحاجة ماسة الى السير بقوة فى هذا الاتجاه فقد سبق أن رأينا كيف تعاني البلاد الافريقية فى معظمها من عدم توافر الأيدى العاملة الماهرة أو الاداريين والمنظمين والمراقبين وكيف أن الفارق ضخم بين اجر العامل الوطنى والأجنبى أو الخبير الأجنبى الذى يتقاضى أعلا الرواتب وهو امر مؤقت على كل حال ينتهى بتوافر الخبراء والعمال المهرة .

واتساع الحقل الصناعى سيؤدى الى زيادة الدخل القومى والفردى على السواء كما يساعد على امتصاص الفائض من الايدى العاملة فى الزراعة الذى قد يحدث نتيجة ادخال الآلات فى العمليات الزراعية .

وتستطيع الخطط الصناعية الموضوعة فى اطار خطة السوق أن توجه جزءا من الطاقة العاملة فى الصناعة التقليدية الى الصناعات الانتاجية بدلا من الاستهلاكية التى نراها تغلب على الصناعة فى افريقية الا فى قليل من البلاد الافريقية المتقدمة فى لحقل الصناعى ويمكن أيضا تصنيع بعض الانتاج الزراعى بدلا من الاعتماد على تصديره تماما وهكذا يتنوع الانتاج الصناعى فى افريقية بما يحقق لها مركزا احسن فى الداخل والخارج .

وتبرز اهمية مراكز التدريب المهنى وايفاد البعثات العلمية والعملية والزيادة منها عند ما نرى حقل التعدين الذى يتيح العمل لحوالى مليون شخص منهم ٩٠٪ من الوطنيين نصيبهم من مجموع الأجور ٤٠٪ فى حين أن الـ ١٠٪ من الاجانب نصيبهم ٦٠٪ من الاجور التى بلغت فى سنة ١٩٥٧ حوالى ٥٠٠ مليون دولار وهذا القطاع من الاقتصاد هو الوحيد الذى يدخل كنه فى نطاق الاقتصاد النقدى ويلاحظ فيه ايضا ان القوى البشرية المستغلة فيه تعيش فى ظل ظروف غاية فى السوء فكأنه ليس من خير يعود على البلاد الافريقية، فتعاون البلاد الاعضاء فى وضع سياسة موحدة لتحقيق نصيب مجز من تلك الاستثمارات التى تدخل كلها فى جيوب الاجانب امر واجب اما أن تخضع هذه له أو تدخل الحكومات ميدان التعدين الذى لانراها تضطلع به الا فى حالات قليلة ، ولا يجوز ابدا أن تغفل الحكومات الوطنية هذا الميدان لقيمه الكبيرة بالنسبة للاقتصاد فقد كانت القيمة الاجمالية للانتاج المعدنى فى افريقية فى ما بين عامى ١٩٥٥ — ١٩٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار سنويا كلها تذهب الى الخارج وزيادة فى حصيلة البلاد الافريقية من الانتاج المعدنى معناه زيادة فرص التنمية وتحقيق التقدم .

ومن المحقق أن التخصص والتخطيط فى جميع الميادين وتنويع الانتاج الافريقى سيؤدى الى زيادة نسبة التبادل التجارى بين البلاد

الافريقية بعضها مع بعض وعدم الاعتماد الكبير على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات المحلية وتحقيق التوازن في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها الذي رأيناه يميل الى غير مصلحتها وكذلك سيفيد قيام اتحاد جمركي يجمع بين أعضاء المنظمة في سيولة السلع من بلد الى آخر نتيجة رفع القيود الجمركية والقيود الكمية المفروضة في الوقت الحاضر على المبادلات بين البلاد الافريقية وقد وضع المستعمرون السابقون تلك القيود والحواجز بحيث تؤدي الى اضعاف التبادل التجاري داخل القارة وقصره على أسواقهم وهذا هو القائم فعلا اذ نجد أن التصدير بين البلاد الافريقية يناهز فقط ١١٪ من مجموع الصادرات الى بلاد العالم والاستيراد فيما بينها يناهز ٨٪ من مجموعة الاستيراد من بلاد العالم ويضاف الى تأثير قيام الاتحاد الجمركي في زيادة التبادل التجاري اثره كذلك في اتخاذ موقف موحد وتعريفه موحدة ازاء الواردات الخارجية لحماية الاقتصاد الناشئ ويتعزز مركز الدول الافريقية في المحافل والمؤتمرات الاقتصادية بما تتخذه من موقف موحد يستهدف مصلحة القارة في مجموعه وتستطيع مقاومة أي ضغط أو اتجاه يستهدف المساس باقتصادها .

كما ان قيام بنك افريقي للتنمية يتولى توجيه رعوس الاموال لمشروعات التنمية والاسهام في المشروعات التي لا تستطيع الدولة منفردة ان تنهض بها أو تتصل بمصالح عدد من الدول الاعضاء وندرة رعوس الاموال التي تعاني منها غالبية الدول الاعضاء تؤيد ضرورة مراقبة تلك الاموال ووجوه انفاقها واستثمارها وبالإضافة الى أن ندرتها تدفعنا أيضا الى تنويع صادراتنا وزيادتها للحصول على النقد النادر وتدفعنا كذلك الى انتاج السلع الانتاجية والمعدات اللازمة للصناعة فيتوافر جانب من النقد النادر الذي يحول دون استيرادها وبالأقل الاقتصار في غالبية المستورد على المواد الانتاجية .

وهكذا نرى كيف تدعم البلاد الافريقية اقتصاديات بعضها البعض في تعاون مشترك وفعال في المجالين الداخلي والخارجي . ولا يفوتني بعد هذا ان اتكلم عن مركز القارة الافريقية السياسي بقيام الوحدة الاقتصادية فلقد وضع لنا النقص الذي يلحق الاستقلال السياسي من جراء التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي بمعنى ان الاستقلال يشتمل على شقين لابد من توافرها لاكتماله وشموله وهما التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي وتوحيد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء وتنسيق سبل ووسائل تحقيقها والسير في تطبيقها على الصعيدين الافريقي والعالمي والمتوقع ان يقابل هذا التوحيد

بمقاومة شديدة من الدول الاستعمارية وسوف تتدخل مع المنظمة الإفريقية في معارك سياسية واقتصادية ومآدات السياسة الاقتصادية توحدت لانه يلزم توحيد العمل السياسي وتحديد أهداف القارة السياسية من تأييد السلام العالمى والقيام بحملة واسعة لتطهير القارة من بقايا الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية التي تمارس بوحشية في بعض المناطق .

وثمة ظاهرة نلمسها جميعا هي ارتفاع مكانة القارة الإفريقية في المجتمع الدولي فعدد الدول الإفريقية المتحررة يتزايد ، وتتزايد قيمة التضامن الإفريقي في المنظمة العالمية ، ومن ناحية أخرى يكاد يسود القارة مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وهي بهذا تستطيع اتخاذ مواقف موحدة ازاء المشاكل العالمية وتسمع صوتها للحر متضامنة في ذلك مع الآسيويات لابعاد شبح الحرب حتى تتفرغ الدول النامية لبناء كيانها في اطمئنان وأمان . بحيث توجه الاموال الضخمة التي تخصص للاستعدادات الحربية الى الأخذ بيد الدول الصغيرة في طريق التنمية الذي يستلزم السير بخطوات واسعة لتضييق الهوة الاقتصادية الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية واجمالا فان على الدول الإفريقية ان تسعى بكل طاقاتها والله الموفق لما فيه خير شعوبها .

توفيق أبو علم

مقدمة المؤلف

ان القارة الافريقية تواجه اليوم اقصى مراحل تضالها ، واذا كنا نقول : ان اعلام الاستقلال التى لارتفعت على ارض القارة خلال السنوات الاخيرة دليل على ان ميلاد الحرية قد تحقق فان الميلاد وحده حتى بمجزته البالغة لا يكفى فان الحرية لا بد ان تنمو ولا بد ان يكون نموها صحيحا وكاملا وتقدرا على مواجهة مسئوليات الحياة فى عصرها من هنا يعد معجزة البلاد فان القارة تواجه الآن فى رايها تحديات الحياة ، وعليها وفق ظروف صعبة ان تؤكد صلاحيتها للبقاء والنمو واكثر من ذلك قدرتها على تجديد الحياة ذاتها وتطويرها .

وعلى ارض القارة ذاتها ظروف صعبة اخرى .. منها مثلا : مشكلة التخلف المروع الذى تعيش فى آثاره اقلية شعوب القارة وهو يضع تفاوتنا مخيفا بين مستويات المعيشة على ارضها ومستوياتها وبين قارات اخرى سبقت الى التقدم .

وهناك مشكلة التفاوت الاجتماعى داخل الوطن نفسه وهو وضع لا بد ان يصحح نفسه لتطبيق معايير اكثر عدلا تمنح المواطنين داخل الوطن الواحد فرصا متكافئة للحياة .

وهناك مشاكل التنمية لمواجهة آثار التخلف ولواجهة ضرورات العمل الاجتماعى وبينها مشاكل التخطيط والتكوين والخبرة وفى هذه المجالات كلها تحتاج القارة الى كثير من المعونات .

هذه كلمات خالدة قيلت فى مناسبة خالدة صدرت على لسان السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لم اجد خيرا منها فى التعبير للبالغ الموجز من وضع القارة الافريقية وظروفها وآمالها فى المستقبل .

ولقد بسط الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبه امام مؤتمر القمة يوم ١٦٦٣/٥/٢٤ الذى جمع بين رؤساء الدول والحكومات الافريقية

المستقلة . أقول ان السيد الرئيس بسط مشكلات افريقية بصراحة ووضوح ، ورسم الطريق الذى يؤدى الى انقشاع الظلام الخيف عن القارة والذى فرضه الاستعمار على القارة من شماليها الى جنوبيها طوال القرون الماضية .

كما انى لن أجد خيرا من كلمات الامبراطور هيلاسلاسي امبراطور اثيوبيا فى وصف الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر .

قال :

« ان الرئيس جمال عبد الناصر قد أسهم مساهمة فعالة فى نجاح مؤتمر القمة الافريقى وانى لا أرى وجود أى تعارض بين اتجاه الرئيس فى دنيا العرب والقارة الافريقية بل على العكس أعتقد ان سياسته تجاه العالم العربى ستسهم فى تعزيز العلاقات العربية الافريقية » .

وقال ايضا :

« ان موقف الرئيس جمال عبد الناصر ازاء القضايا الافريقية يتسم بالاخلاص والصدق وتتوافر فيه النية الطيبة »

ولقد استعرضت الكلمات التى القاها رؤساء الدول والحكومات فى هذا المؤتمر فوجدت انها كلها تفيض بالاحساس بمدى الحاجة الى قيام الوحدة الافريقية شاملة جميع القطاعات بما فى ذلك الاتفاق على ضرورة مواجهة الاستعمار والمستعمرين مواجهة صريحة واضحة حتى يحمل عصاه على كتفه ويرحل او يواجه القارة مجتمعة وهيئات أن يستطيع .

ويهمنى من تلك الكلمات ما ورد فيها من دعوة الى اقامة سوق افريقية مشتركة وتوحيد القارة اقتصاديا .

فقد دعا رئيس جمهورية غينيا الى دعم التضامن والتعاون الافريقى دعما جوهريا فى جميع القطاعات .

وطالب رئيس جمهورية الكاميرون باعادة تنظيم التجارة بين البلدان الافريقية وطالب رئيس جمهورية الكونجو باقامة سوق افريقية مشتركة .

كما أيد رئيس جمهورية الكونجو (برازافيل) فكرة انشاء سوق افريقية مشتركة .

وكذلك ترى رئيس مدغشقر يطالب بتأليف لجنة اقتصادية افريقية وطالب بتحقيق الاشتراكية الافريقية والتكامل الاقتصادى الافريقى .

وانى اکتفى بهذا القدر خشية الانسياق وراء ايراد كلمات الرؤساء الامر الذى يوقعنى فى مصيدة التطويل والاطناب ، والحقيقة التى نخرج منها من قراءة تلك الفقرات هى الاجماع على ضرورة التعاون الاقتصادى من أجل حسن استغلال المواد الطبيعية والبشرية الهائلة للقارة لمصلحة شعوبها بما يتيح لها فرصة التقدم والمشاركة الفعالة الايجابية فى التقدم الانسانى والذى يعينى من مواد ميثاق الوحدة الافريقية وينوده فيما يتصل عن قرب بهذا البحث هو ما جاء فى المادة (٢) بند (د) من الفقرة «٢» من ضرورة تنسيق وتنظيم السياسات الموضوعة لتحقيق التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات والبند (هـ) من الفقرة نفسها عن التعاون العلمى والفنى .

والحقيقة التى هى أكثر بروزا امامنا هى ان الاستقلال السياسى وحده لن يكفى لبلوغ الدول الافريقية ما ترنو اليه من مكانة فى المجتمع الانسانى ووسط الأمم المتحدة فكثيرا ما رأينا الدول الاستعمارية تخرج من البلاد الافريقية التى تستعمرها بعد قتل مرير ودم غزير طاهر روى ارض القارة ولكن بعد ان تكون قد ثبتت بذور الفرقة والانقسام فى الارض الطيبة ليسهل عليها حكمها من وراء سياط من الأمعات والعملاء أو المخدوعين ثم رأيناها أيضا تكبل تلك البلاد واهلها باتفاقات ومعاهدات خبيثة تحوى بين سطورها الاحابيل والشباك لتعود فترتمى بين احضان المستعمر فان تعذر عليها ذلك فامامها السيطرة الاقتصادية تسيطر من طريقها على مقدرات تلك الشعوب وثرواتها ، واو علمنا وآمنا بأننا لسنا متخلفين ولا متقاعسين ، وانما فرض علينا التخلف فرضا والسبب فى ذلك يعود الى الاستعمار. فى الوقت الذى كان يجب أن تتقدم فيه الشعوب الافريقية بعد هذه القرون الطويلة التى جثم فيها الاستعمار البغيض على صدر القارة محاولا خنقها وكنم انفاسها .

ان الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه الشعوب الافريقية بعد شق الأنفس جدير بأن نحافظ عليه بكل جهدنا فلقد بذلنا كل مرتخص وغال فى هذا السبيل .

وانى انادى واستحلف أبناء الشعوب الافريقية باسم الشهداء الابرار والدماء الطاهرة الزكية التى روت ارض القارة بأن يحافظوا على استقلالهم وان يبعدوا انفسهم عن احابيل السيطرة سواء كانت عن طريق المعاهدات أو السيطرة الاقتصادية .

ان الشعوب الافريقية لن تستطيع التقدم فى طريق التنمية الا

بالحفاظ على استقلالها الاقتصادي.. ويؤيدنا في هذا الرأي ما نلمسه في الشكل المقنع الجديد من الاشكال الاستعمارية وهو الذي تتبعه الولايات المتحدة الامريكية مثلا في صورة معونات لتتصلحية مشروطة او معونات لنية تتبع تخطيطا امريكيا معيننا ترسبه بعنلية وينتهي بها الى تكبير الشعوب (للمعانة) في حبال الاحلاف العسكرية تريد بها ان تبني جلقا امليا او جزايا وقتيا يكون هو اول ما تلتهمه نار اي حرب مقبلة قيل ان نصل الى امريكا نفسها .

يفسر الاستقلال الاقتصادي ان يكون للاستقلال السياسي معنى ولا مفهوم انها فرصة ثمينة لا يجب ان نفلتها ، وهي هذا الاجتماع الامريكي للفريد الذي ادهش للعالم كله في وقت كفت كل الدلائل تبشر بالفرقة بدل للوحدة والتحلل بدل التماسك .

ان القرن العشرين الذي نعيش فيه هو قرن التحرير ، ولم يعد هناك مجال او سبيل لاعادة قرن الاستعمار وعهده ، ان هناك عبرة نأخذها من استقراثنا لتاريخ الاستعمار ، فالاستعمار سلاح ذو حدين وهو ما يراه استاذي الدكتور جمال حمدان استاذ الجغرافيا بكلية آداب جامعة القاهرة وذلك لسببين اولا - انه لكي يحسن المستعمر استغلال للمستعمرة لحسابه ومصالحته يضطر الى ادخل جميع الوسائل التي تعينه على بلوغ هذا الهدف كالطبر والاساليب للصحية وتحسين الصحة ومقاومة الامراض المتوطنة او الدخيلة . كل هذا يفعله للمستعمر لا لسواد عيون الامريكيين وانما لكي يستغل ثروات المستعمرات الى اقصى حدود الاستغلال وهذه الوسائل الحديثة التي يدخلها الى المستعمرة من شئها ان تزيد عدد السكان الوطنيين ومن ثم يزيد استهلاك هؤلاء السكان للاتقاج المحلي ومن ثم يتناقض الفائض الذي يستطيع المستعمر ان يحتكره ويستغله وهكذا تتناقض موارد هير البحار بانتظام ومن ثم امكانيات تزايد سكان البلد الام .. وهكذا نرى ان الاستعمار في غمار سعيه لزيادة استثمار موارد المستعمرة الطبيعية والبشرية يجد ان سعيه في النهاية قد انقصه . وهذا هو التناقض الساخر في منطق الاستعمار وثانيا : ان تزايد سكان المستعمرة وحصولهم على قسط ولو ضئيل من التعليم يقوى مساعدتهم باستمرار واطراد حتى يتمكنوا من التحرر وطردها الكابوس وهكذا نجد ان منطق الاستعمار من صميم نفسه وبطريقة هيالاكتيكية يؤدي الى النقيض تماما .

ولقد فطنت الشعوب الامريكية من طول ما عانت من بلوى الاستعمار الطويل الى ان املها طريقا وحيدا ليس له ثاب ، هو طريق الوحدة ،

طريق الخلاص من التخلف المروع الذى خلفه الاستعمار وراءه ، وتخليص
بقي الشعوب التى ما زلنا نرى الاستعمار يعلد ويقتل فى سبيل الاحتفاظ
بسيطرتها المباشرة عليها .

ثم ان هناك نوعين من المتناقضات : تناقض أسلى بين مصالح
الشعوب الافريقية التى تهدف الى تحقيق تقدم هذه الشعوب وتحررها
السياسي والاقتصادي وبين مصالح الدول المستعمرة التى تهدف الى
استمرار فرض سيطرتها الاقتصادية ان اضطرت الى التنازل عن سيطرتها
السياسية ، وبذلك تفرض استمرار استنزافها للثروات الطبيعية والبشرية
فى الأرض الافريقية فالدول الاستعمارية قد ذابت حلاوة تلك الموارد
والثروات وأصبح اقتصادها يعتمد على ما تنهبه من موارد القارة بأبخس
الاثمان ان لم يكن بلا ثمن وأصبحت تخشى انهيار اقتصادها وهبوط
مستوى معيشة أفرادها الذين اعتادوا على المعيشة المترفة على حساب
ثروات الغير . وقد أبرز السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى كلمته التى
القاهها أمام مؤتمر القمة الافريقى ان تقديم المعونات المالية والفنية للشعوب
النامية هو حق لتلك الشعوب وواجب على تلك الدول يستند أسلماً على
جسامة استنزاف الدول الغربية لموارد الشعوب ونهبه الطويل المنظم
لثرواتها بحيث تقدمت الاولى ونمت ، وتخلفت الثانية وافتقرت .

والتناقض الثانى الذى اجتهد الاستعمار ليرزه ويضخه فهو بين
الشعوب الافريقية ذاتها وقد أبرز الاستعمار الخلافات والفوارق العنصرية
بين الدول الافريقية حتى لا تلجأ واحدة منها للأخرى او تتعاون معها فى
معركة مشتركة لتحديد المصير الافريقى والامل الافريقى فى التحرر والتقدم
على قدم المساواة مع دول الغرب فلم يعد هناك فضل لأبيض على أسود
وكل الأبحاث التى أجريت أثبتت أن الرجل الاسود او الاسمر او الاصفر
لا تقل قدراته العقلية او العضلية بتاتا عن قدرات الرجل الابيض لو
اتاحت له الفرص المتكافئة العادلة للتعليم ثم ليفكر ثم ليعمل .

ولقد رأينا كيف قسم الاستعمار بعض القبائل بين عدة دول برغم
تاريخها المشترك ولغتها المشتركة ومصالحها المشتركة بقصد تفتيتها
وسهولة ادارة شؤونها بل الأكثر من ذلك أنها قسمت الشعب الواحد الى
عدة شعوب ودول توزعت بين نفوذ عدد من المستعمرين حكمتهم
مصلحتهم الشخصية فى ضرورة توحيد سيطرتها واقتسام مغانمها فما
أحوج الشعوب الافريقية الى التوحيد والتكاتف ومضجها واحد ومصلحتها
واحدة ومعركتها واحدة .

كما نرى كيف أن الاستعمار يعمل على إبراز الخلافات اللغوية كدليل على اختلاف الأصل والمنشأ كما عمل على إبراز الروح القبلية في القارة لاضعاف الروح القومية وحاول الاستعمار منذ أمد طويل إبراز التقسيمات التي أوجدها هو حتى لا تتوحد افريقية شمل الصحراء و افريقية جنوبي الصحراء .

وبرغم ما فعله الاستعمار ومع ما حاوله فإن القارة قد استيقظت على الحقيقة الداعية الى توحيد نفسها بعيدا عن تلك الخلافات والتقسيمات لتنجو من برائن الفرقة والانقسام وعلمت أن الترابط قوة وأن الفرقة ضعف .

وقد جاء ميثاق الوحدة الافريقية ثمرة لكفاح طويل عريض بدأ منذ سنوات ولمسناه في مؤتمر باندونج الذي جمع بين القيادات الثائرة في افريقية وفي البلاد العربية والآسيوية ثم لمسناه في المؤتمرات الأفروآسيوية للشباب والأدباء والصحة والمواصلات والعمل والصحفيين ثم لمسناه في مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة حيث تشكلت جبهة الدار البيضاء ومونروfia ثم محاولة ايجاد وحدة بين غانا وغينيا ومالي . ثم في محاولة ايجاد منظمة اقتصادية لدول مالاجاش تقوم بينها سوق مشتركة وبنك للتنمية ورفع للحواجز الجمركية وتوسيع المبادلات التجارية ومد شبكة مواصلات .

هذه هي بعض الملامح التي برزت في التجمع الافريقي قبل مؤتمر اديس أبابا وقد تكشفت للافريقيين ضرورة التحضر من كل ما يقيدها ويربطها بالتكتلات سواء منها العسكرية او الاقتصادية ورغبة الدول المنضمة الى السوق الاوروبية المشتركة في التحرر والاستقلال عن عجلة السوق ، وكان لما لمسته الدول الافريقية من اصرار فرنسا على استخدام الاراضي الافريقية في تجاربها الذرية متجاهلة في ذلك الاحتجاجات التي قدمت والصرخات التي ارتفعت مطالبة بالحفاظ على أمن القارة وصحة أهلها والبعد بها عن المعركة الباردة الدائرة بين المعسكرين الشرقي والغربي كل هذه انارت الطريق أمام الشعوب الافريقية وأقنعتها بأن الأخطار والمشاكل والأهداف واحدة وأن لابد لها من أن تجتمع وتتوحد واصبحت افريقية مسرحا للفوران والغليان لن تستطيع معه الدول المستعمرة أن تمارس في القارة الاعمال التي كانت تقوم بها فيها من قبل نتيجة للظل الكثيف الذي كان يعلو القارة بسبب تلك الدول ويمنع عنها نور العلم الذي هو طريق أساسي لتحقيق الحرية والاستقلال ولهذا كانت

الدول الاستعمارية تمنع نشر التعميم حتى تضمن عدم ارتفاع صوت الشعوب الواعية للمطالبة بالحرية والاستقلال .

ان الوحدة الافريقية التى اكدها مؤتمر اديس ابابا هى وحدها السبيل الى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة افضل وفاعلية اكبر توصلنا الى التنمية والتقدم وخير الشعوب . وقد أدركت الشعوب الافريقية ان هناك خطرا مؤكدا عليها ان تواجهه هو خطر السوق الأوروبية المشتركة فيكف تواجهه الا بالتعاون الاقتصادي على ازالة الحواجز والقيود التى كانت تتحكم فى المعاملات والمبادلات التجارية ولو علمنا ان عمليات الاستيراد والتصدير بين بلدان القارة الافريقية بعضها مع بعض لاتعدو الـ ٩ ٪ من مجموع المبادلات لادركنا مقدار الجناية التى انزلها الاستعمار ببلادنا ، وعلى كل حال فلن يلومه احد لانه انما يهدف الى مصالحته كذلك لن نلام نحن ان سعينا الى تحقيق مصالحنا بزيادة حجم المبادلات ورفع الحواجز والقيود المانعة لسيولة التجارة بين بلدان القارة ففيها غناء لنا عن الغير وانقاذ لنا من سيطرة الاحتكارات واسواق التصريف الخارجى .

وعلى الدول المنضمة الى السوق الأوروبية المشتركة ان تعي تماما ان هذه المنظمة تسعى الى ضم الدول الغربية كلها الى عضوية السوق الأمر الذى يعنى أن قوتها ستتدعم وتقف فى المركز الاقوى الذى يعطيها فرصة السيطرة على الاسواق بالاضافة الى أن فرصة قيام منافسة بين الدول الصناعية والتى تفيد منها الدول النامية سوف تزول لأن جبهة قوية عريضة ستقوم فى هذه الحالة تمكنها من التحكم فى أسعار المنتجات الأفريقية خصوصا وكلها — تقريبا — من المواد الأولية بما يزيد فرصة كسب دول السوق الأوروبية وتزيد خسارة الدول الافريقية فى الوقت نفسه . وهذه الخسارة وهذه الجبهة القوية ستجعل الاقتصاد الافريقى فى قبضة الغرب .. هذا علاوة على ان الدول الافريقية المنضمة ليس لها فاعليتها عند رسم السياسة الخارجية للسوق الأوروبية بل ان هذه السياسة تفرض عليها فرضا وما على الاولى الا الخضوع والتنفيذ وطبيعى ان تتجه تلك السياسة المفروضة الى السيطرة والعمل المستمر على فتح أسواق البلاد الافريقية المنضمة أمام رعوس الاموال المستغلة ومواصلة سياسة النهب والسلب .

واضيف الى ما تقدم اننا لو علمنا ان صادرات الدول الافريقية سواء منها المنضمة الى السوق أو المتحررة هى فى الغالب توجه الى الدول

الغربية بعضها مع بعض واعطائها مزايا تفضيائية تميزها عما يستورد من الخارج بل ورفع الرسوم وزيادة القيود المفروضة على الوارد من خارج السوق كل هذا سيصيب حركة المبادلات التي تمارسها دول افريقية بضرية قاصمة ان لم تسارع تلك الدول الى ايجاد اسواق خارجية خلاف دول السوق والا ركنت صناعاتنا ومنتجاتنا وما يتبع ذلك من زيادة الاتجاه الى التوفر في اليد العاملة أو تخفيض أسعار هذه المنتجات بما يصيب العنامل القائمة بخسارة محقة ..

ان قيام سوق افريقية مشتركة وقيام وحدة اقتصادية هما الطريق والسبيل الوحيد الى مواجهة اخطار السوق لأوربية التي اسافنا ذكرها والى تنفيذ مشروعات التنمية وحسن استغلال الموارد الطبيعية فى اقارة والافلات من القبضة المسيطرة للاستثمارات الاجنبية نتيجة لزيادة حجم المبادلات بين دول السوق الافريقية وقيام صناعات جديدة بحيث لا تكتفى القارة بان تكون مصدرا للمواد الاولى فقط التى تخضع لتحكم اسواقى التصريف وتقلبات الاسعار وتذبذبها بل ان اتحاد الدول الافريقية من اعضاء السوق الافريقية يمكنها من عكس النتيجة بحيث تصبح هى فى المركز الاقوى بل واكثر من هذا انها تستطيع ان تفرض أسعارها على الاسواق الخارجية . للحصول على اكبر فائدة ممكنة توجه لخير شعوب القارة وتحقق املها واقول زيادة على هذا : ان تحرر الدول الافريقية من السيطرة الاستعمارية وسيطرة الاستثمارات المستغلة سيقنعها ايضا بالتخلص من الارتباط باى من المعسكرين المتصارعين اذ لا ناقة لها ولا جمل من وراء هذا الارتباط ومن ثم تقتنع بضرورة اتباع سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز وهو ما يزيد من الرقعة المؤمنة بعدم الانحياز بحيث تشارك مشاركة فعالة فى فرض السلام على الدول المتصارعة لان هذه المعسكرات تعتمد اول ما تعتمد فى حماية نفسها على تقديم الدول المرتبطة بمعسكراتها وقودا للحرب الباردة أو السانجة القائمة أو التى تقوم بينها .

الفصل الأول

العوامل التي تدفع لقيام سوق أفريقية مشتركة

لقد لثار دهشة العالم أجمع هذا الانفجار الحماسي المدهش الذي ظهر من زعماء القارة الأفريقية استجابة لنداء الإمبراطور هيلاسلاسي اذ لم يكن يخطر على بال أحد إمكان حدوث هذا التجمع وهذا الاقبال على اللقاء والتلاقى فقد كانوا يعتقدون أن الذي يسود القارة الأفريقية هو التفرق والتباعد وتعارض المصالح واختلاف الأهداف واختلاف أنواع الحكم واختلاف المذاهب ، ولكن بضع كلمات خطها الرؤساء بقبول دعوة هيلاسلاسي محت الأوهام التي يعيش فيها الشرق والغرب وايقظتهم بعنف .

إن الدعوة للمؤتمر وانعقاده لم يستغرقا وقتا طويلا بل اندفع الكل احساسا منهم بلزوم هذا الاجتماع لتقرير مستقبل القارة وموقفها من للعالم وخصوصا أنه يتوالى يوما بعد يوم بروز دول أفريقية مستقلة ويزداد بها حجم الأمم المتحدة فلا بد إذن من الاتفاق على المستقبل ولا سيما أن وجود هذه الدول في المنظمة الدولية أصبح له شأنه نتيجة الحركات والانقاضات التحررية الدموية التي خاضوها إلى الأمم المتحدة والوقوف على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية كما أصبح لصوت أفريقية في المنظمة قيمته بالاتفاق مع الدول الآسيوية تستطيع أن تنقلني ما يعرض من أمور بحرية وعدم انحياز .

ولكن هل هو مجرد الحماسة الذي دفع إلى الاجتماع الكبير ؟ طبعاً لا .. أنها هو اجتماع متبصر واع دقيق الخطوات وقائم على دوافع أخرى عملية تطبيقية وقد كان من بين القرارات التي انبثقت عن المؤتمر قرار إنشاء سوق أفريقية مشتركة وهناك ، من غير شك عوامل عدة دفعت إلى تقرير هذا واستطيع أن أقسم تلك العوامل إلى جانبين أحدهما

اقتصادي والثاني سياسي . فأما الجانب الاقتصادي فيندرج تحته ما يلي :

أولا : الأسلوب الاستعماري الجديد الذي يثق أبواب القارة ان لم يكن دخلها والذي تجب محاربتة تماما ويعنف وقوة كما حاربنا ودفعنا الاستعمار والثاني : هو حالة التخلف الاقتصادي الذي خلقه الاستعمار وخلفه وراءه يعمل هادما للاقتصاد والمجتمع ، والثالث : هو انخفاض معدل تبادل المواد الأولية بالنسبة للمواد المصنوعة ، أما الجانب الآخر من العوامل التي تدفع الى قيام السوق الافريقية المشتركة فهو جانب سياسي تندرج تحته أولا الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار سواء كان استعماراً سافراً أو حرباً تدور على الافريقيين في معركة عنصرية يفرضها البيض بالحديد والنار وهي عمليات إبادة تقريبا .

وثانيا : الرغبة في البعد بالقارة عن التطاحن بين المعسكرين واتخاذ سياسة عدم الانحياز في السياسة الدولية المتشابكة المعقدة .

ثالثا : وهو — صدقوني — عامل له أهمية بالغة رأيت أن اختتم به العوامل اسيسية التي سأتناولها تفصيلا واحدا بعد الآخر سياسية كلفت أو اقتصادية الا وهو الرغبة في القضاء على التسلل الاسرائيلي الى قلب القارة الافريقية الذي يستهدف السيطرة على اقتصاديات وموارد القارة لحساب الاستعمار والاحتكارات .

العوامل الاقتصادية

١ - الاسلوب الاستعماري الجديد :

خرج الاستعمار من الباب ليواصل محاولاته للتسلل من الشبك . فهو لم يستسلم لعمليات الطرد التي انبثقت في كل أرض القارة الافريقية ووجد انه من العسير عليه ان يقبل هكذا ، وببساطة تقلص ظله ومن ثم تقلص نفوذه وهو ان كان قد قبل مضطرا ان ينحسر مدة عن أرضها فانه لم يقبل بتاتا ان ينحسر نفوذه في عملية الجزر هذه فـمـاذا يفعل اذن ليستبقى نفوذه الذي مارسه منذ قديم الزمن ؟ انه لم يلجأ الى وسيلة واحدة وحسب وانما تعددت وسائله وتنوعت .

فما زلنا نجد لانجلترا نفوذا على اقتصاد وسياسة الدول التي كانت تخضع لحكمها بسبب الارتباط وتشابك مصالحها الاقتصادية والسياسية بالاقتصاد والسياسة البريطانية ويحتاج الامر الى جهد كبير لتصحيح هذا الوضع .

وبالمثل نجد فرنسا تربط بعجلتها بعض الدول الافريقية التي تحررت من الاستعمار السافر لتقع في الشبكة الاقتصادية التي اقامها في تلك البلاد عن طريق السوق الاوربية .

وهناك اسرائيل التي يبذل الاستعمار جهودا كبيرة لتثبيت اقدامها في القارة الافريقية مساعدة لها على تنمية اقتصادها من جهة ليستطيع الوقوف على قدميه ولتهرب من الحصار الاقتصادي المحكم الذي تفرضه عليها الدول العربية وسوف اتناول موضوع تسلل اسرائيل الى القارة في محاولة لفرض سيطرة الاحتكارات التي تدفع اسرائيل الى الامام وتختفي هي وراءها .

وقد قامت عدة محاولات لربط اقتصاديات غالبية الدول الافريقية

بالدول الغربية . ومن هذه المحاولات عقد مؤتمر منرونيا ومؤتمر دول الاتحاد الاتفاقي ومحاولة اعلان ولايات متحدة افريقية نواتها غانا وغينيا ومالى ومحاولة ازالة الحاجز والرسوم الجمركية بين غانا وفولتا العليا .

اما عن مؤتمر الدول الافريقية ومالاجاس «منرونيا» فقد عقد فى ١٢ من مايو سنة ١٩٦١ فى منرونيا عاصمة ليبيريا للاعداد لمؤتمر « دكار » فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٦١ الذى وضع فيه نظام العمل واسس التعاون التجارى والاقتصادى والثقافى بين دول المؤتمر وتضم هذه المجموعة عشرين دولة هى :

السنغال — ساحل العاج — داهومى — النيجر — تشاد — فولتا العليا — الكاميرون — الصومال — مالاجاس — توجو — جابون — جمهورية افريقية الوسطى — ليبيريا — اثيوبيا — تونس — موريتانيا — سيراليون — ليبيا — الكونجو (برازفيل) — نيجيريا — ومن هذه الدول ١٤ دولة منضمة الى السوق الاوربية المشتركة ونسبة التجارة الخارجية لدول المجموعة هى ١٧ ٪ من جملة التجارة الخارجية لدول القارة الافريقية .

وهناك بعض الملاحظات لابد لى من ان اوردها لالتقاء الضوء على هذه المجموعة فهذه الدول ليس بينها ترابط او تناسق سياسى او اقتصادى كما انها تخضع فى سياستها الخارجية والاقتصادية لتوجيه اقوى الاجنبية وتقوم سياسة الدول الاعضاء على تمسك كل دولة عضو بحريتها فى الحركة والتصرف والاستقلال الكامل فى المجال الاقتصادى وتجارتها الخارجية وهى لهذا تقاوم اية فكرة لاقامة هيئات عليا تقوم برسم وتنفيذ سياسية اقتصادية خارجية مشتركة تلزمها الدول الاعضاء والسبب فى هذا تعارض المصالح وتضاربها فمنها دول ترتبط بالسوق الاوربية المشتركة كما ان منها دول ترتبط بالكونمولث البريطانى وارتباط هذه الدول بالكتل الغربية عن القارة يلزمها بالنتهاج سياسات خاصة تبعاً لنوع الارتباط مع الدول الغربية ومن المظاهر البارزة فى اقتصاديات دول هذه المجموعة انها تخضع تماماً او نسبياً للاحتكارات الاوربية التى تتبع فى الغالب الدول التى كانت تستعمر تلك البلاد من قبل ونلاحظ ان الاحتكارات المشار اليها تشمل مجالات الانتاج والتسويق والنقل والبنوك والتأمينات ومصادر الثروة واليدى العاملة بحيث تكاد تنحصر النسبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع الدول التى تتبعها تلك الاحتكارات ثم اقتصاديات الدول الاعضاء يغلب عليها الطابع التنافسي لا التكاملى هذا

فضلا على أن انضمام بعض الدول الافريقية من أعضاء المجموعة الى السوق الاوربية المشتركة يجعلها تتمتع بمزايا جمركية وكبيرة في أسواق دول السوق مما لا يتمتع به غيرها من الأعضاء وهذا يجعل فرصة التنافس المتكافئ بين دول المجموعة منعدما وخصوصا السلع المثلية وهذا يؤدي في حد ذاته الى الانقسام وقيام صراع بينهما حول تصريف السلع المتماثلة ومن جهة أخرى فإن السلع الأوربية التي تستوردها الدول الافريقية المنضمة للسوق الأوربية تتفوق على السلع الافريقية المماثلة لها ولتي تنتجها باقى دول المجموعة ان وجدت بسبب الامتيازات التي تتمتع بها في أسواق الدول المنضمة فكأن الدول الأخيرة تقف في المركز الاقوى وهو ما سوف يؤدي بهذا المؤتمر في النهاية نتيجة وجود هذا الاسفين الأوربي الذي دقه الاستعمار في قلب القارة ليشرط انقارها الى معسكرات وتكتلات متصارعة .

وانتقل الى الكلام عن ميثاق دول الاتحاد الاتفاقي الافريقي الذي نشأ في غربى افريقية في مايو سنة ٥٩ في ظل الاستعمار الفرنسي لافريقية الغربية وبتوجيه منه وهذا الميثاق يضم دول النيجر وداهومى وفولتا العليا وساحل العاج . بعد استقلال دول المجموعة الفرنسية في افريقية وقع اتفاق يحدد العلاقة بين فرنسا وهذه الدول في ٢٥ من ابريل سنة ٦١ يشمل المسائل المشتركة بينها في المجالات السياسية او الاقتصادية او العسكرية وتعتمد الدول الثلاث الاولى اعتمادا كليا على فرنسا في سد عجز ميزانياتها وقد شجعت فرنسا قيام مثل هذه الاتجاهات بين الدول التي كانت خاضعة لها في القارة الافريقية على اعتبار انها خطوات في طريق إنشاء اتحاد جمركي يضم دول افريقية المتكلمة بافرنسية حتى يسهل بعد ذلك ارتباطها جملة بالسوق الأوربية المشتركة .

وهناك أيضا الوحدة بين غانا وغينيا ومالى فيما بعد وتقوم على أساس رفع جميع الحواجز المعوقة للتبادل التجاري بينها بالتدريج ثم تنسيق المسائل النقدية ورسم سياسة موحدة في التجارة الخارجية .

ثم نجد الاتفاق الذي تم بين غانا وفولتا العليا على رفع الحواجز والرسوم بينهما .

هذه هي بعض الوسائل التي لجأ اليها الاستعمار ليضمن استمرار نفوذه وسيطرته على البلاد الافريقية التي توصلت بعد كفاح طويل الى التحرر من السيطرة المباشرة على شئونها واهلها ومع ذلك فما يبشر

بالخير ما لمسناه من تيقظ الزعماء الافريقيين على ضرورة البعد بالقلرة عن السيطرة بجميع صورها . . بل انى اتوقع بعد قيام السوق الافريقية المشتركة ان الدول الافريقية المنضمة او الخاضعة لآى نوع من التكتلات سوف تتحقق من ان مصلحتها هى فى التعاون بعضها مع بعض وزيادة حصيلتها او استقرار حصيلتها من تصدير المواد الاساسية التى تبيعها للخارج فى ظل السوق الافريقية وتبادل المعلومات والمعونات الفنية والخبراء وقيام الصناعات فيها .

كل هذه الثمار سوف تؤكد الحقيقة التى اوردتها من ضرورة التعاون المشترك كبديل للتعاون المشترك الذى يجعلها تابعة للغرب وخصوصا انها لمست تجاهل الغرب لها عند وضع سياسته الاقتصادية كما لمست ان دورها انما يقتصر على التنفيذ فقط وبدلا من التنافس والصراع الحاليين اللذين يدوران بينهما استجد التكامل والتعامل على قدم المساواة والفرص المتكافئة للتبادل والتخطيط الثابت المستقر فى جميع القطاعات .

وقد دفع تدخل الدول الاستعمارية لاقامة هذه الاتحادات فى محاولة لربطها بها ارتباطا دائما بما يحقق لها التدخل فى رسم السياسة العامة او الاقتصادية والسيطرة عليها وتوجيهها لدفع الدول الافريقية المتحررة من القيود السياسية او الاقتصادية او العسكرية الى الالتقاء حول ارساء دعائم التعاون الاقتصادي ومن هنا قامت اتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول ميثاق الدار البيضاء الذى عقد لأول مرة فى الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ ويضم هذا المؤتمر دولا هى :

ج . ع . م . - غانا - مالى - المغرب - الجزائر - . وقد وضع أسس التعاون الاقتصادي بينها بحيث تستطيع مواجهة التكتلات التى يسيطر عليها الاستعمار والاحتكارات الأجنبية وتمثل التجارة الخارجية لدول الميثاق نسبة ٢٣٪ من مجموع التجارة الخارجية للقارة الافريقية .

والظاهرة التى تتميز بها دول الميثاق هى انها كلها تتمتع بالاستقلال والحرية الكاملة فى وضع سياستها العامة والاقتصادية وتستطيع أن تقرر الاتفاق مع من تشاء متى كانت مصلحتها العليا تفرض ذلك بلا اعتبار لما يراه الغرب او الشرق من معارضة هذه الاتفاقات لاتجاهاته مع عدم السماح لأية قوة خارجية بالتدخل فى توجيه سياستها بالاضافة الى انها قد قطعت شوطا فى طريق التقدم والنمو الاقتصادي والصناعى وهذا ما لاتراه فى مجموعة مفروفا ثم انه لا يوجد تنافس بينها وانما تكمل بعضها

بعضا بعكس الحال فى دول منروفا وهذا التكامل يعتبر عنصرا من عناصر التوفيق والتعاون والتجمع كذلك نجد معظم دول الميثاق تتبع سياسة التخطيط والتوجيه فى الميدان الاقتصادى وتأخذ بمبدأ دخول الدولة شريكة فى الحياة الاقتصادية أو مباشرتها الكاملة لبعض المشروعات الحيوية .

هذا وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لدول الميثاق عددا من القرارات والتوصيات غطت جميع نواحي التعاون الاقتصادى والمسائل المالية ومسائل المواصلات والسياسة والاقتصاد مما اعتقد انه قد يصاح أساسا تدرسه الدول الافريقية المجتمعة لتصدر فيه رأيها أو تتخذه سبيلا للانطلاق نحو آفاق أوسع .

ولاكتمال المعلومات فى ذهن القارئ يحسن بى أن أورد الاتفاقيات والقرارات والتوصيات التى انتهى اليها المؤتمر .

أولا : الاتفاقيات :

- ١ — اتفاقية السوق المشتركة .
- ٢ — اتفاقية البنك الافريقى للتنمية .
- ٣ — اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى .
- ٤ — اتفاقية الاتحاد الافريقى للمدفوعات .
- ٥ — اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية .
- ٦ — اتفاقية الملاحة والنقل البحرى .
- ٧ — اتفاقية هيئة الطيران الافريقية .

ثانيا : القرارات :

- ١ — قرار بتعزيز مكتب الاتصال .
- ٢ — قرار بتكوين لجنة خبراء لدراسة المسائل الخاصة بالسوق الافريقية المشتركة .
- ٣ — قرار بالسياسة الاقتصادية الخارجية التى تتبعها دول الميثاق
- ٤ — قرار بتحديد مكان وزمان الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية .

ثالثا : التوصيات :

- ١ - توصية خاصة بمنظمة الطيران المدني الافريقية .
- ٢ - توصية بإنشاء اتحاد طيران افريقى .
- ٣ - توصية بعقد اتفاق جوى متعدد الاطراف .
- ٤ - توصية بإنشاء شركة ملاحه بحرية مشتركة .
- ٥ - توصية خاصة بالثئون البريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٢ - التخلف الاقتصادى

ويضاف الى العامل الاقتصادى السابق الكلام منه والذي يدفع رعاء القارة الافريقية الى المطالبة بإنشاء سوق مشتركة عامل ثن هو حالة التخلف المزرى الذى تعيش فيه غالبية دولها بفعل الاستعمار الخبيث الذى ظل قرونا عدة يمتص الدماء وينهب الثروات .

وقد اكد المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى دورته السادسة عشرة وجود كثير من المشاكل والصعوبات انتى تواجه البلدان الافريقية ومن هذه المشاكل وجود قطاع زراعى ضخم يعمل بوسائل بدائية ويستخدم آلات ظل اجدادنا يستخدمونها منذ زمان مسحيق ولا شك ان استخدام الوسائل البدائية يؤدى الى الحصول على انتاج زراعى ضعيف وانه يلزم لعلاج هذه المشكلة ادخال الوسائل والآلات الزراعية الحديثة فى زراعة الارض واستخدام هذه الآلات فى استصلاح ما يمكن استصلاحه من اراضي القارة والسماح بهجرة الايدى العاملة فى الزراعة من المناطق الكثيفة الى الجهات التى تحتاجها وتقديم التسهيلات والخدمات تشجيعا لهم على الهجرة واستخدام الاسمدة وتحسين شبكات الري والصرف وحفظ التربة من الضعف الذى يلحقها نتيجة الدورات الزراعية المستمرة وتقديم الخدمات الاستشارية والارشادية للزارعين .

كما ان القارة تفتقر الى وسائل النقل المختلفة والحديثة على وجه الخصوص وشق الطرق تسهلا لنقل المواد الغذائية او المنتجات الصناعية او الخامات الى مناطق الانتاج فعامل المواصلات له اهميته القصوى وخاصة بالنسبة للبلاد التى تشق طريقها نحو النمو والتقدم والا ازداد طريقها وعورة ويجب ان توضع خطة مدروسة لتنفيذ وترصد الأموال اللازمة فى صندوق التمويل الذى تؤسسه السوق المفتوحة .

وتواجه القارة كذلك مشكلة ضيق الاسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا او المستوردة واعتقد ان السبب في ذلك هو ضعف القوة الشرائية لدى المواطنين الافريقيين بسبب انتشار الفقر ولا شك ان دفع عجلة التنمية سوف تزيد من القدرة على شراء والاستهلاك ثم ندعو فوق ذلك الى تشجيع عمليات الادخار الوطنية لتوفير النقد اللازم للمؤسسات الانتاجية .

واضيف الى ما تقدم مشكلة التجارة الخارجية التي تقتصر في الغالب على المواد الأولية التي تصدر الى الخارج بابخص اثمان نتيجة سيطرة اسواق التصريف وتضامنها في فرض الأسعار المنخفضة على الدول المصدرة لهذه المواد بالاضافة الى ان حصيلة تلك المواد تتعرض للقلقلة والتذبذب من سنة الى اخرى بشكل يمثل خطرا مؤكدا على موارد البلاد الافريقية ولا يساعد على وضع تخطيط ثابت لعمليات التنمية والسير فيها بانتظام وثبات . ولا شك ان اقامة السوق الافريقية المشتركة سوف يساعد على تقوية مركز الدول الافريقية المصدرة للمواد الأولية على مواجهة اسواق التصريف والوقوف في وجه الاحتكارات بما يحقق ثبات اسعارها ومن ثم ثبات حصيلة وموارد ابلاد الافريقية بل انى اوقع ان ينقلب الحال ويصبح في امكان الدول الافريقية فرض ماتراه من اسعار لثروتها الطبيعية وثبات الاسعار واستقرار الدخل الناتج من بيع المواد الأولية محليا بدلا من تصدير الخام ثم اعادة استيرادها في شكل منتجات مصنوعة وبأثمان مرتفعة وهذا بدوره يوفر النقد الاجنبي الذي يصرف على استيراد المنتجات المصنوعة علاوة على ما يفيد من تشغيل اكبر عدد من الايدي العاملة وباجور مجزية .

وهناك بالاضافة الى المشاكل التي اسلفنا ذكرها مشاكل الصحة والتغذية والتعليم وكلها تحتاج الى تخطيط ثابت للسير فيه قدما للتخلص منها والقضاء عليها فتدهور الحالة الصحية وانتشار الامراض فيه تضيق للقوى الوطنية واضعاف للانتاج القومي فنحن في حاجة الى كل يد تستطيع ان تعمل كما اننا نحتاج الى اجيل صحيحة وسليمة بدنيا فاعقل السليم في الجسم السليم كذلك نحتاج الى جهود كبيرة في ميدان التربية والتعليم للنهوض بالفكر والثقافة الافريقية وتنمية القدرات وظهار المواهب ففيها غناء لنا بعد تحقيقها عن ستراد الخبرات والايدي العاملة المدربة الماهرة من الخارج .

ولا احب ان يفوتني انكلام عن اثر التكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية في عمليات التجارة الخارجية وعمليات التنمية في افريقية ، والذي لا شك

فيه أن للسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة فى أوربا آثارا طويلة الأجل على عمليات تصنيع افريقية وهى تؤثر تأثيرا بالغاً فى الانتاج والتجارة الحالية والمستقبلية للمواد الأولية المصنعة وللصناعات فى القارة الافريقية ومن جهة أخرى فإن البلدان الافريقية المنضمة للسوق الأوروبية المشتركة قد تجد من العسير عليها التوفيق بين علاقاتها وارتباطاتها بالسوق الأوروبية وبين ضرورة توثيق روابطها مع السوق الافريقية المقترحة لتثبيت أقدامها حتى تنهض باعبائها وواجبها ازاء صالح القارة واهلها ولا بد لدول السوق الافريقية من أن تبحث لنفسها عن أسواق خارجية أخرى غير تلك الأسواق التقليدية التى اعتدنا التعامل معها حتى تقلت من قبضتها الخائفة وهذا يستلزم توثيق علاقاتنا الاقتصادية مع جميع الدول والتعامل معها على قدم المساواة حتى نلقى الاحترام الواجب من جميع الدول على السواء ولا تخشى أية دولة من التعامل معنا نتيجة عدم الوفاء بالتزاماتنا والنتيجة المحتمة لاتساع دائرة السوق التى تصرف فيها مواردنا الأولية أو انتاجنا الصناعى أو الزراعى هى أن الاسواق التقليدية لابد أن تعمل لنا الف حساب ولا تتلاعب بأرزاقنا بالشكل الذى تعودت أن تقوم به زمن التفرق والتشتت .

هذا فضلا على أن اتساع الاسواق وتعددتها فيه دعم لاقتصادنا النامى وتمكين لنا من السير قدما فى خطة التنمية الموضوعة ولا يقتصر الأمر على دعم الاقتصاد فحسب بل ان فائدة محققة سوف تعود على المجتمع الافريقى فزيادة الدخل القومى تساعد على النهوض بالاحوال الصحية المتأخرة السائدة فى القارة وتحسين الخدمات الصحية واقامة المستشفيات كما يساعدنا الدخل المتزايد على التوسع فى التعليم بحيث يمكن تعبئة المواد البشرية الناضجة واللازمة لتقدم المجتمع فى خط متوازن مع التقدم الاقتصادى فى جميع انحاء القارة .

ومما يبشر بالخير ان المعونات الفنية الدولية لافريقية قد ارتفعت من ٨ر٩٪ ١٩٥٦ الى ١٥ر٩٪ سنة ١٩٦٠ والمقدر أن ترتفع النسبة فى سنة ١٩٦٢/٦١ الى ٢٩٪ عند ما تصل قيمة هذه المعونات الى ٢٠ر٪ مليون دولار وسوف يرتفع مستوى المساعدة المقررة فى برنامج المجلس الاقتصادى والاجتماعى لسنة ١٩٦٢/٦٠ للدول الـ ١٦ التى حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٠ الى حوالى ثمانية أضعاف المبلغ المقرر فى برنامج سنة ١٩٦٠ .

ثم ان اقامة سوق افريقية مشتركة فيها تشجيع للتجارة والمبادلات

بين الدول الافريقية الأعضاء وفيه تحسسين أيضا لمركز الصادرات الافريقية كما أن التطور السياسي السريع في افريقية يدعو الى الاسراع في عمليات التنمية وظهور عدد كبير من الوحدات السياسية والاقتصادية الصغيرة في حد ذاتها والضعيفة في امكانياتها المتفردة يجعل من الضروري زيادة الجهود المبذولة من أجل التضامن والتعاون والتكامل .

٣ — انخفاض معدل تبادل المواد الأولية بالنسبة للمواد المصنوعة :

جاء في المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة أن منظمة الأمم المتحدة تعمل على تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها كما جاء بالمادة (٥٢) انه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحا ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ولهذا قام صندوق النقد الدولي الذي من أهم أغراضه ما ورد في المادة الأولى منه أنه يهدف الى العمل على تحقيق التوازن في التجارة العالمية ورفع مستوى العمالة وتنمية الموارد الانتاجية في جميع أنحاء العالم .

ونستطيع أن نقول ان من بين الوسائل التي يمكن بها علاج مشكلة التخلف ما يأتي : —

أولا : تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية .

ثانيا : تقدم التجارة الدولية عن طريق رفع القيود الجمركية والكمية أو تخفيضها وعلاج مشكلة انخفاض أسعار المواد الأولية .

أما عن تقديم مساعدات اقتصادية للدول النامية عن طريق الهيئات الدولية العاملة في نطاق الأمم المتحدة أو عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف فانها لاتعدو الا ٣ مليار دولار سنويا (نصيب الهيئات الدولية منها اقل من المليون بكثير) على حين يلزم لمقابلة الاحتياجات الضخمة للدول النامية توفير مساعدات سنوية قدرها الخبراء بثلاثين مليارا من الدولارات . وهذا يوضح لنا مدى ضآلة المساعدات المقدمة ، وضآلة نصيب الهيئات الدولية من تلك المساعدات في الوقت الذي كان يجب ان يتم فيه تقديم جميع المساعدات عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في نطاقها منعا من خضوع الدول المعانة للشروط المفروضة عليها لتقديمها بما يحول دون حسن استخدامها .

أما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية فقد عنى المجلس الاقتصادى التابع للأمم المتحدة بمشاكل الدول المتخلفة والتي من أهمها عدم التوازن بين أسعار المواد الأولية والمواد المصنوعة ، واتخذ فى هذا الصدد عدة قرارات من بينها القرار الذى اتخذه فى دورته السابعة عشرة ونصه : —

القرار الذى وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى عليه فى دورته السابعة عشرة (٣٠ مارس — ٣٠ ابريل ١٩٥٤) بشأن تثبيت أسعار للمواد الأولية :

« المجلس الاقتصادى والاجتماعى » .

اذ يأخذ بعين الاعتبار التقرير المقدم من فريق الخبراء الذى تكون طبقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٦٢٣ عن تجارة المواد الاساسية والتنمية الاقتصادية وكذلك التقارير التى اعدتها السكرتير العام تنفيذا للقرار المذكور الذى اتخذه الجمعية العمومية والفقرة ٧ من القرار رقم ٤٢٧ للمجلس .

ونظرا لأن جميع هذه التقارير توضح بجلاء ضرورة وضع تدابير فعالة للتعاون الدولى بقصد حل المشاكل الخطيرة الناجمة عن عدم كفاية وعدم استقرار الدخول الناشئة عن تصدير المواد الأولية وهى مشاكل تهم معظم البلاد التى تسير فى طريق النمو .

وبما انه يتعين — لتبني التدابير التى تتيح حل هذه المشاكل على أسس عادلة ومنصفة — ان ينشأ فى نطاق الأمم المتحدة جهاز متخصص يعنى بصفة دائمة بدراسة جميع المقترحات الكفيلة بالوصول الى حلول مرضية .

وبما انه أصبح لازما وعاجلا — لمصلحة البلاد الناقصة النمو والاقتصاد العالمى بأسره على السواء — ايجاد حل للمشكلة الخطيرة القائمة منذ زمن والخاصة بعدم استقرار اسواق المواد الأولية وتفاقم احوال المبادلة بين هذه المواد والمواد المصنوعة التى تدخل فى التجارة الدولية ، وذلك للتفاهم الذى يرجع الى عهد بعيد .

والمجلس اذ يدرك ضرورة اتخاذ جميع التدابير التى من شأنها خلق احوال الاستقرار والرخاء اللازمة لتأمين علاقات سليمة ودية بين الأمم ، يقرر ما يأتى : —

أولا (١) ينشأ الى جانب المجلس لجنة استشارية تسمى اللجنة الاستشارية الدائمة للتجارة الدولية والمواد الأساسية .

(ب) تكون مهمة اللجنة الرئيسية دراسة التدابير التي تهدف الى تفادي التقلبات العنيفة في اسعار المواد الاساسية وفي حجم الاتجار بهذه المواد وبخاصة التدابير التي تهدف الى المحافظة على نسبة عادلة ومنصفة بين اسعار هذه المواد واسعار المواد المصنوعة التي تدخل في التجارة الدولية .

(د) وتختص اللجنة أيضا بالآتي : —

١ — متابعة تطور الاسواق العالمية للمواد الاساسية بصفة مستمرة وذلك عن طريق تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بها .

٢ — تقديم تقارير دورية عن نشاطها للمجلس واقتراح التدابير التي من شأنها حل المسائل التي تدخل في اختصاصها

٣ — نشر دراسات وتقارير واحصائيات عن الاسعار واحوال التبادل والمظاهر الاخرى للتجارة الدولية للمواد الاساسية .

وقد أنشئت هذه الهيئة رسميا في أغسطس سنة ١٩٥٤ في صورة لجنة مكونة من ١٨ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة يعينها المجلس مع مراعاة تمثيل جميع المناطق الجغرافية تمثيلا مناسبا . وكذلك البلاد التي بلغت مختلف مراحل التنمية والتي تساهم الى حد كبير في التجارة الدولية للمواد الأساسية او التي ترتبط اقتصاديا ارتباطا وثيقا بهذه التجارة .

وبرغم أن الدول الافريقية تحتوى على ثروات طبيعية وبشرية ضخمة ، فاننا نجد ان كلا من هذين المصدرين يباعان ويستغلان بأرخص الاسعار . ونحن لو راجعنا الجدول التالي ستتكشف لنا هذه الحقيقة وهي أن الدول الافريقية تعيش في مستوى غليء في الانخفاض والتخلف . برغم ثرائها في المواد الاساسية التي كان يجب أصلا ان يعود خيرها على اصحابها وليس على الدول المستغلة .

جدول ١ - البلاد الافريقية مرتبة على حسب الدخل المتوسط السنوى
١٩٥٥ - ١٩٥٧

البلد - الدخل : مائة دولار	١٩٥٧ - (آلاف السكان)
باسوتولاند	٦٥١
بتشوانالاند	٣٣١
الكونجو	١٣١٢٤
الصومال الانجليزى	٥٥٢
الكامرون	١٥٦٢
اثيوبيا	١٢٢٠٠
نيجيريا	٣٢٤٣٣
افريقية الغربية الفرنسية	١٦٢٦٠
جامبيا	٢٨٥
غينيا	٢٦٣٠
ليبيريا	١٣٢٠
موزمبيق	٦١٧٠
غينيا البرتغالية	٥٥٤
رواندا اوراندى	٤٥٦٨
سيراليون	٢٢١٠
الصومال الايطالى	١٣١٠
افريقية الجنوبية الغربية	٥٢٤
السودان	١٠٧٠٠
سوازيلاند	٢٣٧
تنجانيقا	٨٧٦٠
توجو	١٠٩٣
اوغندا	٥٦٨٠

البلد : من ١٠٠ - ١٩٦ دولار	١٩٥٧ - آلاف السكان
غانا	٤٧٦٣
ليبيا	١٢١٠
مدغشقر	٤٩٠٥

١٩٥٧ — آلاف السكان

البلد / من ١٠٠ — ١٩٦

١٠١١٥

المغرب

٧٤٥٠

روديسيا ونياسالاند

٣٨١٥

تونس

٢٨١٠٨

ج.م.ع.

٢٨٥

نزيبار وبمببا

١٩٥٧ — آلاف السكان

البلد / من ٢٠٠ — ٢٩٩

١٠١٤٣

الجزائر

نخرج من قراءة الجداول السابقة ان هناك ٢٢ دولة من بين ٢١ دولة يبلغ دخل الفرد الواحد فيها اقل من ١٠٠ دولار سنويا ، على حين ان هناك ٨ دول يقل فيها معدل دخل الفرد سنويا اقل من ١٩٦ دولارا ، وهناك دولة واحدة هي الجزائر التي يزيد فيها دخل الفرد عن ٢٠٠ دولار سنويا — وهذا يبين لنا مقدار التخلف الذي تعيش فيه شعوب القارة ، ولكن هل هذه الدول فقيرة فعلا في الموارد الى هذا الحد ؟ الجواب هو لا بالبنت العريض ، فان ثراء الدول العظمى اعتمد ويعتمد في الدرجة الاولى على استثمارها المروع لمواد القارة الطبيعية والبشرية ولو علمنا مثلا ان بريطانيا وهي اكبر الدول المصنعة للقطن لاتزرع في بلادها شجرة قطن واحدة وهي مع ذلك اكبر الدول المصنعة له كما قلت ولو تساءلنا في الوقت نفسه عن السبب ، لجاءنا الجواب على الفور بأن بريطانيا كانت تعتبر مصر مزرعة للقطن وتبث في اذهان المصريين فكرة ان مصر بلد زراعي ولا تصلح للصناعة او التصنيع ، وهكذا الحال في باقي بلاد القارة التي تعتبر في نظر الدول الكبرى موارد للثروة والغذاء وليد العامة الرخيصة .

ولعل استيقاظ الشعوب الافريقية على هذه الحقائق المروعة هو الذي دفعها الى الاجتماع حول فكرة واحدة هي تخليص الشعوب من الاستغلال ، وتحويل مواردها واموالها التي تدخل في جيوب المستعمر المستغل الى صالح تلك الشعوب اذ لا يعقل ان تظل الحال على ما هي عليه ، فاستمرار سيطرة الاستعمار على موارد افريقية يعطيهم فرصة الضغط على شعوبها الناهضة ، وهذا النوع من الضغط عانت منه مصر

أيام العدوان الثلاثي وما أعقبه بعد انسحاب الانجليز والفرنسيين والصهاينة من البلاد وقد صبرت مصر وصابرت وجاهدت لفتح الاسواق الخارجية حتى فطن الغرب الى ان عملية الضغط هذه لن تقيدته أمام عزم شعب مصر على الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية ايا كان نوعها سياسية أو اقتصادية ، وقد كان .

ومفهوم ماتقدم أن الشعوب يجب ان تعي تماما ان استمرار سيطرة الغرب على مواردها هو ورقة رابحة في يد الاستعمار يلعب بها وقتما يشاء وكيفما يشاء . فيجب اذن أن تنقلب الآية ويصبح اتحاد افريقية في سوق مشتركة عاملا يؤدي الى هذه النتيجة فالتعاون المشترك يجعل في يد القارة هذه الورقة الرابحة وتصبح هي المهيمنة على أسواق التصريف وليس العكس ، نفرض نحن الاسعار ولا تفرض علينا ونمنع آثار تقلب الاسعار وثبات دخول القارة من بيع تلك المواد ان لم نقل زيادتها واستخدام تلك الدخول لصالح الشعوب الافريقية .

ان الوحدة الافريقية التي قررها مؤتمر اديس ابابا هي بداية ليقظة اوسع واكبر ضد الظروف المعيشية غير الكريمة وضد الفقر الذي فرضه الاستعمار طوال القرون الماضية ، ويجب على الشعوب الافريقية ان تستعين بالخبراء والفنيين من الدول الافريقية التي هي أكثر تقدما ، على أن تعمل في الوقت نفسه على ارسال البعثات الى الخارج للتخصص واكتساب الخبرة لتعود وتضع هذا التخصص وتلك الخبرة في خدمة بلادها ، ويجب ان توضع سياسة ثابتة لها صفة الاستمرار لتحقيق هذا الغرض .

ويتوقف تقدم العالم اقتصاديا واجتماعيا وخصوصا في المناطق ذات الاقتصاد المتخلف على الزيادة المستمرة في التجارة الدولية . ولما كانت صادرات السلع الأساسية تعتبر المورد الرئيسي ليرادات البلاد المتخلفة من النقد الاجنبي . ولما كانت التقلبات العنيفة في أسعار هذه المواد تعتبر ذات تأثير بالغ في حجم حصيلة البلاد المتخلفة وفي موارد ميزانياتها مما يعوق التنمية السلمية الثابتة لاقتصادها ، وانه يجب وضع حد لهذه التقلبات في الاسعار . ولما كانت المساعدات التي تقدم سواء من الهيئات الدولية أو الدول منفردة لاتسمح بسد العجز المالي الذي تعانيه البلاد المصدرة للمواد الأولية نتيجة الهبوط الكبير أو المفاجيء في أسعار هذه المواد . فقد أصبح من المحتم ايجاد الوسائل اللازمة لمكافحة تقلبات الأسعار في المواد الأولية واتجاه أسعار المصنوعات الى الزيادة وما

يتبع ذلك من انخفاض شروط التبادل التجاري للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف . وهذه التقلبات في ذاتها تعوق التجارة الدولية ، ولا تسمح في الوقت نفسه للدول المتخلفة بالسير في خطط التنمية بما يحقق خير أهلها .

والجدول التالي يوضح لنا تطور أسعار حجم صادرات بعض البلاد الصناعية والبلاد المنتجة للمواد الأولية منذ سنة ١٩٥٣ :

الارقام القياسية لاسعار وحجم صادرات

بعض الدول ١٩٥٣ - ١٠٠

السنة	المملكة المتحدة	المانيا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	كندا	سويسرا	سيلان	غانا
-------	-----------------	-----------------	------------------	---------	------	--------	-------	------

أ - الرقم القياسي للاسعار :

١٩٥٤	٩٩	٩٨	٩٩	٩٦	٩٨	١١٧	١١٢	١٤١
١٩٥٥	١٠١	٩٨	١٠٠	٩١	٨٩	٩٢	١١٧	١٢١
١٩٥٦	١٠٥	١٠١	١٠٤	٩٤	٨٢	٨٩	١٠٩	٩٧
١٩٥٧	١١٠	١٠٣	١٠٧	٩٧	٩٢	٨٧	١٠٤	٩٢
١٩٥٨	١٠٩	١٠٣	١٠٦	٩٤	٧٩	٧٩	١٠٢	١٢٨
١٩٥٩	١٠٨	١٠٠	١٠٧	٩٥	٧٠	٦٤	١٠٧	١١٦
١٩٦٠	١١٠	١٠١	١٠٨	٩٨	٧٨	—	١٠٧	—

ب - الرقم القياسي الكمي :

١٩٥٤	١٠٤	١٢٢	٩٧	١٣٣	٩٨	١٠٠	١٠٣	٩١
١٩٥٥	١١٢	١٠٢	٩٩	١٧٤	١٠٠	١٠٩	١٩٠	٩٠
١٩٥٦	١١٩	١٦٥	١١٧	٢٠٨	١١١	١١١	١٠٤	١٠١
١٩٥٧	١٢١	١٨٨	١٢٣	٣٣٢	١٢٥	١٠٣	٩٦	١١١
١٩٥٨	١١٦	١٩٥	١٠٧	٢٤٠	١٢١	٩٩	١٠٧	٩٢
١٩٥٩	١٢١	٢٢٢	١٠٤	٢٨٥	١٣٧	١١٥	١٠٥	١١١
١٩٦٠	١٢٨	٢٥٦	١٢٠	٣٢٥	١٤٠	—	١١٠	—

ويبين هذا الجدول أن استراليا والبرازيل وغسقا قد تعرضت صادراتها لتقلبات أكبر وأوسع مدى من الذى تعرضت له سيلان كما يبين أن اتجاهات الأرقام القياسية لأسعار الصادرات لم تكن متشابهة فى البلاد الأربعة وهذا القول يصدق على جميع البلاد المنتجة للمواد الأولية التى أحيانا يختلف اتجاه تقلبات أسعارها الى حد بعيد أما عن إنجلترا والمانيا الغربية والولايات المتحدة واليابان فقد تمتعت بدرجة كبيرة من الاستقرار الذى يصاحبه تحسن عام فى أسعار الصادرات علاوة على أن الزيادة فى حجم صادراتها كانت مطردة وسريعة على وجه الأجمال وهذا نقيض تطور صادرات مجموعة البلاد المنتجة للمواد الأولية التى لم تستقر على حال وإن كان الاتجاه العام لحجم صادراتها هو نحو الارتفاع أيضا وإن كان بمعدل أدنى وهذا الارتفاع فى حجم الصادرات مضمحل لأن الأسعار عندما تنخفض ويزيد حجم الصادرات فإن الحصيلة التى تدخل خزائنها تظل كما هى أو تقل والنتيجة النهائية لمثل هذه الاتجاهات هى هبط حصة البلاد المنتجة للمواد الأولية فى مجموع التجارة الدولية (مع استبعاد التبادل بين بلاد الكتلة الشرقية) من ٣٨٪ فى سنة ٤٨ الى ٣٦٪ فى سنة ٥٣ ثم الى ٣١٪ فى ١٩٥٩ كما هبطت كذلك نسبة تبادلها التجارى فى المتوسط بمقدار ٥٪ منذ سنة ١٩٥٣ فى مقابل ارتفاع مقداره ٤٪ للبلاد المتقدمة خلال الفترة ذاتها بل لقد هبط القياس لنسب التبادل التجارى لكل من دول أمريكا اللاتينية واستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب افريقية مجتمعة من ١٠٠ فى سنة ١٩٥٣ الى ٧٨ فى سنة ١٩٥٩ .

ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار فى حصيلة الصادرات أو بمعنى أصح فى القوة الشرائية الخارجية للبلاد المعنية يضر بشكل وأصبح بالبلاد المنتجة للمواد الأولية ذلك لأن مهمة تخطيط البرامج القومية للتنمية الاقتصادية فضلا على صعوبتها فى ذاتها — تزداد تعقيدا وتشابكا نتيجة عدم الاطمئنان الى استمرار تدفق واردات المعدات الانتاجية ، بل قد يتعذر استكمال ما تتضمنه من برامج استثمارية بسبب تطورات غير متوقعة فى الأسواق الخارجية للمواد الأولية وقد يمكن تنفيذ بعض المشروعات ويتحتم فى الوقت ذاته وقف المشروعات الأخرى أو تأجيلها الأمر الذى يحول دون الاستفادة التامة من زيادة الطاقة ولهذا يجب أن يكون التخطيط مرنا بدرجة تكفى للتكيف وفقا لما يطرأ من أحوال وظروف ليست فى الحسبان عند وضع الخطة على أنه اذا بلغت تلك التطورات درجة كبيرة تصعب مواجهتها فقد ينجم عن ذلك تعليق برامج طويلة الأجل وتعطيل الجهود المبذولة لوضع سياسة اقتصادية قومية بعيدة الأهداف .

وقد اقترح استخدام التمويل التعويضي بقصد تخفيف حدة التقلبات في القوة الشرائية الخارجية للبلاد المنتجة للمواد الأولية ولتحقيق بعض الاستقرار في وارداتها وإيراداتها وهذا يعنى الالتجاء الى القسروض الدولية لقيسير مواجهة الموقف الى ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بموازنة ميزان المدفوعات او بتحسين الظروف والاحوال بما يسمح بالاستمرار في تنفيذ برامج التنمية في تلك البلاد .

انى ارجو يا سيدى القارىء ان اكون قد استطعت ايفاء هذه النقطة حقها من التوضيح بما يكفى لابرار هذه المشكلة بالنسبة للموضوع الذى نبخته والذى ارى ان علاجه في توسيع السوق الافريقية بالتضامن مع الدول الآسيوية بشكل يمكن القارة من التكتل والتجمع لمواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية وقلب الوضع لصالح القارة ولصالح البلاد المتخلفة عموما .

ان تصنيع اكبر قدر ممكن من المواد الأولية التى كانت تصدر كخامات للبلاد المتقدمة وبأبخص الاسعار ثم تعاد اليها في صورة منتجات مصنوعة بأعلى الاسعار او على الاقل بالاسعار التى تفرض علينا نظرا للارتباط الوثيق مع البلاد الصناعية بمعاهدات او اتفاقات او بالحكم المباشر بما يسمح لبلدان القارة الافريقية بالتحول عنها الى منتجات بديلة اقل سعرا اقول ان تصنيع القارة يؤدي الى تقليل الفوارق المخيفة — شيئا فشيئا — بيننا وبين الدول المتقدمة بالاضافة الى انه يوفر علينا استيراد تلك المنتجات ومن ثم يوفر العملات التى تنفق في استيرادها لتستخدم في برامج التنمية وزيادة عدد العمال المستخدمين في تلك الصناعات وخفض اسعار المواد المستوردة الشبيهة بالانتاج المحلى ان رغبت الدول المتقدمة في استمرار صادراتها اليها من تلك المواد المصنعة ، ولو ان الدول الصغيرة في حاجة الى حماية نفسها باتخاذ اجراءات للحماية حتى تقف صناعاتها على قدميها في السوق وخصوصا اذا علمنا كيف تستطيع الدول المتقدمة ان تتحمل خفض اسعار منتجاتها واغتره تنافس فيها الانتاج المحلى للدول الصغيرة .

العوامل السياسية

١ - الرغبة فى تحرير القارة من بقايا الاستعمار

كانت المسألة الاولى التى طالبت كل الدول المجتمعة ببحثها فى المؤتمر هى البحث عن احسن الوسائل والسبل التى تتبع لتقديم العون لكل الحركات التحررية فى القارة الافريقية . فانه برغم استقلال عدد كبير من الدول الافريقية فان الاستعمار لا يزال يجثم بظله الكئيب على شعوب افريقية عزيزة علينا . فلا يزال الاستعمار كما جاء على لسان السيد الرئيس جمال عبد الناصر - يعاند بشراسة فى بعض اجزاء القارة مثل روديسيا الجنوبية وانجولا وبتشوانالاند وسوازيلاند وباستولاند وغينيا البرتغالية وغيرها ويضاف الى ذلك النضال القائم ضد التفرقة العنصرية فى جنوبى افريقية .

ان الوحدة الافريقية لن تتم وتكتمل وهذه الاجزاء العزيزة خاضعة للمستعمر يسومها العذاب والشقاء ويعامل أهلها معاملة السوائم كما ان الاستعمار بدوره لن يخرج من القارة بمجرد الصراخ والعيول بل ان هذه يجب أن تتحول الى سلاح فى يد الشعوب المستعمرة توجهه الى الاستعمار .

ان مجرد بقاء الاستعمار فى القرن العشرين هو اهانة بالغة للانسانية وللأمم المتحدة التى كفل ميثاقها لكل الشعوب الحق فى تقرير مصيرها فى حرية ووضوح بل ان استمرار اعمال التفرقة العنصرية والفظائع التى تجرى على يد المستعمر هى امتهان لحقوق الانسان ويدهى ان اقامة أى نظام او منظمة افريقية للوحدة سواء فى المجالات السياسية او الاقتصادية او العسكرية لن يحقق ما ترجوه وتستهدفه الا فى ظل تحرر كامل من سيطرة الاستعمار ايا كان شكل هذه السيطرة . فطبيعى ان الدفاع عن القارة الافريقية او بالأحرى عن الدول المنضمة

للمنظمة لن تكون له فاعليته الا اذا حررت الدول الافريقية نفسها من اى ارتباط عسكرى مع الدول المستعمرة وتصفية القواعد العسكرية المقامة على ارضها فان بقاء هذا الارتباط يتعارض مع أية اتفاقات دفاعية تنظمها دول القارة ولدينا فى القارة دول بلغت من التقدم العسكرى حدا تستطيع معه ان تغنى اخوات لها عن الاستعانة بالمستعمر سواء فى شئون التدريب او التسليح .

لقد آن الاوان لنقضي على بقايا الاستعمار الذى قسم القارة الى اجزاء بل وجزئيات فقد قسموا الانهار وقسموا القبائل وفرقوها بين دولتين او اكثر ليسهل عليهم حكمها والسيطرة عليها باثارة العداوات والحزازات والنعرات القبلية او الدينية انها تركة ثقيلة تلك التى خلفها الاستعمار فى البلاد التى رحل عنها تركة مشاكل الحدود ومشاكل اللغات وما شابه ذلك .

ان استمرار ارتباط افريقية بالمعسكرات كفيل بجر القارة الى حروب هى فى غنى عنها فهى فى ميسيس الحاجة الى الالتفاف والالتفات لصالحها وقد قال سيكوتورى : انه لا يمكن أن تكون القارة امتدادا للأحلاف القائمة خارج القارة .

وقد نادى الزعيم الكينى اوجنجا اودنجا بوجوب تحرير القارة الافريقية بأسرها وطالب بأن توجه الدول الافريقية المجتمعة انذارا نهائيا يمنع جميع المناطق الافريقية الخاضعة استقلالها وانها سوف تتدخل تدخلا مباشرا ان لم تستجب الدول الاستعمارية لهذا الانذار كما طالب اودنجا بتقديم العون المالى والعسكرى لحركات التحرر الافريقية وتنسيق الفضل التحررى .

والواقع ان تعاون البلاد الافريقية المستقلة فى تأييد نضال البلاد التى لا تزال فى معركة من أجل التحرر والخلاص من شأنه ان يكسب نضالها قوة وانه لابد ان ينتهى بالنصر وزوال الاستعمار نهائيا من ارض القارة وسيكون هذا النصر نصرا للحرية عموما ونصرا للانسانية عموما ولقضية السلام العالى ايضا . . وتاريخ الاستعمار فى كل مكان يقدم لنا عظة هامة وقيمة هى أن الاستعمار لا يخرج من مكان الا بقوة السلاح والمال والرجال هم عدة الكفاح ضد الاستعمار .

ونظرة سريعة الى ما فعله ويفعله الاستعمار بالاهالى الافريقيين تؤكد الدعوة الى التخلص من بقايا الاستعمار فى القارة والقضاء عليه ولاضرب لذلك مثلا :

فلو رجعنا الى اقليم هضبة البحيرات الاستوائية الذى هو عبارة عن وحدة من الناحية البشرية والطبيعية نجد ان الاستعمار البريطانى قد قسم المنطقة الى ثلاث وحدات هى كينيا وتنجانيقا واوغندا وبرغم هذه الوحدة الطبيعية فقد قسمت تقسيما مصطنعا قصد به عزل كل وحدة عن الأخرى ليسهل على بريطانيا حكمها واستغلالها وتفتيت المقاومة الوطنية اذا هبت لاستخلاص استقلالها وبرغم ان اتحاد هذه الوحدات الثلاث امر ضرورى لمواجهة المشاكل الواحدة فيها مثل الاستقلال الاقتصادى والنقل وغير ذلك فقد خشي الاستعمار هذه الوحدة اذ ان معناها زيادة قوة الجبهة التى تعارض مشروعاتها الاستغلالية .

ففى كينيا مثلا تصل مساحة الاراضى الصالحة للزراعة الى ٦٨.٠٠٠ ميل مربع استولى الاوربيون الذين يبلغ عددهم ٤٢.٠٠٠ على مساحة ١٦.٠٠٠ ميل مربع والباقى وقدره ٥٢.٠٠٠ ميل مربع وزرع على الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥ره من المليون أى أن نسبة ١٪ تملك ٢٥٪ من مساحة الارض الزراعية ويترك الـ ٧٥٪ للافريقيين يكسبون عيشهم منها بغلة الصعوبة والمشقة ولو علمنا ان حوالى مليون نسمة من قبيلة الكيكوبو الوطنية محصورون فى منطقة لا تتجاوز مساحتها ٢.٠٠٠ ميل مربع فى حين يعيش ٤٢.٠٠٠ اوروبى على مساحة ١٦.٠٠٠ ميل مربع لافريقيا مقدار الغبن الذى الحقه المستعمر بالوطنيين . هذا فضلا عن أن المساحة المتروكة لافريقيين ليست كلها ارضا صالحة للزراعة أو فى خصب اراضى البيض ولما قامت الثورة فى كينيا بزعماء جوموكينيا تازا ضرب الانجليز الثائرين بكل قسوة حتى لقد بلغ مجموع من استشهد منهم حوالى ٨.٠٠٠ افريقى .

ويصل عدد الافريقيين فى اوغندا ٥ره من المليون على حين ان الاوربيين ٨.٠٠٠ كلهم من الانجليز ولكن تختلف عن كينيا فى أن الاوربيين لا يمتلكون فيها أى ارض بسبب انتشار مرض النوم الذى تسببه ذبابة التسي تسي وليس هذا تفضلا أو تنازلا من الانجليز ، والاصلاحات التى يقوم بها المستعمرون سطحية ولا ترمى ابدا الى رفع مستوى المعيشة لضمان استمرار تحكمهم .

وأوفدت الأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٥ لجنة لاستقصاء الحقائق فى تنجانيقا وأشارت فى تقريرها الى سوء حال الوطنيين اقتصاديا وصحيا وثقافيا ويعتمد الاوروبيون تأخير الحالة التعليمية ولا ينفقون عليها الا اقل ما يمكن فالطفل الافريقى لا يتكلف الا ٨ جنيهات فى السنة فى

حين يصل ما يتفق على الطفل الاوربي ٢٢٣ جنيها فالأوروبيون يضمنون بأموال الأفريقيين على تعليم الأفريقيين فهم يعلمون تماما أن انتشار التعليم سيرتد عليهم في صورة حركات تحررية وانتفاضات ثورية .

والاستعمار في السودان ظل يسعى الى تقسيم السودان ذاته الى السودان شمالي وآخر جنوبي وقامت البعثات التبشيرية بهذه المهمة حتى استيقظت حكومة السودان على الخطر الزاحف فألغت هذه البعثات ولم تعر الاحتجاجات التي انهالت من الانجليز اى اهتمام وضررت بها عرض الحائط .

وبالمثل فعلت فرنسا والبرتغال فقد اجتهدت كل منهما في السيطرة على مستعمراتها الأفريقية بل انها كانت تعتبرها ارضا فرنسية أو برتغالية حتى تمنع اى تدخل في شئونها الداخلية لكن هذا كله لم يمنع الأفريقيين من الثورة على الاستعمار الفرنسي أو البرتغالي فاستقلت دول كانت تخضع للنفوذ الفرنسي والادارة الفرنسية والثورة في أنجولا مشتعلة ولن تنطفئ بفضل الدعوة التحررية التي نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر الذي ضرب لهم أروع الامثلة بنجاح الثورة المصرية في الاخذ بأسباب التقدم في شتى مناحى الحياة .

وتبقى بعد ذلك مسألة التفرقة العنصرية التي تلقى في هذه الايام اشد المعارضة في جميع أرجاء العالم . ان الاعمال البربرية الوحشية التي تمارسها الحكومات الاستعمارية في اجزاء متفرقة من القارة الأفريقية استحققت سحق العالم بأكمله وقد دمغت هيئة الامم المتحدة حكومة جنوبي افريقية وحكومة وسط افريقية وحكومة البرتغال بالوحشية والرغبة في سيادة الظروف في القرن التاسع عشر في قرن التحرر والثورات التحررية وقررت دعوة كل الامم الى مقاطعة تلك الحكومات .

ان المعاملة التي يعامل بها البيض الأفريقيون تتناقى مع أبسط القواعد الانسانية فعيشة القصور والتنعيم للبيض وعيشة الكواخ والتخلف للأفريقيين أصحاب البلاد الاصليين وهي تحرم عليهم الجلوس بجوارهم أو دخول نواديهم أو مطاعمهم أو ركوب وسائل المواصلات بل ان اى افريقى مهما كان مركزه لا يصل الى مرتبة اى صعلوك من صعايلك البيض الذين جلبوا من حثالة المجتمع الاوروى فافسدوا المجتمع الافريقى ونشروا في وسطه وباءهم وانحطاطهم والبيض يجلبون الأفريقيين من قراهم البعيدة ليعملوا بالفلاجم بأبخس الأجور ثم يعودون فيحصلونها مقابل الطعام والاقامة حتى لا يفكر احدهم في العودة الى موطنه أو قريته

وهم يعيشون تحت أسوأ الظروف المعيشية حتى لو اضطر المستعمر الى اشراك الافريقيين فى الحكم فيكون ذلك بنسبة لا تجعل أى تأثير لهم فى ادارة دفة الحكم وفى المجالس الشعبية تخصص أغلبية المقاعد للأقلية البيضاء والقلة للغالبية الافريقية حتى لا يكون لهم صوت ذو شأن فى مجريات الامور وقد أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الافريقيين قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بحكومة الاقلية فى روديسيا الجنوبية ووعد بتأييد قيام حكومة لها فى المنفى .

والسخره لا تزال مفروضة فى الاقاليم المستعمرة فهل تتصور ان البرتغاليين يبيعون سنويا لحكومة جنوبى افريقية ١٠٠ ألف افريقى من موزمبيق ليعملوا هناك ١٢ شهرا فى مناجمها وتتقاضى البرتغال جنيهين من الذهب عن كل رأس بل أكثر من ذلك الاساليب الوحشية التى تلجأ اليها البرتغال للتخلص من معارضتها فتقوم باسقاطهم فى البحر من الطائرات ويحمل كل برتغالى سلاحه يقتل به الاهالى لا لشيء الا لمجرد التسليه والارهاب .

وقد قال الرئيس الناصر أحمد بن بيل :

« كيف نستسيغ أى طعام فى الوقت الذى يتساقط فيه القتلى من اخواننا المناضلين فى أنجولا وموزمبيق » وهذا كلام رجل نائر عانى هو وشعبه اشد المعاناة من السيطرة الاستعمارية والبطش الاستعمارى .

هذا وقد اصدر مؤتمر اديس ابابا ميثاق الوحدة الافريقية والذى جاء فيه فى البند ٦ من المادة (٣) :

« تكريس جميع الجهود الى اقصى حد من اجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الاراضي الافريقية التابعة » .

كما وافق الاقطاب على قرار بدعوة جميع الدول الى قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جنوبى افريقية والبرتغال واغلاق المطارات والموانى فى وجه سفن وطائرات هاتين الدولتين وهذا من شأنه أن يخلص القارة من الدخلاء مصاصي الدماء والثروات والخيرات ولعل فى الكلمة الطريفة التى القاها فيلبرت تسيرانان رئيس جمهورية مدغشقر خير بيان لمتدار ما بثه الاستعمار من فصل بين مختلف أجزاء القارة الواحدة فهو يحكى قصة اتصاله بوزيره الذى كان فى زيارة تنجانيقا تليفونيا وقال ان هذا الاتصال تم عن طريق لندن برغم ان مدغشقر تقع على مرمى حجر من تنجانيقا كما روى قصة سفره من ساحل العاج الى غانا وكيف ان هذه

الرحلة تمت عن طريق أوروبا ثم العودة الى غانا بدلا من السفر المباشر من ساحل العاج الى غانا .

وهذه سخرية مريرة من الاوضاع السائدة وتبين لنا مدى الحاجة الى الرباط المباشر بين اجزاء القارة بعيدا عن تلك الطرق الملتوية التي تضعنا باستمرار في قبضة المصالح الاستعمارية المستغلة وهذا هو ما نرجو أن يتحقق بتقدم الوقت .

٢ — البعد بالقارة عن القطاخن الدائر بين المعسكرين

كما أن من بين العوامل السياسية التي أخرجت فكرة الوحدة الى النور وبهذا الشكل الرائع الذي شهد به كل من حضر أو سمع أو قرأ عن مؤتمر أديس أبابا ، الرغبة في الابتعاد بالقارة عن الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي فقد آمنت دول القارة بأن الدول الاستعمارية لا تراعى في تخطيطها السياسي أو الاقتصادي إلا مصالحها الخاص وهو ما يكون عادة على حساب المصالح الافريقية وهذا الايمان قد أكدته وركزت عليه كلمات الرؤساء والقرارات التي أصدرها المؤتمر ولشد ما سرتني وهزتني هذه الكلمات والقرارات فإن معناها ان الشعوب قد استيقظت وصحت من غفوتها التي فرضها عليها الاستعمار وعليها ان تعمل لمصالحها هي وخيرها هي ولتذهب مصلحة الاستعمار والمستعمرين الى الجحيم بل وعليها أن تعلن بصراحة وبكل قوة الغاء كل ما ورد في المعاهدات والاتفاقات من نصوص تكبل المستقبل السياسي والاقتصادي لتلك الشعوب أو بتعديلها ورفع تلك النصوص وإندع تلك الدول الاستعمارية تصرح كيفما تشاء ، ولندعها تطرق باب محكمة العدل الدولية شاكية تمزيق شعوب افريقية لتلك المعاهدات والاتفاقات واني لعلى ثقة بأن أي قضاء عادل سينصف الدول الافريقية التي فرضت عليها الشروط فرضا ووضعت النصوص بحيث يمكن تفسيرها بأكثر من معنى عادة لمصالح الدول الكبيرة كما أن وضع الدول الصغيرة التي عانت الامرين حتى نالت حقها في التحرر والاستقلال هو وضع المذعن المضطر الذي لم يكن لديه مندوحة عن قبول الاتفاقات والمعاهدات فهي في نظرها اهون الضررين أي أن المصلحة منتفية اصلا عند توقيعها وانه لا يوجد تكافؤ بين الاطراف المتعاقدة الامر الذي ينفي فكرة القبول والرضا مما يستلزم الغاءها ولو من جانب واحد .

اننا جميعا نلاحظ ان كلا من المعسكرين المقتطاحن يقيم أحزمة

أمن تحيط به وتحميه ولن توجه الضربات في البداية إلا إلى الدول الاممية
المنظمة لأي من العسكريين فما مصلحة الدول الافريقية في هذا الانحياز؟
ان المصلحة كل المصلحة هي للدول الكبرى وعلى حساب الدول الصغرى .
ان هذا التكتل يشجع على العدوان ، واني ارنو الى اليوم الذي تنفض
فيه الدول الصغيرة يدها عن هذا الصراع وتلتفت الى مصالحها القومية
وحينئذ لن يكون احتكاك ولا تنازع مناطق نفوذ بل تنافس على توفير
الرخاء للشعوب ، والامل في تحقيق هذا هو اتساع رقعة الدول غير
المنحازة ، وهذا في الواقع هو ما يجري في ايامنا هذه فقد ايقنت الدول
انها بغير ممارسة سيادتها الكاملة في الاشراف على الاستثمارات الاجنبية
لن تحس بطعم الاستقلال والتحرر الذي بذلت في سبيله الدماء والارواح .
ثم ان هذه الاستثمارات لا تتجه بتاتا لاقامة أية صناعات وطنية وانما كل
ما تستهدفه هو تحقيق اكبر قدر من الارباح تخرجه من البلاد كل سنة
ليدخل في جيوب المستثمرين .

واضيف الى ذلك ان كل ما تقدمه الدول الغربية من مساعدات او
معونات انما يقدم لخدمة مصالح تلك الدول سواء كانت اقتصادية
او عسكرية وبهذا تتحول البلاد المعانة الى اسواق لتصريف المنتجات
الاجنبية مهما دقت والى قواعد عسكرية وطرق مواصلات تنال هي اولى
الضربات عند نشوب أية حرب لا قدر الله .

هذا علاوة على ان الدول الصناعية المتقدمة سواء في أوروبا او
امريكا يهملها في المقام الاول فتح الاسواق الخارجية لتصريف انتاجها
المتزايد الذي يتزايد ويتنوع يوما بعد يوم حتى ان الاسواق المحلية لا تكفي
لاستيعابه ومن هنا اتجهت تلك الدول الى استعمار البلاد المتخلفة لفتح
ابوابها على مصاريحها تصب فيها المنتجات الفائضة والا تكدست تلك
المنتجات الامر الذي يستوجب بعد ذلك تقليل الانتاج ، ومن ثم تعطيل
العمال ، بل اننا راينا امريكا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية بدون
أن تمس اراضيها او صناعاتها بأي سوء في الوقت الذي خرجت منه
أوروبا مضعضة واقتصادها يكاد ينهار وخزائنها محملة بالديون ، فوجدت
امريكا نفسها امام انتاج يخرج بقوته السابقة نفسها واسواق أوروبا مقفلة
نتيجة انعدام القوة الشرائية او ضعفها ، فلجأت الى اسلوب كله دهاء هو
ان تقدم القروض الى الدول الاوربية لتشتري المنتجات والسلع الامريكية
اي ان اموال الامريكان والقروض هذه تعود ثلثية فتدخل الخزانة الامريكية
او جيوب الراسماليين الامريكان ولا تخرج أوروبا من هذه الصفقة الا
مدينة بصورة اكبر ، واقتصادها يتقدم بغلبة البطء في الوقت الذي تدعى

فيه امريكا رغبتها في مساعدة اوربا على الوقوف في وجه الخطر الشيوعى فان انهيار اوربا يزيل خط الدفاع الاول عن امريكا .

ويهمنى هنا ان اسوق امثلة على العقلية الرجعية الاستعمارية التى لا تزال الدول الاستعمارية تنظر لنا بها .

فقد راينا انجلترا تخرج من بلادنا فى يونيه عام ١٩٥٦ بعد معاهدة وقعتها معنا وتعود الينا غازية بجيوش جرارة واساطيل ضخمة بعد شهور قليلة لتتسبب المعاهدة القائمة ولم يجف حبرها بعد . . وكانت انجلترا وفرنسا تعتقدان ان مصر وشعب مصر لم يتغيرا ولم تقتنعا بتاتة بان جمال عبد الناصر قد خلق مصر وشعب مصر خلقا آخر فيه فتوة وعزم وكرامة وكلنا يذكر ايام الغارات الجوية فى الحرب العالمية الثانية كان الجميع يخشاهما فأصبحنا ايام الغارات الجوية سنة ١٩٥٦ نخرج الى عرض الطريق نتفرج بالطائرات المغيرة والمدافع المضادة تضربها وتسقطها فلماذا كانت هذه المعركة التى دفعونا اليها دفعا انها الرغبة فى ابقاء الاحوال السائدة من قبل على ما كانت عليه اما ان تقدم مصر على تأميم قناة السويس فهذا عمل جرىء يجب ان تؤدب مصر عليه حتى تكون عبرة لغيرها ، ولكن النتيجة كانت عكس ما تشتهى فان مصر وشجاعته فى الدفاع عن كيانتها وسيادتها هى التى أصبحت عبرة لغيرها من الدول الصغيرة على ان الايمان يغلب الافتراء .

ثم راينا غينيا عندما أعربت عن رغبتها فى الانفصال عن الامبراطورية الفرنسية وكيف عاملتها فرنسا ردا على الرغبة التى أبدتها فسحبت اموالها وفنييها وخبرائها وموظفيها من غينيا على أمل انهيارها وركوعها على ركبتيها راجية من فرنسا ان تعود لاتقاذ الاقتصاد المنهار ، ولكن ماذا حدث ؟ لقد أحدث الايمان اثره ووقفت غينيا على قدميها ولم تركع وكان لوقوف ج . ع . م . بجوار غينيا فى هذه الازمة اكبر عون لها على اجتيازها .

ثم راينا الكونجو عندما استقل ونادى زعيمه الراحل باتريس لومومبا بحياده وعدم انحيازه فثارت ثائرة الغرب واجتمعت على أنه من الضرورى الحفاظ على موارد الكونجو التى تذهب الى اسواق الغرب بأبخس الاثمان فشجعت الانفصال الذى قام به تشومبى وكالونجى وتآمرت على حياة لومومبا حتى قتلتة .

وهناك أيضا التفرقة العنصرية السائدة فى الجهات التى لا تزال خاضعة للسيطرة البيضاء هذه التفرقة تعطينا أوضح الامثلة على مدى

عدم احترامهم للإنسان الأفريقي . ان مصلحة مائتى مليون أفريقي تهدر
لخدمة صالح ٥ ملايين من البيض المستوطنين .

وهناك الجزائر التى فداها مليون شهيد لتستقل وتتحرر تصر
فرنسا الآن على اجراء تجاربها الذرية فيها متغاضية عن الخطر المحقق
الذى يحدثه الغبار الذرى على الجزائر نفسها وعلى الدول الأفريقية
المجاورة متجاهلة صرخات الاحتجاج التى خرجت من أنحاء العالم منادية
بوقفها وعدم السر فيها ومواصلتها .

ان السياسة التى يجرى عليها الغرب فى القارة الأفريقية
تستهدف غرضين :

الاول : هو حماية المصالح الاقتصادية .

الثانى : هو حماية أفريقية من التسلل الشيوعى ناسية ان التخلف
المروع الذى اوجدوه بعد قرون طويلة من الاستعمار والاستغلال هو
السبيل للتسلل الشيوعى واعتناق الشيوعية . وان الشيوعية لا تجد
الا امثال هذه الاراضي المتخلفة لبذر بذرتها وان الدول الاستعمارية لو
عملت منذ استعمارها للقارة على مساعدة شعوبها فى التقدم والنفاء
— وهو ما كانت تدعو اليه وتدعى انه السبب الاول لاحتلال القارة — لما
وجد اى خوف من شيوعية او تسلل شيوعى . هذا علاوة على ان الملاحظ
ان مساعدات الغرب تقدم بشروط من شأنها ان تهدر المصلحة الأفريقية .
فى حين ان المساعدات الروسية تقدمها تلك الدولة بلا قيد او شرط فضلا
على اننا لا نستورد مع المنتجات السوفيتية المذهب الشيوعى .

حقيقة ان روسيا تحقق من وراء مساعداتها مصلحتها الشخصية
من فوائد القروض وتصريف انتاجها ومن تقلص ظل الاستعمار عن البلاد
المستعمرة ومعنى هذا انكماش خطر الغرب على روسيا ذاتها ولكن لقد
آمنت دول أفريقية — كما وضع فى المؤتمر — الا ناقة لها ولا جمل فى
الانحياز لآى من المعسكرين وأن ما على هذه الدول الا ان تضع قرارات
المؤتمر موضع التنفيذ وتبتعد بنفسها عن الانحياز لآى من المعسكرين
وتلتفت الى تخطيط اقتصادياتها بما يحقق لها فرص التنمية والتقدم ولنا
فى اتساع العالم الافرو آسيوى مجال كبير وفيه تنوع غزير يمكن ان
يكمل بعضه بعضا بما يحقق لها جميعا الخير والرخاء .

٢ - القضاء على التسلل الاسرائيلي فى القارة

كان موضوع تغفل اسرائيل فى القارة الافريقية فى مقدمة الموضوعات التى بحثها وزراء خارجية الدول الافريقية لتعرض على مؤتمر الاقطاب .

فما مدى تسلل اسرائيل فى القارة ؟ وكيف يتأتى لهذه الدولة الدخيلة على الوطن العربى وهى التى نعلم كلنا انها انما تعيش على المعونات والهبات والقروض واللف على دول العالم مستجدية متسولة ، كيف لها وهى بهذا الحال أن تقدم الاموال والاستثمارات الى دول القارة الافريقية وبهذا الشكل التوسعى ؟ .

ان الشعوب الافريقية حصلت على استقلالها بعد كفاح مرير وقتل دام قدمت فيه الارواح رخيصة فى سبيل تحررها ، فهل قبلت الدول الاستعمارية أن ترفع يدها عن القارة وتتركها لتقيم كيائها المستقل ، على أسس عادلة ، بما يعود على أهلها بالخير العميم ؟ لا ، ان الدول الاستعمارية لم تقبل بتاتا أن تترك دول القارة المتحررة وشأنها . بل بحثت ودرست كى تجد وسيلة وسبيلا تحتفظ عن طريقه بالسيطرة السابقة التى كانت لها فى القارة ، ولو أن الشكل فى حد ذاته قد تغير وتبدل من سيطرة عسكرية ساقرة الى سيطرة اقتصادية مقتنة أو مكثسونة بدعوى رغبتها فى معاونة هذه الدول على رفع مستوى المعيشة فيها . فلجأت اما لربط دول القارة باتفاقات ثنائية مع كل دولة من هذه الدول على انفراد . لكنها لما لمست تخوف الدول الافريقية وحذرهما عند بحث هذه الاتفاقات إجأت الى طمأنة الافريقيين عن طريق تقديم المعونات والخبرات من دول أخرى عميلة لها تسيطر عليها هى من الأصل .

وهذا هو ما رأيناه بالفعل . فقد رأينا اسرائيل تحاول استثمار أموال ضخمة فى تلك البلاد تسهم بها فى مشروعات التنمية . وقد ساعد اسرائيل على سهولة دخول القارة أنها تمكنت من ممارسة نشاطها البحرى فى خليج العقبة بعد أن امنتها القوات الدولية التى دخلت المنطقة اثر العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦ . ففتح ميناء أيلات على خليج العقبة وأصبحت اسرائيل تطل على البحر الاحمر فى حرية تامة . ثم كان اعلان فرنسا بأن ميناء جيوتى فى الصومال الفرنسى قاعدة عسكرية وتجارية وميناء حر له أكبر الاثر فى تأمين تجارة اسرائيل الى افريقية . كما ان الدول الاستعمارية — بريطانيا وفرنسا وبلجيكا — تنفيذا للمخطط الاستعماري المقتنع الجديد قامت بفتح أسواق الدول الافريقية التى نخضع لنفوذها للانتاج والصناعات والاموال الاسرائيلية كمساهمة

منها في دعم الاقتصاد الاسرائيلي ولكي تفلت بنفسها من الحصار الحقيقي الذي تفرضه الدول العربية عليها ويكاد يكتم أنفاسها . فالى من تتجه اسرائيل اذن في تصريف انتاجها ؟ من الطبيعي الا تلجأ الى اسواق الدول الاوروبية المتقدمة او أمريكا الشمالية او الجنوبية التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ لها لا تقبل تسليح أية دولة اليها . ومع ذلك نان رغبة الدول الاستعمارية ، التي اوجدت اسرائيل وتبنتها في مساعدتها على الافلات من قبضة الرقابة العربية المفروضة عليها دفعتها الى فتح اسواقها في افريقية للمنتجات الاسرائيلية وعن هذا الطريق تسالت اسرائيل الى القارة الافريقية الحديثة الاستقلال . واخضعت اسرائيل لتوسع في ايجاد خطوط ملاحية منتظمة في القارة . كما اشتركت بأموالها وخبراتها في مشروعات تنمية كثيرة بداتها الدول الافريقية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والزراعة والرى واستصلاح الاراضي والملاحة والطيران وغيرها من ميادين النشاط . كما قامت كذلك باقامة العديد من المعارض لادعاية لمنتجاتها .

واود بهذه المناسبة ان اتعرض بالتفصيل لوجوه النشاط الاسرائيلي في القارة الافريقية .

ففي غانا : قامت اسرائيل بعقد اتفاقية اقتصادية معها قضت بانشاء شركة تقوم بنقل البضائع بين غانا واسرائيل ، وتقدم اسرائيل من طرفها الخبرة الفنية اللازمة لتسيير دفة المشروع . كما انها من ناحية أخرى قدمت اموالها في استثمار مشترك لمشروعات الرى ومناجم الماس فيها .

وكذلك وقعت مع غانا اتفاقية تجارة ودفع ، تشتري بمقتضاها غانا مواد البناء والمواد الكيماوية والمصنوعات الخفيفة والآلات والسيارات من اسرائيل على اساس ان تسدد غانا جزءا من الثمن في شكل مواد أولية تصدرها لاسرائيل ، والباقي وقدره ٧٥٠ من مليون الجنيه يسدد على مدد تتردد بين ٥ سنوات للسلع الاستهلاكية وست سنوات ونصف سنة للسلع الانتاجية واشتركت مع غانا في اقامة شركة للانشاءات بنسبة ٤٠٪ من رأس المال وانشأت مدرسة للطيران في غانا يقوم بالتدريس فيها طيارون اسرائيليون وقدمت اسرائيل منحا دراسية متنوعة لغانا ، وتقوم بتدريب الطلبة الغانيين في المزارع الاسرائيلية ، وتقوم اسرائيل بتدريب قوات غانا الجوية في قاعدة جيفارو القريبة من أكرا العاصمة ، وكلفت الحكومة الغانية اسرائيل بانشاء حوضين

بحرين في ميناء تالكورادي ، وأسندت هذه العملية الى شركة « هيما »
الإسرائيلية . وكذلك منحت اسرائيل امتياز البحث عن الماس في
أراضيها .

وفي ليبيريا :

سرت اسرائيل خطا ملاحيا منتظما بين ميناءي حيفا ومونروfia ،
وعقدت معها ايضا اتفاقا تقوم اسرائيل بمقتضاه بتمويل المشروعات
الاقتصادية التي تعتزم ليبيريا اقامتها في حدود مبلغ ١٠ ملايين دولار ،
على ان تقوم اسرائيل بتوريد المعدات والآلات اللازمة لاقامة هذه
المشروعات وعقدت من جهة أخرى اتفاقا مع ليبيريا احتكرت بمقتضاه
تجارة الماس فيها لفترة طويلة من الزمن ، وقامت اسرائيل ببناء أكبر فندق
في مونروfia وتقوم اسرائيل كذلك بتقديم قروض لؤسسسات تجارية عدة
في نظير نسبة معينة من الارباح . وانشأت معهدا طبيا لأمراض العيون ،
كما قدمت لليبيريا عددا من الخبراء ، واقامت علاقات ثقافية معها .

وفي نيجيريا :

وجد ان اسرائيل انشأت شركة ثنائية للأعمال الانشائية والتعميرية
ساهمت بمقدار ٤٠٪ من رأسمالها ، وانشأت ايضا مع حكومة شرقي
نيجيريا شركة ثنائية تقوم باستغلال المصادر المائية ، وقد أوصت
الحكومة بقيام مزارع تعاونية تشبه تلك التي تدار في اسرائيل ، وقدمت
اسرائيل كذلك المنح الدراسية لبناء نيجيريا بلغت ١٠٥ منح ، تصل
قيمتها الى ١٠ ملايين دولار ، كما قدمت اسرائيل الى نيجيريا قرضا
مقداره ثلاثة ملايين و ٧٥٠ ألف جنيه اسرائيلي على أن يسدد نصفه في
صورة سلع والنصف الآخر يسدد نقدا .

وفي اثيوبيا :

اقامت اسرائيل فيها مصنعا لتعبئة البرتقال الاسرائيلي في أسمره
وانشأت ايضا شركة للأغذية المحفوظة ، وارسلت أطباءها الى اثيوبيا
لتنظيم الخدمات الطبية ، كما أسست شركة ثنائية لمباشرة عمليات
الاستصلاح الزراعي ثم زرعها بالقطن والحبوب اللازمة لاسرائيل ،
واشرفت كذلك على شق طريقين يبلغ طول اولهما ٤٠ كيلومتر والثاني
٧٢ كيلو متر وبعثت اسرائيل بعض أساتذتها للتدريس في الكلية الملكية
الفنية بأثيوبيا فضلا على أن الاخيرة اوفدت ثلاثة من رجال التعليم الى

اسرائيل لتلقى تدريباتهم عن وسائل التعليم فيها ، كما بعثت الى اسرائيل بعض طلابها ليتدربوا في المزارع الاسرائيلية ، واتفقت معها على تزويد معاهد العلم الاثيوبية بما تحتاجه من أساتذة ومدرسين وخصوصا في الطبيعة والكيمياء وقد بلغ التسلل الاسرائيلي اقصى مداه في اثيوبيا حتى ان القنصل الاسرائيلي في العاصمة أصبح صاحب نفوذ ومكثاة اجتماعية لا يتمتع بها الا بعض سفراء الدول الكبرى . ويبدو ان اسرائيل ترغب في اتخاذ اثيوبيا نقطة انطلاق الى قلب القارة حيث تجد فيها احسن الاسواق لتصريف انتاجها ومن ثم تحسين اقتصادها الذي ضلّاق به الحصار العربي والحق به ابلغ الضرر وبما تفرضه ج . ع . م . من غلق قناة السويس امام البواخر الاسرائيلية والقيود المفروضة على البواخر التي تقوم بنقل بضائع من وإلى اسرائيل .

وانا لا أريد الاستطراد في التفصيل الى ابعد مما قدمت — على انه لا بد لي من ان اشير الى ان يد اسرائيل وصلت الى سراليون وتشاد والسنغال والكونجو والصومال وكينيا والكامرون ومدغشقر وروديسيا وتنجانيقا والنيجر والتوجو وداهومي وساحل العاج .

هذا هو التسلل الاسرائيلي الخطير ، وهذا هو الاضطبوط الذي مد أنزعته الى كل مكان في القارة يمتص الدماء والجهود والثروات ، وكم كنت أود ان أسأل هذه الدول الافريقية نفسها : من اين لاسرائيل بهذه الاموال تبعتها هكذا باليمين وبالشمال ؟ ان الجواب البسيط كان في حد ذاته يكفي لايقاظ القارة على من يقفون وراءها يمدونها بتلك الاموال ، فاسرائيل في واقع الامر واجهة تتستر وراءها الاستثمارات الاستعمارية والسيطرة الاستعمارية على اقتصاديات القارة . ونستطيع ان نستنتج من قرار المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في نوفمبر بباريس وحضرته كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا ولوكسمبرج وسويسرا والنمسا والمانيا الغربية واسرائيل ، اذ تقرر في هذا المؤتمر تقديم مساعدة قدرها ٥٠ مليون دولار لاسرائيل لتستطيع بسط نفوذها الاقتصادي والفني في الدول الافريقية الحديثة الاستقلال .

فاذا كانت الدول الافريقية راغبة بالفعل في التحرر والانطلاق فعليها ان تعتمد على نفسها او على المعونات غير المشروطة او تلتمسها من الهيئات الدولية التي تعمل في ظل الأمم المتحدة ، فالاستعمار نراه هنا يخرج من الباب ليدخل من النافذة وباسم من ؟ باسم اسرائيل ، واسوف يكون للدول العربية دورا هاما بارزا في بسط الحقائق عن اسرائيل لتكشفها على

الملا حتى تستيقظ القارة على الحقيقة المروعة التي تؤكد ان اسرائيل دولة عميلة ، وان هذه الاموال التي تقدمها في الوقت الذي نراها تلجأ مرتين لتخفيض قيمة عملتها ، لم تقدم لسواد عيون الشعوب الافريقية وانما الفائدة كل الفائدة مستعود على اسرائيل ومن يقف وراءها . ولتتيقن افريقية الناهضة ان ثوراتها واستقلالها غير ذي بل او واقع فعل الا اذا تخلصت من الاخطبوط المتغلغل فيها القابض على أعنة الاقتصاد فيها ، « والا فكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا » .

والذي استطيع أن يؤكد ، هنا هو الدور البارز الذي تقوم به ج.ع.م في هذا الصدد ايماننا منها بأن المشاكل الافريقية هي جزء من قضية السلام العالمي ، وان تطوير الاقتصاد والمجتمع الافريقي هو أساس متين لاستقرار الأمور فيها ، وانه لا بد ان تبتعد القارة الافريقية عن الصراع الفاشب بين المعسكرين وان تعتنق لنفسها سياسة مستقلة متحررة من التحيز لأى منهما كي تتبلور الشخصية الافريقية وتبرز الى الوجود بصورة جديدة وبشكل جديد .

وقد كان مؤتمر الدار البيضاء أحد المؤتمرات التي أسهمت فيها ج.ع.م في محاولة منها لكشف اسرائيل والاعيب الاستعمار حتى تبتعد القارة الناهضة عن أى تورط في الارتباط بعجلة الاستعمار ، اذ يجب ان تعرف ان اسرائيل دابت على الوقوف في وجه كل شعب يطالب بحقه ، فقد وقفت ضد استقلال تونس سنة ١٩٥٢ وضد استقلال المغرب في سنة ١٩٥٣ وضد استقلال الجزائر في سنوات ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ . وصوتت ضد اجراء انتخابات حرة في الكاميرون الفرنسي ، وعارضت أيضا مشروع الدول الافريقية لوقف التجارب الذرية فاسرائيل قامت على الاغتصاب وعلى السيطرة فكيف تقف في وجه الاغتصاب ، وكيف تقف في وجه السيطرة بل انها تسعى الى التوسع على حساب الدول العربية المحيطة بها وتعتبر ان حدودها تمتد من النيل الى الفرات .

وقد قامت ج.ع.م بجهود كبيرة لدعم اواصر العلاقات الاقتصادية والتجارية . فتوسعت في عقد الاتفاقات مع معظم البلدان الافريقية فعقدت مع كل من غانا وغينيا ومالي والكاميرون واثيوبيا والصومال وليبيريا وتجو اتفاقات تجارة ودفع وتوسعت أيضا في مد الدول الافريقية بالقروض والتسهيلات الائتمانية ، فقدمت لغينيا قرضا طويل الاجل مقداره ٦ ملايين جنيه ، والى مالي قرضا تحصل بموجبه على المعدات والآلات التي تحتاجها في مشروعاتها بفائدة ٢ ١/٢ ٪ ثم قدمت لغانا تسهيلات ائتمانية في

حدود ١٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني ، كما نظمت مصر خطا ملاحيا منتظما بين موانئها وموانئ الساحل الشمالى والغربى لافريقية . وقد ساهمت ج.ع.م كذلك فى تنفيذ بعض المشروعات العملاقة ومشروعات التعمير والمواصلات والاصلاح الزراعى فى غينيا واتفقت مع مالى على اقامة بعض المنشآت والمباني ، كما اوفدت الى مختلف بلدان القارة بعثات تجارية وصناعية تتعرف على الاحوال الاقتصادية ولتبحث وجوه الاسهام فى مشروعاتها لتوثيق الروابط معها وكذلك دعت بعثات من هذه الدول لمتزور ج.ع.م لتتعرف على وجوه النشاط الصناعى والتجارى عندنا ، وفتح فرع لبنك بور سعيد فى مقديشيو بالصومال واتفقت مع الصومال على السماح للهيئات والشركات العربية بفتح مراكز وفروع لها هناك .

واضيف الى هذا ان ج.ع.م سعت الى الانضمام الى اتفاقية (منظمة التعاون الفنى لافريقية) وهى المنظمة التى اقامتها انجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وروديسيا واتحاد جنوبى افريقية بقصد تقديم المعونات الفنية والعلمية للشعوب الافريقية . وقد فتح فيما بعد باب العضوية امام الدول الافريقية المستقلة ، فانضمت اليها غانا وليبيريا وغينيا ومالى وتوجو والكاميرون والكونجو (ليوبولد فيل) ونيجيريا وسيراليون وتنجانيقا . وكانت العضوية فى بداية الامر مقصورة على الدول الافريقية الجنوبية ، غير ان الدول الافريقية الاعضاء رأت ضرورة السماح لحكومات الدول الافريقية فى الشمال بالانضمام للمنظمة — وبتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣ طلبت اسرائيل الانضمام الى المنظمة ، ونظر هذا الطلب فى جلسة سرية تقرر بعدها رفض طلبها وكان لجهود كل من موريتانيا ومالى فضل كبير فى هذه النتيجة ، وقد طلبت بعض الدول الافريقية قصر حق التصويت على الدول الافريقية ، بمعنى الا يكون للدول الأوروبية التى أسست المنظمة — أى صوت فيها — كما طالبت دول أخرى بتعديل الاتفاقية بحيث تكون المعونات المقدمة بلا قيد ولا شرط أو أى اثر على استقلال هذه الدول حتى تخلص من أى شروط تكبل الاقتصاد الافريقى النامى بأية صورة من الصور .

ان بقاء اسرائيل رهن ببقاء الاقتصاد الافريقى فى حالة التخلف التى خرج بها من براثن الاستعمار ، فهى تعلم تماما ان نمو هذا الاقتصاد واخذ الدول الافريقية بأسباب النمو والتقدم معناه خروجها من القسرة التى تسلبت اليها بمساعدة وعون الدول الاستعمارية المطرودة من القارة .

اننا نلاحظ ان أية مشروعات تقدم لا تستهدف ابدا اقامة اية

مشروعات انتاجية ، ولدينا مثال على ذلك هو انه برغم مئات أو الوفه الملايين من الدولارات التى قدمت الى تركيا لم تساعد بأية حال على تقدم الشعب التركى بل هو لا يزال يرسف فى اغلال التخلف والتأخر والحذر كل الحذر من أن تقع فى الخطأ نفسه فلن ترقية شعوب القارة الافريقية والاخذ بيدها لا يدور البتة فى اذهان المستعمر .

وأعتقد — وأرجو ان يشاركنى القارىء فى اعتقادى هذا — ان خير ما يوضح خطر تسلل اسرائيل الى أى مكان هو ما سوف أورده عن مشكلة اليهود فى العالم ، وما قيل عن اضطهادهم فى كل مكان يحلون فيه فان موجة الاضطهاد التى يلقاها اليهود فى كثير من أنحاء أوروبا تمثل مشكلة اقتصادية وربما كانت أهم هذه المشاكل بعد مشكلة الاضطهاد العنصرى الذى يقارفه الجنس الابيض .

ففى القارة الاوربية يعيش حوالى ١٨ مليون يهودى ينقسمون الى أربع مجموعات :

١ — يهود أوروبا الشرقية ويقدر عددهم بحوالى ٨ ملايين .

٢ — يهود أوروبا الغربية ويقدر عددهم بحوالى مليونين ونصف مليون .

٣ — اليهود فى البلاد العربية ويقدر بحوالى ١ ½ مليون كان يعيش منهم فى فلسطين وحدها ما يقرب من مليون وربع ولا شك ان هذا العدد قد ارتفع الآن الى اكثر من ٢ مليون نتيجة فتح أبواب فلسطين المحتلة للهجرات اليهودية من مختلف أرجاء العالم .

٤ — يهود الولايات المتحدة ويبلغ عددهم حوالى ٦ ملايين .

ويتركز يهود أوروبا الشرقية فى لاتفيا ورومانيا وهسم لا يعتبرون انفسهم من أهل تلك البلاد وانما ينظرون الى انفسهم باعتبارهم يهودا فحسب ، فهم فى لاتفيا يهود وليسوا لانفيين وهم فى رومانيا يهود وليسوا رومانيين وفى بولندا يهود وليسوا بولنديين وهكذا .

ولو عدنا بالذاكرة الى دعوى اضطهاد المانيا لليهود وعمليات الابادة التى لحقت بهم هناك فلا بد من الاشارة الى العوامل التى دفعت الى التصرف معهم بهذه الصورة : —

١ — فاليهود يقبلون على سكنى المدن الكبيرة ولا يقبلون على سكنى القرى ففى بوخارست يؤلف اليهود حوالى ٢٠ ٪ من مجموع سكان المدينة

على حين أن النسبة العامة لليهود في رومانيا بأسرها لا تزيد عن ٥ ٪ والسبب في ذلك واضح فاليهود اعتادوا الجرى وراء الثروة والمال والسيطرة المادية على الاقتصاد والأفكار ، من وراء سيطرتهم على المطبوعات ووسائل الإعلام .

٢ — يتمتع اليهود في أي مكان يحاون فيه بالثروة والجاه والنفوذ أكثر مما يتمتع به غيرهم ، فعدد اليهود في مدينة فيينا بالنمسا كان ١٧٦ ألفا في سنة ١٩٣٤ أي حوالي ١٠ ٪ من مجموع سكان المدينة في حين كانوا يسيطرون على ما يزيد عن ٦٠ ٪ من مجموع النشاط الاقتصادي هناك . وهذا هو ما كان جاريا في برلين قبل الاضطهاد النازي فقد تركزت في أيديهم الثروات وسيطروا على الحياة الاقتصادية هناك . فاحتكار اليهود لموارد الثروة أمر يبرز بدرجة لا تُجدها في أي عنصر بشري آخر . وقد عبر الألمان عن كرههم لليهود في صورة عمليات الاضطهاد التي أنزلوها بهم والسعى إلى طردهم من البلاد .

والواقع الذي نلمسه هو أن اليهود يسيطرون على الموارد الاقتصادية في كل مكان يحلون به ، فالناس إذن لا يضطهدون اليهود لأنهم يهود وليس للتعصب الديني كما يدعون ، وإنما هم يضطهدون لأنهم يسيطرون على موارد البلاد ويبالغون في بسط هذه السيطرة واخضاع الأهالي لسلطانهم الاقتصادي .

وفي فلسطين فتحت لهم بريطانيا أبوابها على مصراعها تنفيذا لوعدهم بلفور المشئوم كأنها هم يتصرفون فيما ورثة لهم أجدادهم من عقار وأماكن . وقد استولى اليهود الذين دخلوا فلسطين على أغنى الأراضي واخصبها وأقاموا مستعمرات كثيرة واستغلوا كل شبر فيها . وقد كانت هذه الأراضي ملكا للعرب الذين لم يستطيعوا منافسة اليهود بمواردهم المحدودة ، ووسائلهم البسيطة فهؤلاء ذوو خبرة في المعاملات المالية ولديهم الأموال الضخمة زودتهم بها الجماعات الصهيونية الكثيرة .

وفي الولايات المتحدة يسيطر اليهود على الاقتصاد الأمريكي سيطرة شبه كاملة واستغلوا أموالهم في تأسيس دور الصحف ومحطات التلفزيون والأفلام التي ينتجونها ويوزعونها على أنحاء العالم المختلفة كلها تروج لدعوتهم وتعززها ونراهم الآن يسيطرون على المعارك الانتخابية سواء كانت على كرسي رئاسة الجمهورية أو المقاعد البرلمانية . وبمراجعة البيانات الانتخابية نجد أن كل مرشح يحاول أن يكتسب رضا الملايين

السته من اليهود هنك ويزايدون فى ذلك طلبا لأصواتهم وخصوصا نحن
تراهم يتركزون فى نيويورك والمدن الرئيسية .

وهكذا نرى اليهود فى كل مكان يشكلون خطرا واضحا على اقتصاد
اى بلد ويسيطرون عن طريق المال على السياسة — فيجب علينا ان
نكافح هذا الخطر ونقاومه بكل ما نملك من جهد وطاقة فالخلاص من
نفوذهم يعنى الانطلاق الحر المتحرر الى آفاق التقدم والرخاء .

احصائية عن عدد سكان الدول الافريقية موزعا على الأجناس المختلفة (بالآلاف الأشخاص)

البلد	البريطانيون	الفرنسيون	البريطانيون	الفرنسيون	البريطانيون
اتحاد جنوبى افريقية	٩٣.٦	٢٩.٧	٤٢١	١٢٨١	٢٣٩١٥
افريقية الجنوبية الغربية	٤٤٩	٦٢	—	—	٥١١
باسوتولاند	٦٤٣
بتشوانالاند	٣٢٧
سوازيلاند	٢٣٧
تونس	٣٤٤٢	٢٥٥	—	٨٦	—
الجزائر	٨٥٧.	١.٥٥.	—	—	٩٦٢.
ليبيا	١.٩٢
المغرب : المنطقة الشمالية	١.٦٨
» الجنوبية	٨٥٨.
مصر : ج . ع . م	٢٣٨٨٧	١٢١	—	١٨	٢٤.٢٦
اثيوبيا	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠
اوغندا	٥٥٢٧	٨	٥٦	١	٥٥٩٣
تنجانيقا	٨٣٢٩	٢٨	٩٣	٦	٨٤٥٦
زنجبار	٢٨.
السودان	١.٢٦٣	...	—	—	١.٢٦٣
الصومال (البريطانى)	٦٥.
» (الايطالى)

البلد	أفريقيون	أوروبيون	آسيويون	أفريقيون وآسيويون	أوروبيون وآسيويون
» (الفرنسي)	٦٧
كينيا	٥٩٠٢	٥٨	١٨٥	٥٨	٦١٥.
مدغشقر	٤٨٤٦	٧٢	—	—	٤٩٢٨
موزمبيق	٥٩٢٣	٦٦	١٧	٣٥	٦٠٤.
أفريقية الاستوائية الفرنسية	٤٨٥٤	٢٤	—	١	٤٨٧٩
أفريقية الغربية الفرنسية	١٨٨٤٢	٨٨	—	—	١٨٩٣.
أنجولا	٤٢٢٢	١١.	—	٣٠	٤٣٦٢
توجولاند	١٠٨٤	١	—	—	١٠٨٥
جامبيا	٢٨٥
سيراليون	٢١٠٠
غانا	—	٤٦٩١
كاميرون	٣١٧١	١٦	—	—	٣١٨٧
ليبيريا	١٢٥.
نيجيريا	٣١٨٢٤	١٠	—	—	٣١٨٣٤
اتحاد روديسيا	٦٩٨.	٢٥١	—	٣٠	٧٢٦.
ونيلسالاند	٢٢٩.	١٧٨	٧	١٣	٢٤٨.
روديسيا الجنوبية	٢١١.	٦٦	٧	—	٢١٨.
روديسيا الشمالية	٢٥٨.	٧	—	١٠	٢٦٠٠
نياسسالاند	٤٤٢٧	٦	—	—	٤٤٣٣
رواندا أوراند	١٢٦٩٨	١٠٢	١١	—	١٢٨١١
الكونغو					

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية في افريقية

انه لكي تكتمل الصورة التي أحاول قدر طاقتي المتواضعة ان أعرضها أمام السيد القارئ ، وجدت انه لا بد لي من الكلام عن الاحوال الاقتصادية في القارة الافريقية مدعمة بالارقام قدر الامكان متجنباً في الوقت نفسه كثرة الجداول .

وسوف أقوم في هذا الفصل بالكلام عن النشاط الانتاجي من ناحية الزراعة والصناعة والتعدين ثم انتقل الى الكلام عن العلاقات الاقتصادية سواء تلك التي تقوم بين الدول الافريقية وبعضها او بين الدول الافريقية والعالم الخارجي .

ونحن لكي ننظر في مسائل التنمية الحالية في القارة لا بد من القاء نظرة سريعة على الماضي . فبرغم ان بداية عمل تخطيط اقتصادي ترجع الى السنوات السابقة للحرب الماضية ، وبرغم انه من الناحية الفنية كان هناك تقدم ضئيل في تطبيق الاساليب الحديثة في التحليل الاقتصادي التي يقصد بها بحث المشاكل ذات الصلة بالتخطيط الاقتصادي ونزید في القول بأن التنسيق في هذه العملية كان منعماً تقريباً . فلقد كان الامر يستوجب تنسيق الاجهزة العامة وشبه العامة التي تتولى تنفيذ السياسة الحكومية الاقتصادية ، بالإضافة الى ضرورة رسم المشروعات مع تقدير الصلات القائمة بينها وتقدير الاهداف الاقتصادية الرسمية أيضاً ، وقد ظل التخطيط الاقتصادي متخافاً خلال كل تلك السنين ، كما أن التخطيط لاستثمار الموارد الكامنة لم يلق الا عناية قليلة ولم يكن له اقل التأثير على التنمية الاقتصادية الفعلية ففي شرقى افريقية مثلاً كان أهم التوسعات الاقتصادية يعتمد على عوامل أخرى خلاف عامل التنمية الاقتصادية وتخطيطها وهذا هو ما ينسحب على كثير من بلاد القارة الأخرى . وباختصار ، فان التخطيط

الاقتصادى لم يكن ذا اثر فعلى فى عملية التنمية . والعجيب أن التخطيط الصناعى كذلك قد ظل مجهولا باعتباره أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الحكومية . ويحتاج المرء الى النظر البعيد ليتعرف الى العوامل الرئيسية التى تؤثر فى التخطيط الصناعى . ويمكن ان نتعرف على عاملين قويين فى هذا الصدد . الاول يتصل بالاعتقاد السائد بأن الخطوة الاولى الطبيعية هى اننا يجب ان نتجه الى تنمية الانتاجية الزراعية فى البلاد المتخلفة والآخر يتعلق بالدعوة التقليدية (دعه يعمل) باعتبار انها هى اكثر الدواعى لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول اعطاء الاولوية للزراعة بدلا من الصناعة وان زيادة الرخاء ورفع مستوى معيشة سكان البلاد المتخلفة انما يعتمد فى المقام الاول على تنمية القطاع الزراعى — وتتجه زيادة الانتاجية الزراعية الى تجميع عسدد من العناصر التى تزيد من النمو الاقتصادى ومن ذلك زيادة القدرة على التبادل ، كما ان حجم السكان نفسه هو الذى يفرض زيادة حجم الانتاج لمقابلة الحاجات المتزايدة للسكان .

ومن هنا فان ضآلة حجم السوق تستوجب هى الاخرى العمل على زيادته وتنميته وتوسيعه ، وقد قيل ايضا بان زيادة الانتاجية الزراعية تقلل من عدد الايدى العاملة اللازمة فى وحدة معينة ، ولذلك فانه يلزم زيادة القوة العاملة فى حقل التصنيع والتعدين والنقل والمواصلات والبناء الخ وانه يجب مراعاة هذه المسائل باعتبارها أدوات لازمة للتنمية . ثم ان الزراعة لا تزال حتى الآن تمثل موردا أساسيا من موارد رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة .

وقد دارت المناقشات حول اثر الزراعة فى دور التنمية . وقد قيل مثلا : انه لا بد من تطوير الزراعة لتحقيق التطور فى الدول النامية ، وانه يمكن عن طريق التخصيص فى انتاج المواد الاولى تحقيق مزايا هامة فى مراكز هذه الدول . ومن هنا يقال : ان الزراعة — وليست الصناعة هى سبيل الحكومات الافريقية لتحقيق التنمية والتطور والتوسع الاقتصادى وقد قيل كذلك : ان خطة التنمية فى كينيا تعتمد على تطوير الزراعة لعدد من السنوات بحيث تؤدي فى النهاية الى اقامة بناء الدولة . كما قيل ايضا : ان اوغنده تدعو الى الاخذ بمبدأ تطوير الزراعة أولا للوصول الى تحقيق التنمية فى النهاية .

والدعوة الى (دعه يعمل) يعارضها الاتجاه الجديد لتدخل الحكومات

فى التصنيع وانه لابد من وجود قدر معقول من التوجيه الحكومى والرقابة الحكومية وهو الامر الذى لا تقبله الاستثمارات الخاصة .

ويفسر سبب التخلف فى عمليات التخطيط الصناعى أن الاحصاءات والارقام والمعلومات غير كافية من جهة ، ولأن المدخرات لا تكفى للسير فى خطة التنمية . فاذا نظرنا الى تنجانيا مثلا نجد أنها لم تثبت قدرتها على اتباع تخطيط معين لتحقيق التنمية الواسعة للانتاج المحلى لان تقديرات الاستهلاك والواردات والصادرات ورعوس الاموال وغير ذلك ليست متوافرة . وفى شرقى نيجيريا نجد أن العمليات الفنية والخبرة لم تصل بعد الى مرحلة المغامرة بدخول القطاع الخاص وانه لم يمكن بعد وضع تخطيط يتبعه هذا القطاع لان رجال الاعمال والمنتجين ليس لهم من هم سوى محاولة تحقيق اقصى ربح ممكن أو الحصول على ذلك الربح من وراء التعاون مع الجهود الرسمية للتخطيط . فالتخطيط كما نعلم جميعا يلزمه سجلات للانتاج والمبيعات والمبادلات وهى غير متوافرة بصفة مستمرة .

وهناك أحداث هامة كثيرة وقعت خلال السنوات العشر الماضية وزادت من تأثير افريقية فى الشئون العالمية ، وأدت بذلك الى زيادة تركيز الانتظار عليها . وفى افريقية نفسها كانت أبرز سمات تاريخها الحديث هى تقدم الاقاليم الخاضعة للاستعمار نحو الاستقلال السياسى .

اما من الناحية الاقتصادية فان تاريخ السنوات العشر الماضية لم يتسم بالاحداث المثيرة التى صاحبت حصول هذه الدول على استقلالها السياسى ، وان كانت تلك السنوات شهدت ايضا نموا اقتصاديا كبيرا نوعا وقد زادت اهمية افريقية كثيرا سواء بالنسبة لانها مصدر لبعض المنتجات الاساسية او بوصفها سوقا للواردات الآتية اليها من بقية انحاء العالم وترتبط هذه التطورات بنمو الاقتصاديات المحلية التى اسهمت فيها كل المشروعات الانمائية الحكومية منها والخاصة ، كما ان تلك التطورات كانت من نتائج ذلك النمو الاقتصادى وتشير الادلة الى ان السنوات العشر الماضية شهدت غي معظم البلدان الافريقية زيادات مطردة قايلة او كثيرة فى الدخول الحقيقية الكلية منها والفردية .

ومع ذلك ، اذا استثنينا اتحاد جنوبى افريقية و ج . ع . م . (مصر) وهما البادان الوحيدان اللذان بلغا درجة عالية من التصنيع ، فسنجد أن معظم السكان فى القارة يعيشون فى اطار الاقتصاد التقليدى وعماده الزراعة المعيشية ، وان تحويل الاقتصاد التقايدى المعيشى فى معظمه الى اقتصاد حديث هو احد الخصائص الاساسية فى التطور الاقتصادى فى

معظم انحاء افريقية وقد سارت تلك العملية بخطوات سريعة فى السنوات الاخيرة وستتابع السير بخطى أسرع وأوسع فى المستقبل القريب متأثرة فى ذلك بالمؤثرات الخارجة وبقوى التوسع المتراكمة التى اطلق لها العنان فى الاقتصاديات الافريقية . وعملية الانماء الاقتصادى ضرورة ومشكلة فى آن معا ولا سيما بالنسبة للبلاد الحديثة الاستقلال . فالافريقيون يحتاجون الى الخبرة ويعانون نقصا بالغا فى الاداريين الكفاء على جميع المستويات . ولكن عليهم مع ذلك ان ينظموا ادارات قومية فى وقت تؤدى فيه طبيعة الظروف ذاتها الى تزايد الاعباء الملقاة على كاهل الحكومات . ولا مفر فى مثل هذه الظروف من التركيز بادىء ذى بدء على المشروعات الاساسية ، وهذا معناه ضرورة معرفة نوع العمل المطلوب من جهة وايجاد الوسائل الادارية وغيرها اللازمة لانجاز هذا العمل من جهة أخرى .

يبلغ عدد سكان القارة ٢٨٠ مليوناً منهم ٧٥ من مليون اوروبى يعيش ثلثهم فى الشمال ونصفهم فى جنوبى افريقية ، والباقى موزع توزيعاً غير متساو ، كما ان ٢١٪ من السكان يعيشون فى شمالى القارة ، ٦٪ منهم فى اتحاد جنوبى افريقية و ٧٣٪ يعيشون فى افريقية المدارية . ونسبة السكان فى افريقية الى سكان العالم هى ٨٪ ، ونسبة السكان الى الاراضى فى افريقية المدارية و افريقية الجنوبية قليلة . وكان من نتيجة ذلك ان الطلب على اليد العاملة فى الاقتصاد الحديث يتجه الى التأثير فى مجموع الاقتصاد التقليدى . ونظراً لعدم وجود فائض فى اليد العاملة نتيجة استخدام الاساليب الزراعية التقليدية فقد يكون من النتائج التى تنجم عن نزوح الايدى العاملة تدهور حجم الانتاج فى الزراعة المعيشية . وأبرز مثال على ذلك هو اتحاد جنوبى افريقية حيث امتد فيه اثر الاقتصاد الحديث العظيم النمو الى جميع ميادين الاقتصاد التقليدى . فالزراعة التقليدية التى لاتزال متبعة هناك لاتفى حاجات السكان وهى تستكمل من كسب العمل وغير ذلك من انواع الدخل التى يقدمها الانتاج الحديث بانتظام . غير انه يلاحظ ان الانتاج الزراعى فى الاقتصاد الحديث هناك — وأكثره يقوم به اوروبيون — قد زاد الى جانب زيادة الانتاج الصناعى مما أدى الى تعويض تدهور وتخلف الزراعة المعيشية وامكان مواجهة احتياجات السكان المتزايدة من غير الزراعيين .

ان المحرك الرئيسى للاقتصاد فى افريقية المدارية هو انتاج السلع الاساسية الزراعية منها والمعدنية بقصد التصدير . وفى الجهات التى يكون فيها الاستغلال الزراعى الصغير هو المصدر الرئيسى للانتاج التصديرى كما هو الحال فى اوغندا وبعض جهات غربى افريقية ، نجد

أن نمو الاقتصاد الحديث قد يؤدي الى تحويل الاقتصاد التقليدي اكثر مما يؤدي الى هدمه . اما حيث يكون اثر الاقتصاد الحديث هو ايجاد الطلب على اليد العاملة كما هو الحال في التعدين الكبير فان ذلك ربما يؤدي الى تقويض دعائم الاقتصاد التقليدي .

وقد استمرت التطورات الاقتصادية الاخيرة في معظم بلاد افريقية تقريبا بنمو كل من الانتاج التصديري والنشاطات الاقتصادية الموجهة لتلبية الحاجات المحلية . غير ان بعض الدخل التصديري يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وهو ما يؤدي في النهاية الى نمو الانتاج المحلي المخصص للسوق المحلي . والاهم من ذلك ان المصروفات المخصصة للتنمية ولا سيما الحكومية منها أدت الى توسع كبير في وجوه نشاط الاقتصاد الحديث التي يقصد بها تلبية الاحتياجات المحلية وذلك اما بتحويل جزء اكبر من حصيلة التصدير الى عمليات الانماء المحلي ، واما باتفاق الاموال الآتية من مصادر أخرى (مثل المنح والقروض الاستعمارية ومن المؤسسات الدولية) على عمليات التنمية . وتصبح مشكلة الانماء الاقتصادي الرئيسية هي في معظم البلاد تفكك الاقتصاد التقليدي وتحويل موارده من الارض والايدي العاملة الى الاقتصاد الحديث .

ونجد منذ الحرب العالمية الثانية ان الانتقال الى رعوس الاموال ولا سيما من القطاع الاجنبي لم يشكل بصفة عامة عقبة في سبيل تنمية القارة ، بل كان الاهم من ذلك هو القيود والعقبات المادية مثل عدم كفاية وسائل النقل والافتقار الى البيانات الاساسية في مشروعات معينة ، ونقص المهارات الفنية على اختلاف انواعها ونقص المعرفة الدقيقة بالموارد الطبيعية الموجودة ، وليس معنى هذا التقليل من أهمية وقيمة رعوس الاموال في عملية التنمية ، فهي بالفعل مشكلة هامة بل وقد تصبح مشكلة دقيقة وخطيرة .

والهدف الاكبر لمعظم بلاد افريقية هو زيادة تنوع النشاط الاقتصادي ويعد التصنيع من ابرز مظاهر هذا التنوع ، وتحضير المنتجات الأولية من تنقية وتصفية وتكرير الخ يعتمد الى حد كبير على عوامل فنية واقتصادية غالبا ما لا تكون في متناول الدول الافريقية ، والواقع ان عدم ملائمة الظروف لعمليات النمو الاقتصادي يضطر كثيرا من الحكومات الافريقية الى الاضطلاع بالمشروعات وبالإدارة، مثل مشروعات النقل والماء والكهربا ، وهناك عدا ذلك ميادين كثيرة ، يمكن أن تلعب الحكومات فيها دورا بارزا مثل ايجاد الخدمات اللازمة لتحسين الزراعة،

واقامة مراكز التدريب والاعداد الفنى والمهنى لقطاع الصناعة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية لتخفيف بعض نتائج التطور الضارة التى واجهتها الدول الصناعية الكبرى فى اول عهدها بالتصنيع .

ولو تناولنا النشاط الاقتصادى الافريقى بكلمة موجزة هنا ومفصلة فيما بعد ، فالتنا نجد أن الزراعة تمثل أهم القطاعات الانتاجية باعتبارها موردا من موارد الدخل ومجالا للعمل بالنسبة لمعظم السكان . والعامل المناخى الحاسم فى الزراعة هو المطر ، ويقدر أن ٣٦٪ من الاراضى ذات مناخ رطب ، والباقى ٦٤٪ ذات مناخ جاف تتفاوت درجة جفافه من مكان لآخر ، فحوالى ١٦٪ منها صحراء و ٣٦٪ شديد الجفاف ، ٢٢٪ معتدلة الجفاف ، ومشكلة الماء لا ترجع الى نقص الامطار التى يتردد متوسطها فى اجزاء القارة المختلفة من ٧٥٠ ملم — ١٢٠٠ ملم سنويا ، وانما ترجع الى موسم هطول هذه الامطار ، وتفاوت نسبة هطولها من عام لآخر ، وهذا هو الذى يقلل الى حد بعيد من المساحة الصالحة للزراعة ويحد من تنويع المزروعات .

ومن جهة أخرى فانه برغم وجود مساحات واسعة من الاحراج فى القارة الافريقية تبلغ ٢١٪ من مساحة الاحراج فى العالم ، فالتنا نلاحظ أن مساهمتها فى الاقتصاد الافريقى النقدى قليلة ، فان ٦٥٪ من المساحة تعتبر مناطق وعرة علاوة على انها تتألف من أخشاب صلبة ذات قيمة تجارية ضئيلة أو منعدمة ، ويضاف الى كل ذلك تعذر وسائل القطع وندرة اليد العاملة وسيادة ظروف مناخية سيئة تحيط بالعاملين فى هذا الميدان . ولذلك نجد القارة الافريقية لا تزال تستورد المنتجات الحرجية أكثر مما تصدرها . وتعتبر الجزائر والجمهورية العربية المتحدة (مصر) واتحاد جنوبى افريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند والكونجو ، من أهم البلاد المستوردة للمنتجات الحرجية .

ولو انتقلنا الى المعادن نجد أن البلاد المنتجة للمعادن الرئيسية تقع فى افريقية الوسطى والجنوبية وفى اتحاد روديسيا ونياسالاند وافريقية الجنوبية الغربية والكنجو وقد كانت قيمة انتاجها مجتمعة فى فترة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ تمثل ٧٦٪ من مجموع الانتاج المعدنى للقارة . ويصدر الانتاج المعدنى كله الى خارج القارة ، ونصيب الصادرات المعدنية من مجموع الصادرات يفوق كثيرا — فى جميع هذه البلدان — نصيب صناعات التعدين فى الانتاج المحلى .

اما انتاج الطاقة واستهلاكها سواء قسناها بالنسبة للفرد أو

بالنسبة للمجموع الانتاجى والاستهلاكى فى العالم ، نجده منخفضا فى جميع بلاد افريقية تقريبا باستثناء اتحاد جنوبى افريقية الذى يستهلك حوالى ثلثى ما تستهلكه القارة . ويستفاد من آخر التقديرات المتوافرة ان فى افريقية اقل من ١٪ من احتياطى الفحم الحجرى فى العام ، واقل من ٢٪ من احتياطى البترول المحقق ، ولكن قلة احتياطى الوقود تعوضها امكانيات كهرومائية ضخمة تناهز ٤٠٪ من المجموع العالمى ولو ان توزيعها الجغرافى غير متكافىء . فحوالى ٥٠٪ من تلك الطاقة الكهرومائية تتركز فى الكونجو ، كما ان معظم احتياطى الفحم يوجد فى اتحاد جنوبى افريقية وروديسيا الجنوبية ، على حين ان معظم احتياطات البترول المعروفة توجد فى الجزائر و ج . ع . م (مصر) وقد استغل اقل من ١٪ من الامكانيات الكهرومائية فى افريقية لدرجة ان معظم الطاقة الكهربائية لا يزال يولد فى محطات حرارية . ولا بد لجميع البلاد الافريقية من استيراد الوقود لتعويض النقص فى انتاجه المحلى . وقد بلغ متوسط هذه الواردات فى القارة كلها حوالى ٤٦٠ بليون دولار من ٥٥ — ١٩٥٧ أى حوالى ٦٥٪ من مجموع الواردات . ويمثل البترول ومنتجاته نسبة ٩٥٪ من مجموع الواردات الوقودية . وهناك عدد قليل من البلاد لم يعد يستورد الفحم بكميات كبيرة ، على حين يصدر اتحاد جنوبى افريقية منه اكثر مما يستورد . وبدل انخفاض مستوى الانتاج فى الطاقة واستهلاكها ولا سيما الكهرباء واعتماد معظم السكان على الزراعة على تأخر الصناعة التحويلية فى القارة ، ولدينا بعض صناعات تحويلية فى شمالى افريقية وفى الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند الا انها لم تبلغ درجة كبيرة من الضخامة بحيث تؤثر فى نطاق الاقتصاد وهيكله باستثناء اتحاد جنوبى افريقية حيث يرجع ان يناهز الانتاج ٤٠٪ من صافى انتاج الصناعات التحويلية فى افريقية . وانتقل الآن الى الكلام عن انواع النشاط الانتاجى الاقتصادى المختلفة فى القارة مبتدئا بالكلام عن الزراعة ، ثم الصناعة ثم التعدين .

الزراعة

يقع حوالى أربعة أخماس القارة الافريقية بين المدارين . ولا يوجد مناخ معتدل فيها ، الا فى اقصى الطرف الشمالى والجنوبى وفى بعض المناطق المدارية المرتفعة ، وتحد المنطقة الاستوائية الغزيرة الامطار من كلا الجانبين مناطق لا تنزل فيها الامطار الا فى فصل الصيف . ويقل متوسط سقوط الامطار بنسبة البعد عن خط الاستواء . ويعتبر مناخ شمالي افريقية وجنوبيها من نوع مناخ البحر المتوسط ويتميز بالامطار الشتوية . كما نجد الجفاف يسود فى الشمال والشرق ومنطقة صحراء كلهارى . . ولهذه الاختلافات المناخية نجد ان مناخ ٣٦ ٪ من مساحة القارة رطب و ٢٢ ٪ شبه جاف و ١٦ ٪ صحراوى .

ويحدث ان يتسبب سقوط الامطار الغزيرة فى تحلل التربة وتآكلها الامر انذى يقلل من صلاحيتها للزراعة ولا سيما فى الاماكن التى ازيلت احراجها او التى تستخدم فيها اساليب زراعية غير ملائمة . وحتى فى المناطق التى هى اكثر جفافا نجد ان سقوط الامطار ، يتركز عادة فى موسم قصير بحيث يصبح انتاج المحصولات معها امرا غير مؤكد او مضمون الا اذا وجدت مرافق لحزن المياه واقامت وسائل الري . ونضيف الى اسباب تعويض الانتاج انزراعى ، ان التربة فى مساحات كبيرة من القارة تفتقر الى المعادن اللازمة لنمو النباتات ، واخذت الزراعة المتنقلة التى يمارسها الافريقيون لمواجهة هذه الحالة ، تزداد صعوبة فى كثير من المناطق نتيجة زيادة عدد السكان والتوسع فى الزراعات النقدية ، واصبح من المحتم الاقلال من تبديد الارض وتعديل الانظمة العقارية وادخال اساليب الزراعة الحديثة واستخدام الاسمدة والمخصبات بانتظام ، وبرغم ان ادخال تلك التغييرات قد تم بالفعل فان المنتظر ان تسير العملية بشيء من البطء كما ان حل مشكلة تجزئة الارض قد يستغرق بعض الوقت . ولا

يخفى أن ادخل الاساليب الزراعية الحديثة التي ثبت نجاحها خارج القارة الى افريقية دون تمييز قد يصاب بالفشل من الظروف المحلية التي قد تختلف عنها في الخارج . وفي كثير من المناطق يمنع انتشار زراعة التسي تسي تربية الماشية على نطاق واسع بها وهذا بدوره يحول دون الحصول على الاسمدة الحيوانية الرخيصة من هذا المصدر ، ويضاف الى هذا أن اتساع نطاق الزراعة المعيشية وعدم كفاية وسائل النقل ، ومرافق التسويق في بلدان كثيرة كلها أمور لا تشجع على زيادة الانتاج الزراعي ويقتضي الأمر بحثها لايجاد الظروف والوسائل الكفيلة باصلاح الاوضاع .

وبناء على ذلك نجد أن توسعة الانتاج الزراعي مهمة صعبة وشاقة . وبرغم سيادة هذه الظروف نجد ثمة تقدما هاما قد تحقق في بعض البلدان . فقد وضعت خرائط جيولوجية في عدد من البلاد وتمت — ولا تزال — دراسات استقصائية عن التربة بقصد تقدير امكانياتها الزراعية . وقد اضطلعت معاهد الابحاث الاقليمية بابحاث هامة في هذا الميدان فقد اوضحت في أبحاثها احسن المناطق من حيث امكانياتها الزراعية ، وفضل اساليب استغلال الارض الزراعية ، وزيادة مشروعات الري ، ومشروعات الطاقة الكهرومائية مثل مشروع نهر الفولتا بغانا واسوان والسد العالي ، وكيفية زيادة المحصول وتحسين أنواع الزراعات، وزراعة اصناف جديدة ، والتعاون في شراء الآلات والاسمدة والبذور ، والتعاون في تسويق المحصولات في الاسواق العالمية ، وكيفية استخدام الوسائل الحديثة لتربية الماشية والاعنام ، ومقاومة امراض الحيوان بالوسائل العلاجية والوقائية الحديثة بقصد تحسين نوع الماشية .

هذا ، وقد تقدم استخدام الآلات في كثير من البلدان الافريقية ولو ان استخدامها لا يصلح دائما لجميع أنواع التربة في القارة . وقد ازداد عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة من ٧٩٠٠٠ في سنة ١٩٤٩ الى ١٨٢٠٠٠ في سنة ١٩٥٦ ، وأغلب هذا العدد يجري استخدامه في اتحاد جنوبي افريقية ثم الجزائر والمغرب وتونس ومصر . كما أن استخدام الاسمدة يتم في المزارع التجارية ، ولم يستخدم منها الا قدر ضئيل في الزراعة المعيشية .

ولم تقتصر الخطط الانمائية في مختلف البلدان على تأكيد أهمية إتمام الزراعة فحسب بل اكدت أيضا أهمية شق الطرق الى المناطق الصالحة للزراعة ولتوفير وسائل النقل اللازمة الى الاسواق الداخلية

والخارجية . ويعتبر توفير وسائل كافية للمواصلات عاملاً رئيسياً في انتشار الاقتصاد النقدي . وبرغم أن السلطات في كل بلد من هذه البلدان الأفريقية كانت هي المبادرة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الميدان فإن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات الدولية الأخرى قامت بتقديم مساعدتها في هذا الصدد . كما أن التعاون الدولي عن طريق بعض المنظمات مثل لجنة التعاون الفني في أفريقية جنوبى الصحراء ، والمجلس العلمى لأفريقية جنوبى الصحراء ، مكن من الاستفادة من معرفة ومعلومات الخبراء لخدمة الخطة المشتركة للتنمية ، كما أنه من المتوقع أن توفر اللجنة الاقتصادية الأفريقية حافزاً جديداً للأسراع في التنمية .

وقد ازداد حجم الانتاج الزراعى في أفريقية بمجموعها بنسبة ٤٠٪ بين سنوات ما قبل الحرب وفترة ٥٦/٥٥ — ١٩٥٧ — ١٩٥٨ . أى أن متوسط المعدل السنوى للنمو الزراعى يفوق كثيراً معدل الزيادة في مجموع السكان ، كما حدث تقدم في الانتاج الزراعى الإجمالى أو بحجم الانتاج الفردى . ويقدر أن الانتاج الزراعى بالنسبة للفرد في أفريقية الإدارية كان في سنة ١٩٥٨ يزيد بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه قبل الحرب .

وقد حدث هبوط في الانتاج الزراعى للقارة خلال الحرب الثانية وفي السنوات التى أعقبتها مباشرة عن المستوى الذى بلغه قبل الحرب في عدد من البلاد ، وكان ارتفاعه في بعض البلاد أبطأ بكثير منه في السنوات العشر التى تلتها ، أما الصعوبات التى نشأت في أثناء سنى الحرب في استيراد المعدات الزراعية والأسمدة وتعبئة العمال واختلال نمط الانتاج في المزروعات التجارية فقد أدت كلها إلى هبوط حجم الانتاج الزراعى في عدد من البلاد وبطء نموه في بلاد أخرى . وحوالى عام ٤٨ — ١٩٥٠ استعادت الانتاجية الزراعية بوجه عام المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب . ويرجع معدل الزيادة في السنوات التالية إلى تحسين شروط التبادل التجارى بالنسبة للمنتجات الزراعية وما أوجده هذا من جافز على التوسع في الانتاج وخصوصاً المحصولات النقدية وتحسين وسائل وأساليب الانتاج والتسويق .

والمقارنة بين حجم الصادرات الزراعية وحجم الانتاج الزراعى تحمل على الظن بأن الانتاج المعد للتصدير قد ارتفع بسرعة تفوق الانتاج المعد للاستهلاك المحلى . ونظراً إلى ضخامة نمو الانتاج ونمو مساحة المناطق المزروعة بالمزروعات المعيشية وبطء التغيير في نمط الاستهلاك فلا يستغرب حدوث تطور في هذا النوع . وعلى الرغم من التوسع في

الانتاج الزراعى فليس هناك ما يدل على حصول تنوع ملحوظ فى الانتاج وما زالت بلاد كثيرة تعتمد على محصول او محصولين زراعيين لتأمين الجانب الاكبر من حصة صادراتها كما كانت تفعل منذ عشر سنوات مضت مثلا ، وقد مرت فترة كانت فيها اثمان المحصولات الثابتة المعدة للتصدير مواتية مما ساعد على زيادة انتاجها واحباط الجهود الحكومية لادخال مزروعات جديدة فى ميدان الزراعة النقدية . وتجري ابحاث كثيرة لايجاد انواع اخرى من المحصولات التى تعتمد عليها البلاد فى زيادة حصيلتها النقدية بحيث يجنبها الوقوع فى شرك الاعتماد على محصول واحد نقدي .

ويقدر الانتاج الاستهلاكى بما يتردد بين $\frac{2}{3}$ ، $\frac{3}{4}$ مساحة الاراضى التى يزرعها الوطنيون ، وهذا ينطبق على افريقية المدارية على حين نجد هذه النسبة تقل فى بلاد شمالي افريقية واتحاد جنوبى افريقية حيث لزراعة النقدية اكثر تقدما . ومع التوسع فى قطاع الاقتصاد النقدي فاننا نجد ان جانبا كبيرا من مجموع الانتاج الزراعى ما يزال يخصص للاستهلاك المعيشي ، ويرجح ان يكون الانتاج الاستهلاكى قد ازداد على الاقل بنسبة تزايد السكان نفسها مثاما فى الكونجو حيث زادت الانتاج المحلى والانتاج المعيشى بالذات زيادة تفوق زيادة السكان ، وسوف يتناول المبحث بعض انواع المحصولات الزراعية فى القارة الافريقية .

فاو اخذنا مثلا ، المحصولات التى تستخدم فى صنع المشروبات نجد ان انتاجها وتصديرها منذ سنة ١٩٥٠ وخصوصا فى انتاج الكاكاو واشاي والبن ، اما الكاكاو فلم يكن التوسع فى انتاجه ملحوظا نتيجة التقلبات الجوية فى موسم النمو واصابة اشجاره بامراض النباتات وقد زاد انتاج الكاكاو بنسبة ١٠٪ فى الفترة من عام ٥٢/٥٣ ، عام ٥٤ ، ٥٥ والفترة من عام ٥٧/٥٨ — عنه فى الفترة من عام ٤٦/٤٩ الى ٥١/٥٢ — هذا وقد زاد انتاجه كثيرا فى موسم ٥٧/٥٦ حيث وصل الى ٥٩.٠٠٠ طن . وغانا تنتج من الكاكاو حوالى ٤٥ — ٥٠ ٪ من مجموع انتاجه فى افريقية . وقد زاد فى نيجيريا زيادة طفيفة ولكنها منتظمة عدا موسم ٥٤/٥٥ ، ٥٧/٥٨ حيث الحقت الاحوال الجوية بالمحصول خسائر كبيرة .

وتمثل صادرات افريقية من الكاكاو ثلثى الصادرات العالمية . ومع ان حجم انتاجه فى غانا فى عام ١٩٥٧ لم يخف كثيرا عنه فى سنة ١٩٥٠ فانه يبدو ان صادرات البلاد الاخرى مثل نيجيريا والكونجيو

والكاميرون وأفريقية الغربية وأفريقية الاستوائية ، وتوجولاند قد سجلت بعض الارتفاع .

كما ارتفع إنتاج البن في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة وهو يزيد في الوقت الحاضر عن ضعف مستواه في سنة ١٩٥٠ . وتعتبر مدغشقر وأفريقية الغربية والكاميرون هي البلاد الرئيسية المنتجة للبن إذ يمثل إنتاجها حاليا ٤٠٪ من إنتاج أفريقية . هذا وقد زاد إنتاجه بسرعة وخاصة في أفريقية الغربية حيث ارتفع إنتاج البن من ٤٧٠٠٠ طن في موسم ٤٩/٥٠ إلى ١٢٠٠٠ طن في ٥٧/٥٨ ، والمركز الرئيسي لإنتاج البن في ساحل العاج ، كما زاد الإنتاج بسرعة أيضا في مدغشقر والكاميرون حيث ارتفع من ٢٩٠٠٠ طن ، ٧٠٠٠ طن على التوالي في موسم ٤٩/٥٠ إلى ٥٧٠٠٠ و ٢١٠٠٠ طن في ٥٧/٥٨ . وكان الإنتاج أبطأ في توجولاند وأفريقية الاستوائية حيث يحتل البن مركزا أقل أهمية في اقتصادها ، وتعتبر كينيا وأوغندا وتنجانيقا أهم البلاد المنتجة للبن ، ومنذ سنة ١٩٥٠ ارتفع الإنتاج إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في كينيا وإلى ضعفه في تنجانيقا ، كما ارتفع بنسبة تزيد عن ٥٠٪ في أوغندا وقد تضاعف إنتاج البن في الكونجو منذ سنة ١٩٥٠ في حين أنه أقل في رواندا وأوراندي كما زادت مساحته في الكونجو ويجري توسيعها بصورة أكبر . أما أنجولا التي كانت دائما من أهم البلاد المنتجة للبن في أفريقية فقد ضاعفت إنتاجها في السنوات العشر الماضية . وقد زادت إثيوبيا كذلك من إنتاج البن بصورة مطردة منذ سنة ١٩٥٠ وكان مستوى إنتاجه في سنة ١٩٥٨ يزيد عنه في سنة ١٩٥٠ بنسبة ٤٠٪ تقريبا . وأقول في ختام الكلام عن البن أن حصة أفريقية من صادراتها العالمية هي ٢٢٪ في الوقت الحاضر مقابل ١٥٪ في سنة ١٩٥٠ .

وعن الشاي : نجد أن مناطق إنتاجه الرئيسية هي أفريقية الشرقية والوسطى . وقد زادت مساحة أراضي الشاي في أفريقية الشرقية إلى حوالي الضعف في السنوات العشر الماضية ، وارتفع الإنتاج في الفترة نفسها من ٨٠٠٠ طن إلى ١٧٠٠٠ طن . وتبلغ استثمارات الشاي حوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني ، كما ارتفع إنتاج الشاي في نياسالاند حيث يبلغ الآن ٩٠٠٠ طن سنويا أي بزيادة ٥٠٪ عن سنة ١٩٥٠ . كما زاد في موزمبيق حيث يصل حاليا إلى ٦٠٠٠ طن . ومن جهة أخرى زاد استهلاك الشاي في أفريقية بنسبة ١٢٪ تقريبا في السنوات الأربع الماضية . ويسد الإنتاج المحلي جزءا متزايدا من مجموع الاستهلاك . وبناء على ذلك ظل نصيب صادرات الشاي الأفريقية من مجموع صادراته

العالمية ثابتا في حدود ٤٪ تقريبا برغم الزيادة التي اشهرنا اليها في انتاجه .

اما عن الالياف الصناعية والمطاط فقد زاد انتاج السيزال بانتظام واصبح حاليا يزيد بنسبة ٥٠٪ عنه في سنة ١٩٥٠ ، ويتردد الانتاج في تنجانيقا بين ٦٠٪ و ٦٥٪ من مجموع انتاج افريقية ويزيد في الوقت نفسه بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه انتاجه سنة ١٩٥٠ ، على حين انه في انجولا ضعف ما كان عليه وفي مدغشقر كذلك . اما في موزمبيق فقد زاد انتاجه ايضا بنسبة ٥٠٪ عن سنة ١٩٥٠ وام تطرا زيادة ملحوظة على الانتاج في غينيا . هذا وقد ارتفع نصيب البلدان الافريقية في الصادرات العالمية من السيزال من حوالى النصف في سنة ١٩٥٠ الى الثلثين في سنة ١٩٥٣ . وقد انخفض نصيب الانتاج بعد هذه السنة الى اقل من النصف بالنسبة للصادرات العالمية وخصوصا أن البرازيل زادت صادراتها في فترة ٥٣ — ١٩٥٦ الى خمسة اضعاف ما كان عليه . وقد كان لمنافسة البرازيل نتيجتها اكتساب السوق الامريكية التي تستوعب ١/٤ مجموع واردات السيزال .

ولو اخذنا القطن نجد انه مع تقلب انتاجه من سنة الى اخرى فانه ارتفع في مجموعه من ١٢٪ الى ١٥٪ منذ سنة ١٩٥٠ ، ومال الانتاج في الاقاليم الفرنسية الى الزيادة وكذلك في موزمبيق ونيجيريا ، وكبر زيادة في انتاج القطن تحققت في تنجانيقا حيث يبلغ الانتاج الحالى ثلاثة اضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٥٠ .

وقد زاد انتاج القطن بمقدار الثلث تقريبا بين سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ ، واهم سبب لذلك هو الزيادة الكبيرة في انتاج الصين والهند ، ومع ان الاستهلاك العالمى للقطن قد ازداد باطراد حتى سنة ١٩٥٧ فقد كان معدل زيادته ابطأ من معدل زيادة انتاجه ، وزاد المخزون منه بدون تصريف الى درجة انه في سنة ١٩٥٦ تجاوز نصف الانتاج السنوى الحالى . وفي هذه السنة نجد الاستهلاك قد تجاوز الانتاج للمرة الاولى منذ سنة ١٩٥١ مما اتاح تصريف جزء من المخزون . وزيادة الانتاج وتزايد المخزون يؤدي الى هبوط اسعاره العالمية وقد رأت بعض الدول ان تخفض رسوم الصادر المفروضة على القطن ، كما عقدت اتفاقات مع اوروبا الشرقية والصين تستبدل بمقتضاها الآلات ومعدات النقل بالقطن الخام .

وتعتبر صادرات القطن ذات اهمية رئيسية بالنسبة لمصر والسودان حيث تمثل حوالى ثلثى قيمة الصادرات . وهى ايضا رئيسية في اوغندا حيث يمثل القطن الخام نصف قيمة الصادرات تقريبا . وبرغم زيادة

الاستهلاك المحلى للقطن الخام فى البلاد الافريقية وانخفاض اسعاره فى الاسواق العالمية فى السنوات الاخيرة بصفة عامة فاننا نجد كثيرا من البلاد الافريقية لم تزد حجم صادراتها من القطن فحسب بل زادت قيمتها كذلك .

والصوف : ينحصر انتاجه بصفة رئيسية فى اتحاد جنوبى افريقية ، والباقى ينتج فى بلدان شمالى افريقية الذى يعتبر صوف السجاد هو اهم ما تنتجه . وقد زاد الانتاج بصورة مستمرة تقريبا منذ سنة ١٩٥٠ ، وكانت سنة ١٩٥٧ أعلى من سنة ١٩٥٠ ، بنسبة ٥٠٪ وفى اتحاد جنوبى افريقية زاد انتاج الصوف من ٩٣٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ١٣٥٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٨ . وقد ارتفعت الاسعار مع الارتفاع العام الذى حدث فى معظم السلع الاولى الاخرى ايام الحرب الكورية ، ولكنها عادت الى التقلب بعد ذلك وان كان اتجاهها الطويل الاجل سائرا فى طريق الهبوط التدريجى . وكان من نتيجته ازدياد نشاط صناعة الصوف فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٠ واشتداد الطلب على الصوف من روسيا والانتهاى من تصريف المخزون منه ولا سيما فى فرنسا وبلجيكا ان ازداد الطلب على الصوف الخام فى سنة ١٩٥٩ فانتعشت اثمانه كثيرا من جديد .

والمطاط الخام : كان انتاج افريقية منه يقل عن ٥٠٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ وقد ارتفع هذا الرقم الى ١٥٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٨ . ويعزى هذا الارتفاع فى معظمه الى ازدياد الانتاج فى الكونجو الذى بلغ اربعة اضعاف ما كان عليه . وفى نيجيريا حيث كان التوسع فى الانتاج سريعا اذ ارتفع من ٧٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٣٩٠٠٠ طن . كما ان الانتاج فى ليبيريا زاد بمقدار الربع فى الفترة نفسها وفى الكمرون مزارع كبيرة للمطاط ومصانع ، وفى ليبيريا والكونجو زاد الانتاج ايضا .

ومعظم الانتاج مخصص للتصدير وان كانت تستهلك فى الوقت الحاضر كميات متزايدة منه محليا فى الاطارات والنعال المطاطية للأحذية ، وما شابه ذلك . وبرغم زيادة اهمية المطاط فانه لا يمثل نسبة كبيرة من قيمة صادرات أى بلد افريقى الا فى ليبيريا التى تبلغ قيمة صادرات المطاط فيها حوالى ٧٠٪ من مجموع الصادرات .

الغلال :

زاد انتاج الغلال الرئيسية منذ سنوات ما قبل الحرب . فقد ارتفع انتاج القمح فى افريقية عموما من ٣٨ من مليون الطن فى فترة ٣٤ — ١٩٢٨ الى ٤٨ من مليون الطن فى فترة ٤٨ — ١٩٥٠ — وارتفع من

جديد الى ٥٥ مليون طن في فترة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ . برغم زيادة الانتاج هذه فان افريقية تحولت من مصدر للقمح في سنوات ما قبل الحرب الى مستوردة للقمح في فترة ٤٨ — ١٩٥٠ وقد استمر هذا الحال الى حد ما من ذلك الحين .

والشعير : ارتفع انتاجه من ٢٥ مليون طن في سنوات ما قبل الحرب الى حوالي ٣٤ من مليون الطن في فترة ٤٨ — ١٩٥٠ ثم انخفض نوعا ما في السنوات التالية مما غير وضع افريقية في العموم كمصدر للشعير اكثر منها مستوردة له .

والذرة الصفراء : ارتفع انتاجها من ٦٢ من مليون الطن الى ٧٥ مليون طن بين فترتي ٣٤ — ٣٨ ، ٤٨ — ١٩٥٠ مما ادى الى انخفاض نصيب الواردات من مجموع المستهلك منها .

ومع ذلك فان الارقام تخفى وراءها فوارق قائمة بين مختلف المناطق والبلدان الافريقية . فالبلاد الرئيسية المنتجة للقمح والشعير في افريقية هي البلاد المتاخمة للبحر المتوسط التي انتجت في فترة ٥٥ — ١٩٥٧ ما يزيد على ٧٠٪ من انتاجهما في افريقية . وتصدر هذه البلاد كميات قليلة من الشعير ولكنها تستورد قمحا اكثر مما تصدره برغم زيادة انتاجه باطراد . ومن الاقاليم المنتجة للقمح يأتي اتحاد جنوبي افريقية في المقدمة تليه اثيوبيا وكينيا ، وتعتبر ايضا اثيوبيا اهم البلاد المنتجة للذرة الصفراء والدخن (الذرة البيضاء) تقع جنوب الصحراء ولكن اكبر منتج للذرة الصفراء هو اتحاد جنوبي افريقية ، وتحتل افريقية الغربية واثيوبيا المرتبة الاولى في انتاج الذرة الصفراء .

وتتفاوت غلة الحبوب تفاوتا كبيرا من بلد الى آخر ، فالقمح في مصر مثلا كانت غلته في السنوات الاخيرة ضعف غلة افريقية الشرقية وثلاثة اضعاف غلة الجزائر التي تفوق هي نفسها بكثير متوسط الغلة في المغرب وتونس . واختلاف الغلة وتفاوتها يقوقف على الاحوال المناخية والاساليب الزراعية المستخدمة . ففي المغرب مثلا نجد غلة المزارع المغربية التي تستخدم وسائل انتاج آلية اعلى بكثير من غلة المزارع المغربية التي تتبع الاساليب التقليدية في الزراعة .

والأرز : بدوره ارتفع انتاجه من ٢٢ من مليون الطن في سنوات قبل الحرب الى ٣٦ من مليون الطن في فترة ٤٨ — ١٩٥٠ والى ٤٢ من مليون الطن في فترة ٥٥ — ٥٧ وكان من نتيجة ذلك ان قل اعتماد القارة على واردات الارز لتكملة استهلاكها المحلي . والمناطق الرئيسية لانتاجه

هي مصر ومدغشقر وأفريقية الغربية وسيراليون والكونجو . وزادت غلة الارز في الهكتار الواحد من ١٢ الى ١٥ طن . وزادت الغلة في افريقية الاستوائية مثلا في فترة ٤٨ — ٥٢ والسنوات الاخيرة . وكان من نتيجة ازدياد الانتاج وارتفاع صافي واردات الارز ان ارتفع متوسط الاستهلاك في افريقية عموما من ٣٦ من مليون الطن في فترة ٤٨ — ٥٢ الى ٤٧ من مليون الطن في سنة ١٩٥٧ .

وفيما يتعلق بالنباتات الدرنية نجد ان انتاج البطاطس واليام والنباتات الدرنية الأخرى قد حقق زيادة في فترة ٤٨ — ١٩٥٧ تفوق بكثير المتوسط السنوي لفترة ٣٤ — ١٩٣٨ فنجد ان حجم صافي واردات البطاطس في افريقيا جنوب الصحراء ارتفع من ٢٠٠٠ طن في سنوات ما قبل الحرب الى ما يترواح بين ٢٥٠٠٠ طن و ٣٠٠٠٠ طن في فترة ٥٣ — ١٩٥٦ .

اما عن البذور الزيتية الرئيسية وهي ثمار النخيل والفول السوداني فيزرع معظمها في افريقية الغربية والوسطى ، ولب جوز الهند وينتج بكميات كبيرة على الساحل الشرقي . وبذرة القطن ينتج معظمها في مصر والسودان . والسهمس ومنتجه الرئيسي هو السودان . اما زيت الزيتون فانتاجه يكاد يقتصر على افريقية الشمالية .

وقد زادت صادرات زيت النخيل منذ سنة ١٩٥٠ برغم عدم زيادة صادرات جوز النخيل . وهذه الزيادة تدل على توسع المنشآت المحلية للمصر وعلى تحسن في نوعه وخصوصا في غربى افريقية . ففي نيجيريا مثلا نجد ان مشتريات نوع خاص من الزيوت ارتفعت من اقل من ٦٠٪ في سنة ١٩٥٣ الى ما يزيد على ٨٠٪ في سنة ١٩٥٦ .

كما ازداد انتاج الفول السوداني زيادة كبيرة وخصوصا في نيجيريا وأفريقية الغربية ، وارتفع كذلك حجم الصادرات . ومن اسباب زيادة حجم الصادرات تحسين وسائل النقل مع المناطق المنتجة في نيجيريا الشمالية ، وزاد حجم الانتاج كذلك بفضل استخدام الاسمدة وتحسين وسائل التسويق . وقد ارتفع الانتاج في افريقية الغربية من ٥٠٤٠٦٥ طنا في سنة ١٩٥٤ الى ٦٦٢٢٢٥ طنا في سنة ١٩٥٧ في جميع المناطق باستثناء غينيا التي هبط انتاجها بصورة مطردة مما ساعد على هذا التوسع . وكذلك حدثت زيادات كبيرة في انتاج اتحاد جنوبى افريقية اذ ارتفع من ٨٦٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ الى ٢٢٣٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٦ ثم أخذ في الانخفاض بعد ذلك ، وبالعكس جوز النخيل نجد ان عملية

استخراج الزيت من الفول السوداني تتم على نطاق ضيق نسبيا في البلاد الافريقية .

وزاد كذلك انتاج بذرة القطن ولو أنه ببطء . ولكن اكبر هذه الزيادات كانت في السودان ونيجيريا وافريقية الشرقية وافريقية الاستوائية . كما زاد حجم صادرات بذرة القطن فيما عدا مصر حيث تحول الفائض الكبير من صادرات هذا المحصول في سنوات ما قبل الحرب الى فائض من الواردات صغير وانما متزايد .

وانتاج لب جوز الهند والسهم يتجه الى الصعود . واهم سبب لذلك هو زيادة انتاج لب جوز الهند في موزمبيق وزيادة انتاج السهم في السودان والصومال ونيجيريا . وكما هي الحال في البذور الزيتية الاخرى فان نسبة كبيرة من انتاجهما تستهلك محليا .

وعن قصب السكر يلاحظ ان انتاجه يتزايد بسرعة . وقد فاق في سنة ١٩٥٧ ما كان عايه الانتاج في فترة ٤٨ - ٥٢ بنسبة تزيد على ٥٠٪ .

ويعتبر اتحاد جنوبي افريقية اكبر دولة منتجة للسكر في افريقية وينتج الآن ما يزيد على ثلث انتاج القارة ولكنه يستهلك قدرا كبيرا من هذا الانتاج بحيث ادى هذا الى تناقص الفائض للتصدير . كما يزيد انتاجه في موزمبيق ومصر . وتعتبر جزيرة موريس وريونيون المنتج الثانى للسكر، ولما كانت مساحة كل من الجزيرتين صغيرة وعدد سكانها قليل فان استهلاك السكر فيهما قليل والباقي يخصص كله للتصدير ومن هنا احتلنا مركز الصدارة في التصدير يليهما اتحاد جنوبي افريقية وموزمبيق . غير ان الوسائل التقليدية للتجارة تؤدي الى تصدير السكر خاما الى الدول الصناعية التي تقوم باعادة تصديره بعد تكريره . ولو ان الجهود اتجهت في ظل السوق المشتركة الى زيادة مصانع التكرير لاستفادت فائدة اكبر من التصدير مكررا بدلا من الخام ولزادت حصيلتها النقدية من وراء ذلك .

وعن التبغ فقد كان انتاج القارة منه يزيد باطراد منذ انتهاء الحرب الثانية . وقد بلغ ١٨٠.٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٧ والبلاد الرئيسية المنتجة هي اتحاد روديسيا ونياسالاند وجنوبي افريقية الذي ينتج حاليا نصف الانتاج الافريقي . وتصل الغلة الى اقصاها في شمالي افريقية حيث بلغت في سنة ١٩٥٧ : ١٧٠٠ كيلو جرام للهكتار الواحد مقابل ٩٠٠ كيلو

جرام فى روديسيا الجنوبية . ويجرى تحسين الغلة بإطـراد ويزيد متوسطها بمقدار الخمس منذ السنوات التالية للحرب .

وبرغم تزايد حجم واردات التبغ الخام الذى يمزج بالتبغ المحلى فى صناعة السجائر فان افريقية مع ذلك تصدر أكثر مما تستورد بصفة عامة . وسبب ذلك تصدر اتحاد روديسيا ونياسالاند لعمليات التصدير . وجنوبى افريقية تستورد عادة أكثر مما تصدر من التبغ الخام مع انها تنتج سنويا حوالى ٦٠٠٠ طن . ونيجيريا هى الأخرى تستكمل انتاجها المحلى بانتظام عن طريق الاستيراد .

أما الانتاج الحرجى فيلاحظ ان مساحة المناطق الحرجية بين سنتى ٤٧/٤٨ ، ٥٥/٥٦ قد انخفضت من ٨٣٩ مليون هكتار الى ٧٤٧ مليون هكتار أى بنسبة ١١٪ . وتؤلف مساحة الاحراج نسبة ٢٢ ٪ من مجموع مساحة القارة . ولقد كان من أسباب انخفاض المساحة الحرجية . ازالة الغابات والاحراج لاستغلالها فى الزراعة وخصوصا فى المناطق التى تكون فيها الاشجار قليلة نسبيا فى انواع او ليست لها قيمة تجارية كبيرة .

ومع هذا فقد نتج عن نمو صناعة الاخشاب والاهتمام بالمناطق الحرجية كثرة انتاجية فى كثير من الإقاليم ، ظهور زيادة ملحوظة فى الانتاج الحرجى بحيث أمكن توفير كمية أكبر فى المساحة الأصغر . ومع ان الجانب الأكبر من الاخشاب المقطوعة خصص للوقود فان زيادة انتاج الاخشاب الصناعية كانت سريعة منذ السنوات التالية للحرب الثانية . وقد يسر التقدم الفنى فى استغلال الاحراج واستخدام الاخشاب نشوء سوق للتصدير ، كما حفز على استثمار أموال كبيرة فى توسيع طاقة انتاج هذا المرفق . وتستمد نسبة كبيرة من مجموع صادرات الاخشاب غير المقشورة من مناطق افريقية الاستوائية وغانا ونيجيريا واتحاد جنوبى افريقية وهى تعتبر أهم المناطق الرئيسية المنتجة للخشب غير المقشور المخصص للتصدير . ثم يليها اتحاد روديسيا ونياسالاند والكونجو التى زاد فيها الانتاج زيادة ملحوظة . وزادت أيضا صادرات غانا من الاخشاب بحوالى ثلاثين ضعفا عما كانت عليه فى السنوات من ٤٦ — ١٩٥٦ وهذه الزيادة مستمرة .

وقد كانت هناك صعوبات تواجه استغلال الغابات والاحراج منها صعوبة نقل الاخشاب للموانى أو المصانع المحاية المعدة لتحضيره اوليا . وقد تحسن نصيب افريقية من مجموع الانتاج العالى من نسبة لا تذكر

الى ٢٪ فى سنة ١٩٥٥ فى الألواح الليفية . وزاد أيضا انتاج لب الخشب من سنة ١٩٤٧ وان كانت النسبة لاتكاد يعتد بها بالنسبة لمجموع الانتاج العالمى . فى مصر واتحاد روديسيا ونياسالاند صناعة للورق ، كما توجد صناعة للخشب المضغوط (الابلكاش) فى هذين البلدين وفى نيجيريا والكونجو .

وضح من كل ما تقدم مركز قطاع الزراعة وأثره فى الحياة الافريقية والاقتصاد الافريقى . ويمكن على ضوء ما تقدم ان نضع هيكلين نموذجيين تبسيطا للتحليل ، الاول للزراعة التقليدية والمنظمة أساسا لضمان المعيشة ، والآخر للزراعة الحديثة التى تمارس بوصفها نشاطا تجاريا يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى .

ويظهر الاختلاف بين نوعى الانتاج بأجلى صوره فى بعض أجزاء افريقية المدارية حيث تتواجد الزراعة الافريقية التقليدية مع الزراعة غير الافريقية الحديثة بدرجات متفاوتة . والزراعة الافريقية تسود فى افريقية الغربية والكونجو واثيوبيا والسودان . والصومال الفرنسى والإيطالى وأوغندا وان كانت أيضا توجد املاك غير افريقية يدار بعضها على نمط المزارع الكبيرة . وتحتل الزراعة غير الافريقية فى بلدان أخرى من افريقية المدارية مركزا أكبر فى حين انها تمثل قطاعا هاما من قطاعات النشاط الاقتصادى فى بعض الحالات ولا سيما فى كينيا وروديسيا الجنوبية حيث يعمل عدد كبير من المستوطنين فى الزراعة .

والزراعة الأوروبية فى الجزائر وتونس والمغرب زراعة حديثة . وهناك افريقيون يمارسون الزراعة الحديثة او شسبه الحديثة الا ان مساحتها لا تمثل الا نسبة ضئيلة هى اقل من ١٠٪ من المساحة التى يزرعها الافريقيون .

وتتسم الزراعة فى مصر والجزيرة بالسودان بخصائص أهمها اعتمادها الواسع على الرى . وبرغم ان الهيكل التكنولوجى للزراعة التقليدية قد يختلف من منطقة لأخرى فهو فى شمالى افريقية أكثر تقدما بوجه عام منه فى أجزاء افريقية المدارية الا انها تتصف فى النهاية وأساسا بالبداية . وفى جنوبى الصحراء تحول المناطق الموبوءة بذبابة التسي تسي دون استخدام الحيوانات فى الزراعة ولهذا يعتمد الانتاج أساسا على العمل اليدوى . ويملك الافريقيون حتى فى البلاد التى يتسع فيها نطاق الزراعة الأوروبية الحديثة أكثر من ٩٠٪ من الماشية غير ان تربية الماشية هنا تتميز بنقص الأساليب السليمة والادارة وانتخاب السلالات ، وتكاد

الزراعة العلفية تنعدم ولذا فإن الحيوان يعتمد على المراعى الطبيعية . ولما كانت الزراعة التقليدية قد نظمت فى الاصل لتأمين معيشة السكان ومواجهة احتياجاتهم ، فإن معظم المزروعات تتألف من الافذية الاساسية للمجتمعات الريفية : فهى فى شمالى افريقية الغلات الشتوية كالقمح والشعير والزيتون ، وفى اتحاد جنوبى افريقية الغلات الصيفية كالذرة الصفراء ، وفى افريقية المدارية الذرة البلدية والصفراء والمزروعات النشوية كاليام والموز والكاسافا والثمار الزيتية كالنخيل والبذور والفول السوداني . واهم المزروعات التى تستثنى من ذلك الكاكاو والبن والقطن وتزرع فى افريقية المدارية ويخصص كل الانتاج او معظمه للتصدير . وبعد هذا الاستثناء يصبح الفائض القابل للتسويق من محاصيل الزراعة التقليدية يؤلف جزءا صغيرا من الانتاج ، وقد يحدث ايضا تفاوت فى الفائض من عام لآخر تبعا للانتاج الجارى والمخزون الذى يحفظه المنتجون من محاصيل السنين الماضية والاستهلاك الجارى ، والمشجعات الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين شروط التبادل التجارى .

اما ابرز سمات الزراعة الحديثة فهى تلك التى تتميز بها فى العادة المشروعات الصناعية او التجارية كتطبيق الاساليب العلمية والاعتماد على الخبراء ، واستخدام رءوس الاموال فى التوسع فى استخدام الآلات ، وإقامة علاقات مالية مع البنوك والمؤسسات التسويقية ، والزراعة الحديثة منتشرة بعض الشيء وتستخدم فيها الآلات الحديثة ، ومعنى هذا أن اليد العاملة فيها قليلة وأن الفنيين والمشرفين من الاوروبيين وغير الفنيين من الافريقيين . ويطبق فى المزارع الحديثة نظام الدورة الزراعية ، وتستخدم الاسمدة وبذور النبات المنتقاة ، واستخدام أنظمة الري وهذا يغنى عن الاعتماد على الامطار فى الري .

وهناك فوارق هامة بين الزراعة التقليدية والزراعة الأوروبية الحديثة فى مقدار ما يغله الهكتار الواحد فى كل من النمطين الزراعيين ، كما أن معظم المزارع الحديثة تقع فى مناطق أفضل من مناطق الزراعة التقليدية بالنسبة لمرافق النقل والقرب من المراكز الحضرية والاسواق . وهذا التفوق فى الانتاج الزراعى يرجع أصلا الى التفوق التكنولوجى . ويضاف الى الفروق السالف ذكرها أن الزراعات الحديثة تتجه فى الغالب الى التصدير ، فى حين تتجه الزراعة التقليدية الى مواجهة الاحتياجات المعيشية . واذا أردنا تكوين فكرة دقيقة عن أهمية الزراعة الحديثة فى الاقتصاد النقدى فانه يجب مقارنة انتاجها لا بمجموع انتاج الزراعة التقليدية . بل بالجزء المخصص منها للتجارة . وفى المغرب مثلا قدر

نصيب المزارع الأوروبية بأكثر من نصف قيمة المنتجات الزراعية التي جرى تسويقها في فترة ٥٢ - ٥٤ بينما لم تساهم هذه المزارع بأكثر من ٢٣ ٪ من القيمة الاجمالية لتلك المنتجات في هذا البلد . ويرجح انه قد تم تصدير ما يربو على ٥٠ ٪ من المنتجات النباتية المخصصة للتجارة في المغرب في الفترة بين عامي ٥١ - ١٩٥٥ . وانتجت المزارع الاوروبية ما يزيد على ٥٠ ٪ من هذه الصادرات . وتحتل المغرب مكانا وسطا بين بلدان مثل كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي افريقية حيث الزراعة النقدية حديثه في معظمها ، وبين بلدان اخرى اهمها بلاد غربي افريقية حيث الزراعة التقليدية هي الغالبة . بل ان من الجائز ان عددا قليلا من المزارع الواسعة الأوروبية في تلك البلاد هي التي تنتج جزءا كبيرا من صادرات بعض المنتجات الزراعية ولو ان مساهمتها في مجموع الانتاج الزراعي في البلاد قد تكون ضئيلة .

وانى ارجو ان اكون قد وفقت في هذا البحث عن الزراعة وفي توضيح اهمية هذا القطاع من قطاعات الاقتصاد الافريقي للقارئ العزيز وبشكل يرضيه .

الصناعة

أما وقد انتهت من الحديث عن الزراعة والنشاط الزراعى والظروف والاحوال المحيطة بهذا النوع من النشاط الاقتصاى ، فأتى انتقل الى الحديث عن شق ثان من هذا النشاط الا وهو الصناعة لبيان أثرها فى المجتمع الافريقى والظروف والعوامل التى تؤثر فيها ، ثم أثرها على المجتمع النامى المتطور .

ولا بد لى من ايراد الجدول التالى قبل بدء الكلام عن النشاط الصناعى لتعرف على مختلف وجوه الانفاق الحكومى لعدد من الدول الافريقية التى امكن الحصول عليها فى الصناعة والزراعة وغيرها :

النسبة المئوية لتوزيع الانفاق الحكومى

البلد	فترة الخطه	الصناعة	الهيكل الاساسى المرافق	الميايين الآخرى	رقم
اتحاد روديسيا ونياسالاند	٦٣/٥٧	—	٢	١٣	٥
اثيوبيا	٦١/٥٧	١٠	٧	٧٣	١٠
غانا	٦٤/٥٩	٨	٨	٦٨	١٧
الكونجو	٥٩/٥٠	—	٦	٦٢	٣٢
الكاميرون	٦٥/٦٠	—	٣٢	٦٠	٨
تنجانيقا	٦٤/٦٢	٤	٢٦	٥٨	١٢
اوغندا	...	—	١٥	٥٣	٣٢

البلد	فترة الخطة	الصناعة	الهيكل الاساسى المرافق	المياطين الآخري	رقم
السفنل	٦٤/٦٠	٤	١٢	٥٠	٣٤
ساحل العاج	٦٢/٥٨	٣	٣٣	٤٨	١٦
غينيا	٦٠/٥٧	٢١	٢٦	٢٢	٢١
كينيا	٦٠/٥٧	—	٣٨	٢٨	٣٤
ج.ع.م مصر	٦٥/٦٠	٢٣	٢٣	٢٤	٣٠
المغرب	٦٤/٦٠	٢٨	٣٢	١٥	٢٥

ملاحظة : « ... » تعنى — عدم وجود رقم مؤكد .

« — » تعنى أن الرقم منعدم أولا يكاد يذكر .

ويتضح من هذا الجدول انه برغم ان الاستثمارات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة والمغرب ترد فى آخر القائمة بالنسبة للاتفاق والاستثمار فى المرافق الأساسية مثل النقل والسكك الحديدية والكهرباء والبنوك فان هذا الاتفاق والاستثمار فى ميدان الصناعة بالنسبة للبلدين يأتى على رأس الدول المذكورة فى الجدول . وهذا يعنى أن البلدين لديهما هيكل أساسى نام ومتطور . ولهذا فهما أكثر تحررا فى القاء أموال أكبر فى الحقل الصناعى . فبالنسبة لـ ج . ع . م . (مصر) نجد أكبر الأرقام التى تتصل بالأموال المنفقة على استهلاك الطاقة كما أن لديهما أكبر شبكة من الخطوط الحديدية والطرق وتتركز تسهيلات النقل مثلها فى ذلك كمثل تركيز السكان وتكاثفهم على طول مجرى نهر النيل بسبب ما يحيط بطبيعة الأرض العربية فى مصر واحاطة الصحراء بها من كلا الجانبين الأمر الذى يشكل عقبة كبيرة فى سبيل توسعة شبكة النقل . وبالمثل نجد أن المغرب نما فيها الهيكل الأساسى بصورة تفوق ما هو موجود فى البلاد الأخرى . هذا هو تفسير ارتفاع مستوى الاستثمارات الصناعية . ويبدو أن سياسة التصنيع السريع تستهدف تقليل ضغط نقص العمالة على المجتمع .

ولكن كل هذا لا يثبت أن التخطيط الصناعى يسير فى خط متوازن ومتفق مع الاستثمارات العالية فى الصناعة . وهذا يعنى بدوره انه ما دام التوسع فى الاجتماع والاقتصاد يفوق الاستثمار الصناعى . وأنه لما دامت الحكومات لا تزال تعنى بالاتجاه الأول ، فانه يصعب القول بأن التخطيط الصناعى هو موضوع الساعة .

ومع ذلك فإن هناك علامات بارزة تشير إلى حدوث تغيير في نمط النشاط الجارى والتطور الحالى . وخطة ٦٠ - ٦٥ فى ج.ع.م (مصر) تدلنا على ذلك فهي تثبت أن عملية التخطيط لصناعى تجتوى على تغيرات أساسية فى مستوى وهيكـل الانتاج الصناعى .

القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى فى ج.ع.م (مصر)

جدول : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من يوليو ٦٠ - يونيو ٦٥

نوع الانتاج	بالمليون ج.م	النسبة المئوية	بالمليون جم	النسبة المئوية
١ - المناجم والمحاجر	٢٢	٢	٧٤ر٤	٤١
٢ - الكهرباء	١٨	١٧	٣٥ر١	٢
٣ - صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .	٤٨٦ر١	٤٤ر٣	٦٣٦	٢٥ر٢
٤ ب صناعة المواد الغذائية والزراعية	٣٩٤	٣٦	٥٧٤ر٨	٣١ر٧
ج صناعة البترول والكيماويات المعدنية وغير المعدنية والآلات .	١٥٥ر٨	١٤ر٣	٤٧٠ر٦	٢٦
المجموع	١٠٩٤ر٢	١٠٠	١٨١٣ر٩	١٠٠

وتخصيص مبلغ ١٨١٣ مليون جنيه مصرى للانتاج الصناعى الاجمالى لسنة ٦٥ يستهدف رفع معدل التنمية الصناعية بنسبة ١١ ٪ سنويا . ومما هو اكثر دلالة وايضا (فى البند ٣) « ج » فى الخطة الذى يستهدف الوصول الى اتفاق مبلغ ٤٧٠ر٦ مليون جنيه فى نهاية سنـى الخطة . ويلزم لتحقيق هذا الغرض رفع الرقم ١٥٥ر٨ من مليون الجنيه المخصص لسنة ٦٠/٥٩ بنسبة ٢٤ر٧ فى المائة ولو اخذنا صناعات تكرير البترول والكيماويات والصناعات الاساسية نلاحظ ان الاموال المستثمرة فيها تقف عند ارقام ٤٣ر٣ ، ٣١ر٢ ، ١٨ر٨ مليوناً على التولى فى حين ان هذه الارقام يجب ان ترتفع الى ٩٨ر٩ ، ١٠٧ر٧ ، ١٢٤ر٤ مليوناً فى سنة ٦٥/٦٤ وتثير هذه الارقام الكبيرة المتوسعة الدهشة والاعجاب فعمليات تكرير البترول تضاعفت مرتين ، والكيماويات تضاعفت اكثر من ثلاث مرات ، والثالثة تضاعفت عدة مرات ، والدهشة والاعجاب مرجعها

اتها كلها بدأت من درجة منخفضة . ومما يزيد لدينا الدهشة والاعجاب النمط الذى يسير عليه الانتاج وليس فقط الزيادة السريعة فى الانتاج .

هذا وقد انخفض الاستثمار فى القطاع الزراعى من ٣١٢ ٪ الى ٢٨٥ ٪ فى الوقت الذى زاد فيه الاستثمار فى القطاع الصناعى من ٢١٣ ٪ الى ٣٠٠ ٪ وهذا الهدف هو بذاته الذى تسعى اليه بلاد نامية اخرى كثيرة .

ولو اننا نظرنا الى خطة السنوات الاربع فى السنغال (١٩٦٤/١٩٦١) اوجدنا مثالا آخر عن خطة موضوعة للنهوض بالقطاع الصناعى ، حيث تجب زيادة الانتاج الصناعى بنسبة ١٣ ٪ سنويا ، واحتياجات الاستثمارات العامة ترتفع الى ٢٧٠٠٠ مليون فرنك أو حوالى ٤ ٪ من الرقم الاجمالى الموضوع للخطة ، وتصل حصة الحكومة فى هذا المبلغ الى ٢٠٠٠ مليون فرنك أو ما نسبته ٧ ٪ .

وقد درست موضوعات الطلب على المواد الاساسية الزراعية ، والأيدى العاملة الماهرة ، وزيادة قوة العمل ، والعمل على توطيد الصناعات ، وتوسعة السوق ، بعناية بالغة ويشير الجدول الآتى الى دور التصنيع فى عملية التنمية الاقتصادية . فالرقم الاجمالى يرتفع من ١٦٦٢ مليون فرنك فى سنة ١٩٥٩ الى ١٧٢٠٠٠ مليون فى سنة ١٩٦٤ . ويرتفع الرقم المخصص للصناعة بما يقرب من ١٤ مليونا فبعد أن كان ١٧ فى سنة ١٩٥٩ زاد الى ٣١ مليونا .

جدول بالمبالغ المتفقة فى الخطة السنغالية من ٥٩ - ٦٤ (بالآلاف الملايين من الفرنكات)

نوع الإنتاج	١٩٥٩		١٩٦٤	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الإنتاج الزراعى	٣٢٢٢	٢٧٧	٤٣٥	٢٥٣
الصناعة والطاقنة	١٧١	١٤٧	٣١	١٨
البناء والأشغال العامة	٦٣	٥٤	٩	٥٢
الحرف اليدوية	٤٣	٣٧	٥٦	٣٣
النقل	٦٦	٥٧	٩٨	٥٧
التجارة	٤٦٢	٣٩٨	٦٨٤	٣٩٨
خدمات اخرى	٣٥	٣	٤٧	٢٧
المجموع	١١٦٢	١٠٠	١٧٢	١٠٠

أما عن الخطة الموضوعة لنيجيريا وتنجانيقا وغينيا فهي تختلف بعض الشيء عن ج.ع.م (مصر) والسنگال ، وذلك لان العناية وجهت الى المشروعات الفردية وهناك علامات تشير الى التغير والى أن خطوات معينة قد اتخذت لتحقيق التخطيط فى التنمية الاقتصادية وسوف اكتمل بإيراد جدول الخطة الموضوعة لنيجيريا للدلالة على هذا القول .

اتحاد نيجيريا — موجز الاتفاق على التجارة والصناعة ١٩٦٨/٦٢

بالآلاف مليون

٣٠٠٠٠	صناعة الحديد والصلب
٢٠٠٠	تكرير البترول
٥٠٠	الفحم
٥٠٠٠	الصناعة
٤٠٠٠	بنك التنمية الوطنى
١٠٠٠	التأمين
٥٠٠	الصندوق الاتحادى للقروض
٣٣٠	معهد الابحاث الصناعية
٤٠٠	التجارة الدولية

ونلاحظ من هذا الجدول أن الاهتمام والعناية موجهة الى الصناعة فى الخطة الموضوعة وهي موجهة الى ذلك أيضا فى أقاليم نيجيريا بشكل واضح . فالانفاق على الصناعة حوالى ١٠ ٪ بصفة عامة ، أما بالتفصيل فهي ٨ ٪ فى نيجيريا الشمالية و ١٢ ٪ فى نيجيريا الشرقية و ٢٣ ٪ فى نيجيريا الغربية . ومن بين المشروعات الهامة صناعة الحديد والصلب التى قدرت طاقتها بين ١٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠ طن سنويا وهو المتوقع سنة ٦٦ وهى زيادة أو طاقة كبيرة وخصوصا لو علمنا أن هذا المشروع كان يخطو فى أولى مراحله عند وضع الخطة .

أما فى تنجانيقا فإن الخطة التى وضعتها تبرز ملامح معينة أما النظرة السريعة فقد لا تبين أن عوامل كثيرة وضعت فى الاعتبار . والبرنامج الكامل للسنوات الثلاث من ٦٠ — ١٩٦٣ هو بداية فقط لخطة طويلة الاجل تستهدف تحقيق التنمية . ومن جهة أخرى فإن الخطة تبرز أن الدولة لا تعنى عناية مباشرة بخلق أو ايجاد صناعات ثقيلة ، وإنما هى تركز على الزراعة المحلية ومشروعاتها وعلى المواد الخام ومسائل الاستيراد فهناك

مشروعات زراعية ومشروعات لإنتاج العجلات والمركبات ، ومشروع لصناعة الانوت المنزلية ومشروع لصناعة الأثاث وصناعة المسامير ومشروع لإقامة معاصر الزيوت ومصانع الصابون ومشروع لتعبئة انفاكهة واستخراج عصير الفواكة ، ومصنع للأحذية ومصنع السجائر ومشروع لإقامة خمس ساحات ومصنع لضرب الارز .

وسوف ينفق على هذه المشروعات خمسة آلاف مليون فرنك وهذا الرقم يمثل ١٣ ٪ من المبلغ الاجمالي الكلي وهو ٣٩.٠٠٠ مليون فرنك المخصص للخطه كلها .

ويسمح وضع الخطط الصناعية في افريقية بالزيد فقد كان سبب التخلف في الماضي هو الاحوال والظروف التي كانت تسيطر على الدول الافريقية ومن هنا نتساءل هل يكون المستقبل مختلفا ، والى اى مدى ؟

والذى نتوقعه ان تقل العقبات التي كانت تقف في الماضي في طريق التنمية او ان تزل تماما . ويبدو ان هناك — في المقام الاول — وعيا متزايدا بأن الارتباط بالتنمية الزراعية — باعتبارها اول المشروعات التي تؤدي الى التنمية الاقليمية — لا يحقق التنمية الكاملة للاقتصاد في مجموعه ومرجع هذا الوعي المتزايد هو التطور السياسي الذي نلاحظ بكل اسف انه لم يكن مصحوبا بتطور مماثل في الجبهة الاقتصادية . ومن هنا تظهر بوضوح الحاجة الماسة الى السير في الاستقلال الاقتصادي بالقوة التي حصلت بها الدول الافريقية على استقلالها السياسي وانه بدون السير القوى في هذا الاتجاه ، وبدون تحقيق الاكتفاء الذاتي فسيكون لا يكون للاستقلال السياسي اثره المطلوب في عملية تطوير القارة . كما ان الاعتماد السابق على القوى الاستعمارية والاستغلالية في امدادها برعوس الاموال والسلع الاستهلاكية فقط يجب ان يتحول الى صورة اخرى وشكل آخر هو الأخذ بسياسة التصنيع .

ولهذا رأينا ج.ع.م (مصر) والسفغال في خططهم الموضوعه تدعوان الى وجوب اعطاء الاولوية للتصنيع والاستفادة مما تحقق فعلا من مشروعات والسير في طريق الاستقلال الاقتصادي فان الأخذ بأسباب التصنيع هو السبيل الوحيد للتقدم وانها هي التي سوف تسهل القيام بعملية تنمية وتطوير سريعة تؤدي الى رخاء الوطن وانه بدونها سوف يحكم على الدول النامية بالجمود والتوقف بل والتخلف .

ولا يعنى هذا الكلام بالضرورة اهمال قطاع الزراعة ، بل لا بد من

العناية بالقطاعين الصناعى والزراعى معا بلا طغيان من احدهما على الآخر على اعتبار انها عمودان من اعمدة الاقتصاد المتين .

وقد اخذت دول افريقية اخرى بمبدأ اعطاء العناية للقطاع الصناعى . وقد وضح كذلك أن القول بالتنمية الصناعية والعناية بها باعتبارها هى السبيل للحصول على راس المال واليد العاملة والأسواق المطاوعة لتحقيق اقتصاد اكثر تقدما وان التنمية الزراعية يجب ان تقدم على الصناعة هو قول خاطىء . . وقد يكون من الصحيح ان تنمية الزراعة تعنى التقدم لكن ما لم تعمل الصناعات المحلية على مقابلة وسد احتياجات المستهلك التى سوف تتبع او تتلو زيادة الدخل الزراعى فان حجم التجارة الخارجية سيزيد . ولذا فانه سيوجد توسعا فى استيراد السلع الاستهلاكية والراسمالية من الخارج لمواجهة التوسع فى الزراعة ونخرج بأنه على الدول الافريقية بناء اقتصاد يشتمل على مختلف المقومات الصحيحة للتنمية . ويؤكد لنا هذا الراى تاريخ التطور الاقتصادى فى اليابان وروسيا . فالتطور فى كل منهما يسير على اساس الاخذ بتطوير الزراعة والصناعة معا وفرنسا هى الاخرى برغم تفوقها فى الانتاج الصناعى تسير فى تنمية الزراعة فيها بالقوة نفسها على عكس ما قد نراه فى بلاد اوروبية اخرى من طغيان التطور الصناعى على الزراعة وما لمسناه ايام النهضة الصناعية عندما هجرت قرى بأكملها جريا وراء العمل فى الحقل الصناعى . ولكن نستطيع القول بان على الدول الافريقية أن تزيد من عنايتها بالتصنيع اذا كانت ترغب فى تحقيق التنمية والنهوض . وسبب الدعوة لزيادة الدخل والنشاط الصناعى هو ما عمات الدول الاستعمارية طول القرون الماضية على نشر الزراعة فى افريقية لسد احتياجات الشعوب المستعمرة والاقتصاد الاستعمارى من مواد غذائية ومواد خام . ومن هنا نقبين الاتجاه الجديد الواعى للدول الافريقية النامية للسير نحو الهدفين التوأمين وهما تطوير الزراعة والصناعة وتؤكد المؤتمرات التى عقدتها الدول الافريقية هذا الاتجاه الجديد .

يضاف الى هذا أن القطاع العام مقبل فى ايامنا هذه على نشاط اكبر مما كان فى الماضى وانه فى السنوات القادمة سيقوم بدور اكبر واعظم كما ان الدعوة الى « دعه يعمل » سوف يأتى عليها وقت تفقد فيه فاعليتها وقيمتها امام الراى المستحدث بوجوب التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ووضع تخطيط دقيق مبنى على الارقام والاحصاءات والتقارير الموضوعية عن شتى المجالات ولكن ليس معنى هذا الاتجاه هو أن على القطاع الخاص ان يتزوى وانها المقصود هو عدم ترك هذا النوع من

الاستثمارات يطفى على الصالح العام فنحن نعلم جميعا أن الاستثمارات الخاضعة قد تطرق ميادين لاتفيد هيكل الاقتصاد ككل نتيجة سعيها الدائب لتحقيق الارباح الطائلة بغض النظر عن السبيل الذى تأتى منه وبصرف النظر عن احتمال ان تلك الاستثمارات مستغلة فى وجوه اقتصادية تنفع الاقتصاد الوطنى وتنهض به أولا . وقد أصبح من الملامح المميزة بالفعل لاية خطة تستهدف التنمية فى بلد من البلاد انه اذا تقاعس القطاع الخاص عن دخول الميدان فى مشروع ما من المشروعات فان الحكومة تدخل الميدان بدلا عنه مع ما يفرضه هذا من اعباء جديدة على الحكومات . كما أصبح من الملامح المميزة ضرورة التخطيط للمستقبل وللسير فى طريق تحريك الموارد الطبيعية بحيث لاترتبط بقطاع معين من القطاعات وقد وضح لنا ان هذا المبدأ تأخذ به غانا و ج . ع . م (مصر) والمغرب وسرياليون وعدد من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية كما انها تعمل فى الوقت الحاضر على تخطيط مشروعاتها للتنمية ولا تتركها للظروف . والمتوقع ان يزيد عدد الدول الافريقية السائرة فى هذا الخط وخصوصا بعد توقيع اتفاق اديس أبابا بالاضافة الى ان نجاح تطبيق الخطط الموضوعة فى تحقيق أغراضها سوف يقنع بدوره بقية الدول التى لم تتبع التخطيط فى عملياتها الاقتصادية بعد ويحتمل كذلك ان يظل اهتمام بعض الدول الافريقية موجهها الى سنوات قادمة لمشروعات النقل والسكك الحديدية والمرافق . على اننا لا ننظر الى هذا على انه من مقومات التصنيع او باعتباره منافسا لعمليات التصنيع بل على العكس نرى ان كل ما ينفق فى هذا الصدد سوف يساعد على تخطيط الصناعة واقامة هيكل سليم لها .

تحليل امكانيات المستقبل الانتاجية :

يبلغ متوسط دخل الفرد فى افريقية ككل ١١٠ دولارات فى ١٩٦٠ نلو اننا استبعدنا اتحاد جنوبى افريقية لانخفاض هذا المعدل الى ٦٠ دولارا . وهذا المعدل لا يختلف كثيرا عما هو موجود فى غالبية جنوب شرقى آسيا كما انه يقدر بأقل من عشر دخل الفرد فى الدول الصناعية مجتمعة . وهذه الهوة السحيقة بين الدول النامية والدول المتقدمة تقدم لنا نقطة الانطلاق نسير منها على نهج الدول المتقدمة خلال السنوات القادمة . والملاحظ بصفة عامة أن الخبرة لا تغطى القطاعات الاخرى غير الزراعة والصناعة التى يدخل فيها التعدين ويبلغ دخل الفرد الصافى من مورد الزراعة فى البلاد الصناعية ضعف ما هو فى افريقية فقط على

حين أن المقارنة الماثلة في مورد الحقل الصناعي تصل الى نسبة ٢٥ : ١ وهذا البعد الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة في المجالين الزراعي والصناعي يظهر لنا بوضوح مدى الجهد المطلوب بذله لتضييق هذا البعد في القطاع الصناعي .

ولقد كان النمو في الاقتصاديات الصناعية بصورة مركبة كما انه استمر اكثر من مائة سنة ولنقل ما بين ١٨٦٠ — ١٩٦٠ فهل يمكن للدول الافريقية أن تمارس هذه التجربة وهل لابد من مضي هذه الفترة الطويلة لتحقيق نتائج مماثلة ؟

ان عدم ارتباط التنمية في افريقية بالخبرات الحالية للدول الخارجية الى حد بعيد قد يفيد في اختزال هذه الفترة الى النصف او اقل وبسبب وجود مقومات أساسية اقتصادية متوافرة لدى الدول الافريقية تستطيع ان تستكملها عن طريق سياسة مشتركة لاكتساب الخبرة الصناعية وتوفير العدد اللازم من العمال المهرة وهي الامور التي استغلت الدول الاستعمارية نقصنا فيها فسيطرت على مقدراتنا . ويمكن أن يساعد الاستيراد في زيادة امكانيات الصناعة الافريقية على انه يجب ان يتجه التوسع في الاستيراد وبصفة مستمرة الى المعدات الانتاجية التي تلازم لاقامة صناعات ثقيلة تقوم على تصنيع الخامات الافريقية . ومما يساعد على اختزال الفترة اللازمة للقارة كي تستكمل نهضتها ان التقدم العالي التكنولوجي قد بلغ مرتبة عالية من التفوق اذا احسنا الاستفادة منها فسنكون قد بدأنا صناعتنا أيضا من مركز احسن مما كانت عليه أوربا وقت ان بدأت نهضتها الصناعية .

والواقع ان تحقيق النسب المطلوبة للنمو الصناعي يعتمد في كثير من الاحيان على درجة التعاون بين الدول الافريقية الصغيرة الكثيرة فان من بين الاربعة دولة واقليم في القارة الافريقية نجد ثلاثا منها فقط هي التي يزيد عدد سكانها على عشرين مليوناً وثلاثاً وعشرين منها يسكنها اربعة ملايين نسمة واثلاً وحوالي الثلاث عشرة دولة باستبعاد الجزر الساحلية يسكنها اقل من مليون نسمة . وهذا العدد السكاني القليل مصحوبا بانخفاض دخل الفرد يوجد قيودا خطيرة على الاسواق الداخلية هذا بالإضافة الى ان الحد الأدنى للمشروع في كثير من الصناعات الحديثة يعني ان هناك طاقة كبيرة لم تستغل الامر الذي يقلل من جداوته وفاعليته في المجتمع وفي الاقتصاد وهذا كله يشير الى ان الحاجة تدعو الى ضرورة التعاون بين الدول الافريقية والى إنشاء مؤسسات صناعية مركبة يتمثل فيها التخصص البشري والآلي والاستغلال الفعال للسليم التسهيلات النقلية والخطوط الحديدية والبنوك وغير ذلك وهناك صناعات خفيفة مثل

الاغذية المحفوظة والمنسوجات وصناعة الاحذية ومواد البناء لا تستخدم فيها اقتصادات التوسع بشكل يستحق الذكر الامر الذي يدعو الى استخدام طاقتها الكاملة لتحقيق الهدف كاملا وسأتناول فيما يلى صناعات مختارة تجرى فى القارة الافريقية على راسها صناعة الحديد والصلب .

الحديد والصلب :

فى سنة ١٩٦٠ استخرج ١٥٤٠ مليون الطن المترى من خام الحديد ذات نسبة عالية فى القارة الافريقية . وتعتبر ج . ع . م (مصر) والجزائر واتحاد جنوبى افريقية وليبيريا والمغرب وسيراليون وتونس وغينيا وانجولا هى البلاد الرئيسية المنتجة للحديد . ومن ناحية التوزيع الاقليمى للانتاج نجد ان دول شمالى افريقية وغربها تأتى على راس المنتجين ويلها اتحاد جنوبى افريقية . وهناك منتجون آخرون اقل حجما فى جنوب ووسط افريقية .

الاقليم	انتاج الحديد الخام بالطن المترى	النسبة المئوية للانتاج الكلى	نسبة الحديد فى الخام
شمالى افريقية	٦٣٠٠	%٤١	٤٨ — %٦٠
غربى افريقية	٥٢٤٨	%٣٤	٥٣ — %٦٨
جنوب ووسط افريقية (باستثناء اتحاد جنوبى افريقية)	٨١٧	%٥	٥٥ — %٥٦
اتحاد جنوبى افريقية	٣٠٧١	%٢٠	%٦٢

هذا وقد قدر الموجود فى غينيا من احتياطي الحديد بحوالى ٢٥٠٠ مليون طن تصل فيها نسبة الحديد الى %٦٠ والمرجح ان ليبيريا لديها احتياطي حوالى الف مليون طن بالنسبة نفسها . وتختلف الاحتياطيات الموجودة فى اقليم غربى افريقية من موريتانيا الى الكونجو (برازافيل) من بلد الى آخر وسوف تزيد قائمة الدول المنتجة للحديد فى غربى افريقية الى احد عشر بلدا بعد ما كانت ثلاثة بلاد فقط فى سنة ١٩٦٠ . والمنتجون الجدد يضمون نيجيريا والنيجر وموريتانيا وغانا وجابون والكميرون والسنغال والكونجو (برازافيل) .

ويلاحظ على الحديد الافريقى انه فى الغالب ذو نسبة عالية عما

هو موجود في دول أوربا كما أنه يماثل أن لم يفق حديد النرويج والسويد والاتحاد السوفيتي . ويصدر حوالي ٧٢٪ من الانتاج الى بريطانيا والمانيا الغربية وأمريكا وهولندا والباقي يصدر الى بلاد أخرى .

هذا وسوف يصل انتاج اتحاد روديسيا ونياسالاند من الصلب الى مليون ونصف مليون طن ، كما ينتظر أن يصبح اتحاد جنوبي افريقية دولة مصدرة للصلب بما مقداره مليون ونصف مليون حوالي ١٩٧٢ — ١٩٧٥ . هذا وقد وضعت ج . ع . م (مصر) في خطتها انتاج ٧٠٠٠٠ طن من الواح الصلب و ٢٥٠٠٠ طن من الألواح للتصفيخ . وفي أجزاء أخرى من القارة تضيق استخدامات الحديد والصلب ولو أنها تتجه في غالبيتها الى توسعة الاستخدامات .

وبالنسبة الى شمالي افريقية تعتبر مصر هي المنتج الوحيد ويجري فيها التوسع بشكل معقول في هذا الميدان . أما في الجزائر فانه يجري انشاء مصنع سيتم في ١٩٦٤ لينتج ٥٠٠٠٠ طن من الصلب غير النقي والمقدر أن يرتفع انتاجه الى مليون طن وتجرى خطوات متقدمة لبناء مصنع في المغرب .

أما بالنسبة لشرقي افريقية فانه لا يوجد في الوقت الحاضر صناعة متكاملة للحديد والصلب ولا تفيد المعلومات بسرعة قيام صناعة الحديد والصلب في هذه المنطقة ولكن في غربي افريقية تجري أعمال تطويرية قليلة صغيرة في نيجيريا والنيجر وغانا غير أن التفكير الحاضر حول ايجاد صناعة لحديد والصلب بشكل متوسع لا يزال في مراحله الاولى .

ومن جهة أخرى تعتبر مناجم افريقية الجنوبية هي أكثرها استخداما وتصنيعا على أنه من الناحية الاقليمية يعتبر غرب وشرقي افريقية من بين المناطق القليلة الهامة في انتاج الحديد . وبالنسبة لانتاج الرصاص فان هناك احدى عشرة دولة افريقية تنتجها ولكن سبعا منها فقط هي افريقية الجنوبية الغربية والمغرب وتونس واتحاد روديسيا ونياسالاند والجزائر واكونجو (برازافيل) وتنجانيقا تنتج أكثر من ١٠٠٠ طن متري . ونجد المغرب من بين هذه الدول السبع تنتج وحدها من هذه الكمية ٤٤٪ وافريقية الجنوبية الغربية ٣٠٪ وتونس ٩٪ وتصل الدول السبع كلها الى أكثر من ٨٠٪ من الانتاج الكلي للقارة الافريقية .

البتترول :

وننتقل الى انتاج البترول في افريقية فنورد هذا الجدول الذي يوضح لنا التقدم المطرد سنة وراء الاخرى ولو أن نسبة الانتاج الى مجموع

الانتاج العالمى لاتمثل الا حصة ضئيلة الا انه يلزم مع ذلك السعى للاستفادة من هذا النوع من الوقود هذا عدا طبعاً استخداماته الكثيرة الاخرى فهو يدخل فى كثير من الصناعات التى قد لا يتصور الكثيرون انه يدخل فى تصنيعها مثل الصابون والعطور والورق وفى صنع بعض المواد الغذائية والمطاط والاسمدة الكيماوية والاقمشة وتبليط الطرق والسقوف والطلاء والفرقعات وتصدير البترول الى الخارج ليكرر ثم يعاد تصديره اليها ثلثية بأعلى الاسعار . ولذا وجب ان تعمل الدول الافريقية المنتجة للبترول على اقامة المصافى توطئة لقيام بعض الصناعات المرتبطة به مما اوضحناه بعاليه . وهذا الكلام لا يعنى عدم قيام مصاف بالمره فالجمهورية العربية المتحدة (مصر) اقيمت فيها مصاف ذات كفاية عالية كما يجرى توسيعها وزيادة طاقتها الانتاجية ، الا انه مع ذلك يجب نشر هذه المصافى فى الدول الافريقية المنتجة للبترول الخام . وتبين لنا ضالة المقدار المكرر من البترول فى افريقية بالقياس لقارة اخرى مثل أمريكا الشمالية وفى افريقية سنة ١٩٦٠ - ٣٢٩٠٠ برميل يوميا فى حين ان فى أمريكا الشمالية ١٠٠ر١٨٠ر١٠٠ برميل يوميا . وتصنيع البترول له فوائد كثيرة للاقتصاد والمجتمع ففيه توفير للقطاع الاجنبى المستخدم فى استيراده مكررا وزيادة القوة العاملة فى هذا القطاع الانتاجى وقيام صناعات جديدة لم تكن قائمة من قبل كما ان فيه ابتعادا عن السيطرة الاستغلالية التى تمثلها الدول المستثمرة او الاسواق المستوردة .

انتاج البترول الخام فى افريقية (بالالف طن متري)

البلد	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
ليبيا	٧٠٠	٩٢٥٠	
الجزائر	٨٨٠٠	١٥٦٣٨	٢٠٤٠٠
المغرب	٩٢	٨٠	١٣٠
مصر	٣٣١٩	٣٧٦٦	٤٢٠٠
نيجيريا	٨٦٦	٢٢٩٢	٣٣٠٠
انجولا	٦٦	١٠٤	٥٠٠
جابون والكونجو (برازافيل)	٨٥٢	٨٧٧	٩٥٠
اتحاد جنوبى افريقية	٣١	—	—
افريقية	٤٠٢٦	٢٣٤٥٧	٣٨٨٣٠
العالم بالمليون طن	١٠٧٦	١٠١١٨	١٢١١
النسبة المئوية الى الانتاج العالمى	١ر٣	٢ر١	٣ر٢

ونلاحظ من هذا الجدول في النهاية أن مناطق البترول تكاد تتوزع في أنحاء القارة فنجدها في شماليها في ليبيا والجزائر والمغرب ومصر وفي غربي افريقية في نيجيريا وبلاد الساحل الغربي في انجولا وجابون والكونجو (برازافيل) وفي الجنوب في اتحاد جنوبي افريقية . وأنه يمكن الاستفادة من هذا التوزيع بربط الدول الافريقية غير المنتجة بشبكة من الناقلات أو الانابيب مع الدول المنتجة ومدها بالبترول المكرر . ولو أن طبيعة الأرض من صحراوية الى غابية قد تعوق عملية مد الانابيب ولكننا رأينا الولايات المتحدة تمدها من مناطق الانتاج في السعودية عبر الصحراء الى ساحل البحر المتوسط الشرقي ولا شك أن قيام تعاون افريقي مشترك خلال السوق الافريقية ووضع خطة موحدة لاستخراج البترول والكشف المستمر عن مناطق جديدة واقامة المصافي سيمنح الدول الاعضاء من الاستفادة الكاملة من تلك الطاقة .

الصناعات التحويلية :

أما فيما يختص بالصناعات التحويلية في افريقية فلها تشتمل على الانتاج في المصانع والانتاج اليدوي ويقسم الانتاج اليدوي الى فرعين الاول هو الحرف اليدوية الحديثة أو شبه الحديثة والآخر هو الحرف اليدوية التقليدية التي تخصص عادة لاستهلاك الوطنيين وهي على هذا تمثل النمط التقليدي للاستهلاك وتتضح فيها كذلك المهارة الفنية الافريقية وبرغم أن هذه الحرف تمارس في كل أنحاء القارة فإن الانتاج التخصصي الذي يستهدف البيع لا يوجد على نطاق واسع الا في المناطق الحضرية وخصوصا في شمالي افريقية التي يعمل فيها عدد كبير من الناس في تلك الحرف أما في الجنوب فهي بدائية في الغالب ولا تتميز كثيرا عن بدائية الزراعة التقليدية الا في بعض أجزاء غربي افريقية .

وهناك صفة تشترك فيها جميع البلاد الافريقية بغض النظر عن درجة تقدمها هي التركيز الشديد للصناعات التحويلية في مركز أو عدة مراكز حضرية أو حواها . ففي مصر مثلا يقع حوالى ثلثى تلك المنشآت في القاهرة والاسكندرية ولو أنه مما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الدولة أخذت بسياسة التوزيع المبنى على التخصص الداخلى لرفع العمالة وزيادة الرخاء ولتعالج من جهة أخرى موضوع الهجرة من الريف سعياً وراء العمل في المصانع وتستخدم المنشآت الصناعية نصف عدد الايدي العاملة كما تنتج نصف القيمة المضافة في الصناعة التحويلية . وفي المغرب أيضا يقع حوالى ٧٠٪ في الدار البيضاء أو حولها وتعتبر صناعة

التجارب وحفظ الأطعمة هي الصناعة الهامة الوحيدة التي حققت اللامركزية بانتشارها على امتداد ساحل البحر وفي روديسيا الجنوبية تقع معظم المصانع في سالسبورى وبولا وأبو والمدن الصغيرة الواقعة بينهما . كما تتركز صناعات الكونجو بصورة شديدة في جادوتفيل واليزابيثفيل . ورغم أن الصناعة في اتحاد جنوبى افريقية منتشرة على نطاق واسع فإن نموها يتركز الى حد ما في عدد من المراكز الحضرية الرئيسية أو حواليها هي مدينة الكاب، وليمونت لندون وبورت اليزابيث في إقليم الكاب وديريان في اناتال وجوهانسبرج وبوريتوريا في الترنسفال .

صفة أخرى تشترك فيها معظم البلدان وهي أن معظم مشروعاتها أنشئت برعوس أموال أجنبية ورجال أعمال وفتنين أجانب . ويقتصر دور الوطنيين الرئيسى في هذا القطاع كما في قطاع التعدين كما سافرى على انهم مصدر اليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة ويختلف نشاط المنشآت الوطنية في الصناعة التحويلية من بلد الى آخر علاوة على أنها تقل في العدد أو في الحجم عن المنشآت الأجنبية . ولقد نمت الصناعة التحويلية الوطنية نموا ملحوظا في بلاد شمالى افريقية وخصوصا ج . ع . م (مصر) التي يملك فيها المواطنون معظم المنشآت الصناعية أما في الجنوب فنطاقها أضيق وطاقتها اقل كما أنها حديثة الظهور وليست بذات أهمية كبيرة الا في بضعة بلاد مثل نيجيريا وغانا.

وصفة ثالثة مضافة يشترك فيها عدد كبير من البلاد الافريقية هي ان الحكومات تشترك اشتراكا مباشرا في الصناعة التحويلية . ويلاحظ أن اشتراك الحكومة ايا كانت صورتها يكاد يقتصر على المشروعات ذات الاهمية القومية بوجه عام . ولكن هذا الاشتراك واليادين المختلفة التي تدخلها تتفاوت من بلد الى آخر وتتوقف الى درجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادى في هذا البلد . ففي ج . ع . م (مصر) واتحاد جنوبى افريقية يكاد انتاج الصناعة التحويلية فيها يقتصر على المواد والسلع الانتاجية مثل صناعة الحديد والصلب والفوسفات والسماد والمبيدات الحشرية والزيوت ومنتجات البترول ومعدات النقل والذخيرة . على حين نجد أن اشتراك حكومة اتحاد روديسيا ونياسالاند في الصناعة يقتصر على دخول اليادين التي لم تفاج في اجتذاب رأس المال الخاص اليها مثل انتاج السكر والاسمنت ولكن هذه الصناعات سرعان ما تنقل الى القطاع الخاص بمجرد ثبات قدمها . وفي نيجيريا تساهم الحكومة في المنشآت التى تتولى انتاج الأغذية والمعلبات والمواالح والسلع الاستهلاكية غير المستديمة كالاثاث والمطاط والسلع الانتاجية كصناعة السفن النهرية .

وقد أمكن تقدير القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى جميع القارة فى سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار . وقدر عدد العاملين فى القطاع بمليونين .

وتمثل الصناعة التحويلية فى ج . ع . م (مصر) والمغرب والجزائر واتحاد روديسيا ونياسالاند مركزا متوسطا فى هيكل الاقتصاد فله برغم قيام صناعة تحويلية فى هذه البلاد تتميز بقدر غير قليل من التنوع تشتمل السلع الاستهلاكية غير المستديمة ومواد البناء وبعض المنتجات والمواد الكيماوية والبتروولية فان هناك مع ذلك وجوها اكبر من النشاط المتقدم لم تطرق بعد ومثال ذلك أن صناعة المعدات الثقيلة والآلات وغيرها من المنتجات الفلزية كان نصيبها من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى السنوات الاخيرة ٧٪ فى مصر ، ٨٪ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ١٦٪ فى المغرب . وهيكل الصناعة التحويلية نفسه يتفاوت ويختلف الى حد ما من بلد لآخر وذلك من حيث السلع المنتجة ففى مصر مثلا تغلب صناعة المنسوجات على الفئات الاخرى وتساهم بما يزيد على نصف القيمة المضافة وتجدر الاشارة الى سياسة توسيع أنواع الانتاج وفى الجزائر والمغرب تمثل الاغذية والمشروبات والتبغ الفئة الرئيسية . أما فى بقية بلاد القارة فما زالت الصناعة التحويلية تحتل مكانا ضيقا فى القطاع الانتاجى فعدد المنشآت الصناعية قليل ، ويغلب على الانتاج السلع الاستهلاكية وبسطة عملياتها الصناعية نسبيا . كما ان صناعة مواد البناء واصلاح الآلات لا تزال تعتبر مبتدئة هناك فهى ترتبط بالتوسع العمرانى من جهة وبازدياد المعدات والآلات وغير ذلك من السلع الاستهلاكية المستديمة والمعدات الانتاجية من جهة اخرى .

ويلاحظ ان هناك نواقص فى المادة الخام تختلف من بلد لآخر وتكاد تكون كلها من خارج القارة وقد توجد أحيانا فى القارة ذاتها ثم ادخلت فى مبادلات تجارية ثلاثية بل ويحتمل ان يكون العدد الاكبر من الواردات المستخدمة فى الصناعة التحويلية فى افريقية يتألف من مصنوعات وسيطة أى من سلع غير نهائية . والفرق بين السلع الوسيطة والنهائية يحدده الاستعمال وليس الخاصية الطبيعية فالسكر المكرر مثلا يعتبر سلعة نهائية بالاستهلاك المباشر وهو يكون سلعة وسيطة اذا دخل فى صناعات مثل الحلوى .

وهناك عدد من العوامل الاقتصادية والفنية يتوقف عليها امكان انتاج هذه السلع محليا ومن المواد الخام المحلية ومداه مثل صناعة بعض

المنسوجات من القطن المحلى وقد تكون مجزية اقتصاديا فى حين أن صناعة بعض السلع الوسيطة الفلزية من الفلزات المحلية قد لا تكون كذلك .

ثم يجب أن نشير الى ميزة هامة فى الصناعات التحويلية هى ان التوسع فيها لا يؤدى الى زيادة الدخل والانتاج فيه والى انخفاض نسبة واردت السلع النهائية فقط بل انها تعمل كذلك على تشجيع قطاعات الاقتصاد الاخرى بما يولده من طلب على منتجاتها اذا انتعش الدخل .

وينبغى عند تقدير الصناعة التحويلية تقديرا عاما ان ينظر الى الانتاج فى علاقته بالمستهلك المحلى فضلا على التجارة الخارجية كما ينبغى ان نجعل التقدير منصبا على القيمة المضافة بوساطة الصناعة التحويلية الى السلع المصنوعة لا على أساس القيمة الاجمالية لهذه السلع .

التعدين

أرجو يا سيدى القارىء ان أكون قد تمكنت بعد هذه الاقلاضة من طرق مختلف العوامل التى تتعلق بقطاعى الزراعة والصناعة وتؤثر فيهما بشكل مرضى كلف .

وانتقل الى الكلام عن قطاع أساسى فى الاقتصاد الإفريقى وهو التعدين وأول ما نلاحظه فى هذا القطاع انه القطاع الاقتصادى الإفريقى الوحيد الذى يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى وكان لا يزال احد العوامل التى أدت الى ظهور هذا النوع من الاقتصاد فى أنحاء كثيرة من القارة كما انه افضل القطاعات تنظيما وأوفرها تجهيزا وقد أنشئ أصلا بقصد الانتاج التصديرى ومن هنا سيطرت عليه رعوس الاموال الأجنبية فى الغالب .

وقد كان متوسط القيمة الاجمالية للانتاج المعدنى فى افريقية فى الفترة من عام ٥٥ — الى عام ٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار سنويا . ويساهم الذهب والنحاس بنسبة ٥٣٪ من هذا المجموع والماس بنسبة ٨٪ منه . وهناك تسعة معادن أخرى تساهم هى الأخرى بنسبة ٣٠٫٨٪ ويوجد كثير من هذه المعادن متجاورا فى طبقات واحدة فتسهل عملية استخراجها معا ومن أمثلة ذلك الذهب والاورانيوم فى جنوبى افريقية والكوبالت والنحاس فى افريقية الوسطى والرصاص والزنك فى شمالى افريقية وافريقية الجنوبية الغربية والقصدير والولفرام ومعادن أخرى فى الكونجو والقصدير والكولومبيت فى نيجيريا .

ويساهم اتحاد جنوبى افريقية بحوالى ٤٢٫٦٪ من الانتاج التعدينى فى القارة واتحاد روديسيا ونياسالاند يساهم بنسبة ١٧٫٦٪ والكونجو بنسبة ١٥٫٩٪ منه . ومع ان بقية بلاد القارة تساهم جميعها بما لا يزيد عن ٢٤٪ من مجموع الانتاج فان نصيبها من انتاج بعض المعادن اكبر من ذلك

بكثير فهي تساهم بنسبة ١٠٠٪ من انتاج البوكسيت والفناديوم ، و ٩٨٪ من الفوسفات ، ٩٣٪ من ركاز الرصاص ، ٨١٪ من ركاز الحديد ، ٥٦٪ من ركاز المغنسيوم ، ٤٥٪ من ركاز الزنك ، ٣٨٪ من ركاز القصدير ولكن القيمة الاقتصادية لمعظم هذه المعادن ضئيلة بالمقياس الى اهمية الذهب والنحاس واهم البلدان الصغيرة هي المغرب وغانا وأفريقية الجنوبية الغربية اذ تبلغ قيمة ما تنتجه ٥٥٪ من مجموع انتاج هذه المجموعة الصغيرة .

هذا وقد كان دور الاجانب فى امداد صناعة التعدين برأس المال اكبر منه فى أى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد النقدى . ويقتصر دور الوطنيين فى حقل التعدين فى الغالب على انهم مصدر اليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة وهم يكملون أولئك الاجانب الذين يشرفون على التنظيم والادارة والعمليات الفنية . ويسمح التعدين بتوظيف حوالى مليون شخص منهم ٩٠٪ أو اكثر من الوطنيين . والعجيب أن الشركات والاستثمارات الاجنبية لا تسعى البتة الى اتباع سياسة متدرجة لتدريب الوطنيين على العمليات الفنية كخطوة أولى تتبعها بالتدريب على الاعمال الادارية . وهى هنا لاتعنى ولا تستحق من هذه النسبة العالية من العمال الافريقيين الذين يعيشون فى ظل أقسى الظروف العملية والمعيشية نتيجة الاجور الضئيلة التى يتقاضونها . . . ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن الحكومات الاستعمارية التى لا تزال جائئة بظلمها البغيض على بعض الاوطان الافريقية تحمى هذه الاستثمارات بما لديها من سلطات ديكتاتورية . وهذا يدعو بالضرورة الى التعاون فى طرد المستعمر المقتصب وطرق كل السبل لتحقيق ذلك . وفى سنة ١٩٥٧ بلغ مجموع الاجور فى قطاع التعدين حوالى ٥٠٠ مليون دولار نصيب الاجانب منها حوالى ٦٠٪ وعلى هذا يصبح متوسط دخل الفرد الوطنى ٢٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار سنوياً للفرد الاجنبى وهو فرق كبير فى الواقع يبرز خطورة الاوضاع السائدة فى هذا القطاع الذى لا يستطيع الوطنى ان يستفيد فيه من ثروات بلاده الطبيعية ، وخطر خروج تلك الثروات على الكيان الاقتصادى الوطنى . ونحن نعلم جيداً مقدار ضالة نصيب الحكومات الوطنية فى ارباح الاستثمارات الجارية الامر الذى يقتضى ضرورة تعديلها بما يحقق لها نصيباً مجزياً منها كخطوة أولية .

وهناك ملاحظة فى هذا القطاع هى أن الدولة لاتضطلع الا فى حالات قليلة بدور مباشر فى الاستغلال الفعلى للموارد المعدنية لكن دورها فى التمهيد لاثماء عمليات التعدين وتشجيعه بارز وظاهر وذلك بما تجريه

من أبحاث جيولوجية وتعدينية ومن توفير وسائل النقل . وهي كذلك تساهم بالاكتتاب فى أسهم منشآت التعدين مثلما فى ج . ع . م (مصر) والكونجو . ونقطة أخرى هامة هى أن الاختيار بين الأساليب الفنية والآلات من جهة وبين اليد العاملة من جهة أخرى قد أدى الى الإسراع بإدخال الآلات فى المناجم الحديثة نظرا لعدم معرفة مدى توفر اليد العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة مستقبلا . المشكلة نفسها واجهها اتحاد جنوبى افريقية حيث أدت المنافسة على طلب هؤلاء العمال الى قيام مشكلة فى وجه عمليات تعدين الذهب فعولج الأمر باستخدام الآلات .

ويرتبط الهيكل الاقتصادى للتعدين فى مجموعه بعدد من العوامل التعدينية الفنية والتنظيمية والسياسية التى نلاحظ تفاوتها واختلافها من بلد لآخر فمن ذلك أن هناك رواسب معدنية فى الصخور الصلبة تتطلب التعدين فى باطن الأرض . والرواسب القريبة من سطح الأرض يستخدم فيها الاستخراج السطحى المكشوف كما أن هناك رواسب فى قاع الأنهار فى الرمل والحصى تستخدم فى استخراجها الكاسحات وغيرها . وعلى أساس هذه الاختلافات تختلف الطرق المستخدمة فى عمليات التعدين . وهى أيضا تختلف باختلاف درجة التقدم فى عمليات التعدين فقد ينقلب التعدين السطحى الى تعدين جوفى بعد استنفاد الرواسب السطحية .

وننتقل الى عمليات الانتاج المعدنية فى القارة . فنقول : انه فى سنة ١٩٣٨ أنتج ٩٧٪ من انتاج العالم من الماس و ٩٥٪ من الكوبالت و ٤٦٪ من الذهب و ٤٠٪ من الكروم و ٣٥٪ من المنجنيز و ٢١٪ من النحاس و ١٢٪ من القصدير و ٦٪ من الحديد و ٢٪ من الفحم والتنجستن . وقد زاد اتساع النشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية بعد الحرب الأمر الذى أدى الى اتساع وتقوية مركز القارة كمنتج عالمى لهذه المعادن . وفى سنة ١٩٥٠ كان انتاج افريقية يمثل ٥٢٪ من انتاج العالم فى الكروم والمنجنيز و ٢٢٪ من النحاس و ٥٦٪ من الذهب و ١٣٪ من القصدير . هذا وقد زاد انتاج الماس والفوسفات والكوبالت والفضة والاسبستوس (أمينت) بصفة عامة غير أن نصيب افريقية فى الانتاج العالمى لهذه المعادن قد انخفض كما أن حجم الانتاج فى الفترة من عام ١٩٤٨ — الى عام ١٩٥٠ فى جميع البلاد الافريقية كان أكبر بكثير مما كان عليه فى سنوات ما قبل الحرب واستمر هذا الاتجاه الصعودى بصفة عامة كما زادت سرعته ..

وقد ازداد انتاج المعادن فى الفترة بين ١٩٥٠ — ١٩٥٣ فى الكونجو وروديسيا الشمالية والجنوبية واتحاد جنوبى افريقية بنسبة ٣٪ أما فى

الفترة بين ١٩٥٣ — ١٩٥٧ فقد حدثت زيادات أيضا ولكنها أبطأ في نسبتها . فقد بلغت في الكونجو ١٤٪ و ٢٠٪ في اتحاد روديسيا ونيلاسالاند و ٢٤٪ في اتحاد جنوبي افريقية . وفي دول شمالي افريقية حدثت تطورات مماثلة بين سنتي ٤٨ — ١٩٥٣ وانخفض انتاج المعادن في الجزائر بعد سنة ١٩٥٥ بسبب اشتداد معركة الاستقلال هناك والتركيز على العمليات الحربية وما كانت تتكفله من نفقات طائلة وأثرت بغير شك في حجم المال المنفق على الاستثمار التعديني .

جدول

الارقام القياسية لتطور انتاج المعادن الرئيسية متوسط

٤٨ — ٥٠ = ١٠٠

المعدن	مستوى الانتاج	
	متوسط ٣٧ — ١٩٣٨	٥٥ — ١٩٥٧
النحاس	٩١	١٥٥
المنجنيز	٦٨	١٣٦
الحديد	٩٦	١٨٨
الرصاص	٥٦	٢١٣
الزنك	٣١	٢٢٤
القصدير	٩١	١١٢
البوكسيت	—	٤٠٤
الكروم	٥٤	١٤٥
الكوبالت	٥٥	١٩٦
الاسبيستوس	٢٩	١٦٤
الفوسفات	٧٢	١٦٧
الذهب	١٣٢	١٢٠

وقد كان انتاج المعادن الفلزية باستثناء الذهب في افريقية عموما في الفترة من عام ٤٨ — ١٩٥٠ أعلى بكثير مما كان عليه في سنوات ما قبل الحرب ثم ارتفع منذ ذلك الحين ويسرعة . ففي السنوات الواقعة بين فترة عام ٤٨ — ٥٠ وفترة عام ٥٥ — ٥٧ مثلا ارتفع انتاج النحاس بنسبة ٥٥٪ والمنجنيز بنسبة ٣٦٪ والكروم بنسبة ٤٥٪ والذهب بنسبة ٢٠٪ في حين ارتفع انتاج الكوبالت والحديد والفوسفات والاسبيستوس بنسبة ٩٦٪ و ٨٨٪ و ٦٧٪ و ٦٤٪ على التوالي . وكانت الزيادة في انتاج البوكسيت على أشدها فهو لم يبدأ انتاجه بصورة متوسطة الا في اثناء

الحرب ، وقد زاد في فترة عام ٥٥ — ٥٧ أربعة أضعاف مستواه في فترة عام ٤٨ — ٥٠ . كما ارتفع انتاج الرصاص والزنك وبلغ أكثر من ضعف ما كان عليه في الفترة نفسها .

ويعزى التوسع في انتاج المعادن الى عدة عوامل . ففي المناطق التي يستخرج منها بسهولة أولا يتطلب استغلالها سوى استثمارات قليلة كان الفضل في الزيادة راجعا الى زيادة عدد المشتغلين بالتعدين سواء كانوا مستغلين أو عمالا . وينطبق هذا على الماس في غربي افريقية . أما المناطق التي تتطلب استثمارات كبيرة فقد كان التوسع في الانتاج يرجع في معظمه الى تحسين وسائل التعدين باستخدام الآلات الذي اقترن بانخفاض عدد الايدي العاملة وخصوصا غير الماهرة وارتفاع عدد الاخصائيين الاجانب ففي غانا مثلا اقترن انخفاض عدد العمل بزيادة نسبة الاجانب .

ثم ان التوسع تحدده الى درجة ما العوامل الخارجية مثل عدم وجود مرافق نقل تربط ما بين المناجم ومناطق الشحن وشوهد هذا في اتحاد روديسيا ونياسالاند ، اذ كان عدم كفاية عربات السكك الحديدية من العوامل التي أثرت في الانتاج . وقد عالجت بعض شركات التعدين تلك المشكلة بأن أقامت خطوطا حديدية خاصة بها كما في سيراليون وليبيريا . أو بالمساهمة في توسيع شبكة الخطوط الحديدية مثل ما شاهدناه في اتحاد روديسيا ونياسالاند .

وسأحاول أن أقدم موجزا لتطور انتاج بعض المعادن الرئيسية في القارة الافريقية بحيث يتضح موقف القارة ومركزها الى الانتاج العالي .

الذهب :

نفينا يختص بالذهب كان انتاجه في الفترة من عام ٤٨ — ١٩٥٠ يقل بمقدار الربع عما كان عليه في الفترة من عام ٣٧ — ١٩٣٨ . ولم يرتفع انتاج الذهب بين فترة عام ٤٨ — ١٩٥٠ وفترة عام ٥٥ — ١٩٥٧ الا بنسبة ٢٠٪ ولذلك فقد ظل دون المستوى الذي بلغه قبل الحرب بسبب ارتفاع نفقات الانتاج واستقرار سعر الذهب في الاسواق ، العالمية . وحاولت بعض الحكومات علاج ذلك بتعديل أنظمة الضريبة المفروضة على الشركات أو بمساعدة الشركات وتقديم المعونات لها . وقد ارتفع انتاج الذهب في اتحاد جنوبي افريقية بنسبة ٥٠٪ اي من ٣٦٢ طنا في سنة ١٩٥٠ الى ٥٣٠ طنا في سنة ١٩٥٧ . ويقدر قيمة احتياطي الذهب القليل للاستغلال المجزى هناك بما يزيد على ٦٦٣٦ مليون جنيه استرليني . وقد ظل انتاج الذهب في غانا ثلثا تقريبا منذ انتهاء الحرب

برغم اغلاق احد المناجم الرئيسية ولو ان هذا فى حد ذاته يعنى ضمنا ارتفاع الانتاج فى المناجم المتبقية وظل الانتاج كذلك ثابتا نوعا ما فى اتحاد روديسيا ونياسالاند منذ سنة ١٩٥٠ وسجل انتاج الكونجو زيادة بطيئة ولكنها مطردة والانتاج الآن اعلى بنسبة ١٠٪ عما كان فى سنة ١٩٥٠ . ولم يطرأ بالمثل تغير يذكر على انتاج تنجانيقا من الذهب . ومن جهة اخرى انخفض الانتاج كثيرا منذ سنة ١٩٥٠ فى افريقية الغربية و افريقية الاستوائية .

الماس :

وبالنسبة للماس زاد انتاجه منذ انتهاء الحرب الثانية فى القارة بمجموعها وبلغ فى الوقت الحاضر نسبة اعلى بكثير مما كان عليه قبل الحرب . وقد استمر الطلب على الماس فى الازدياد منذ سنة ١٩٥٠ حتى الآن . كما ارتفعت مبيعاته وتزيد الآن بنسبة ٥٠٪ تقريبا عن سنة ١٩٥٠ وكان توسع الكونجو فى انتاج الماس يفوق غيرها من بلاد القارة فقد تجاوزت الزيادة خمسة ملايين قيراط منذ سنة ١٩٥٠ ويستثمر فى عمليات الانتاج منذ سنة ٤٩ حوالى ٢٠٠ مليون فرنك سنويا . وفى اتحاد جنوبى افريقية زاد الانتاج بنسبة ٥٠٪ تقريبا بين سنة ٥٠ - ١٩٥٧ والاحجار الكريمة تمثل نسبة كبيرة ويصل الانتاج الآن مليون قيراط تقريبا وتعد غانا ايضا من الدول الرئيسية المنتجة للماس وزاد انتاجها منذ ١٩٥٠ الى حوالى ثلاثة اضعاف ما كان عليه . كما ارتفع انتاجه ايضا فى انجولا بنسبة ٤٠٪ تقريبا بين عامى ٥٠ و ٥١ وظل ثابتا نوعا حتى ١٩٥٧ . ثم ارتفع بعدها مرة اخرى بنسبة ١٧٪ . وفى سيراليون انخفض الانتاج تدريجيا حتى ١٩٥٤ . وبرغم انتعاشه فقد ظل فى عام ١٩٥٦ اقل من مستواه فى سنة ١٩٥٠ ثم زاد الانتاج فى عام ١٩٥٧ بنسبة ٣٠٪ عنه فى عام ١٩٥٠ . اما فى تنجانيقا فان الزيادة فى انتاج الماس بين عام ٥٠ - ١٩٥٧ وقدرها ٤٥٪ ، يمكن ارجاعها الى اكتشاف واستغلال منجم وليامز الذى زادت قيمة انتاجه فى عام ١٩٥٧ بما يزيد على ثلاثة ملايين جنيه استرلينى . وفى افريقية الغربية تجاوز الانتاج فى عام ١٩٥٠ ضعف ما كان عليه ويقدر الاحتياطى هناك بحوالى مليونى قيراط . اما فى افريقية الاستوائية فقد انخفض الانتاج بسبب استنفاد الرواسب تدريجيا ولكن المعتقد ان الرواسب الغرينية المعروفة موجودة بما يكفى لابقاء الانتاج على مستواه الحالى عددا من السفين . وليبيريا تصدر لأوروبا خاصة غير ان الماس يدخل الى ليبيريا من غينيا وسيراليون خاصة وعلى ذلك يكون الرقم المصدر اعلى من كمية الانتاج الفعلية هناك .

النحاس :

أما بالنسبة للنحاس فقد سجل انتاجه بين عامي ٥٠ - ٥٤ زيادة قدرها ٣٢ ٪ أي أكثر من النسبة التي زاد بها بين عامي ٥٤ - ٥٧ وهي ١١ ٪ ويعتبر اتحاد روديسيا ونياسالاند أكبر منتج للنحاس في القارة الأفريقية ويتجاوز انتاجه في الوقت الحاضر نصف الانتاج الكلي وقد زاد الانتاج باطراد منذ سنة ١٩٥٠ ويزيد الآن بنسبة ٥٠ ٪ عما كان في تلك السنة . وبلغ مجموع الاستثمارات ١٥٠ مليون جنيه استرليني والمنتظر برغم هذه الزيادة المطردة في الانتاج أن يظل الاحتياطي المعروف في منطقة حزام الماس مدة طويلة . وقد قدر الاحتياطي في عام ١٩٥٨ بحوالي ٦٦٢ مليون طن أي حوالي ٢٠ ٪ أو ٢٥ ٪ من الاحتياطي العالمي . والمعتقد أن يستمر الاستغلال حوالي ٥٠ سنة إذا علمنا أن معدل انتاجه الحالي ١٨ مليون طن في السنة . وفي الكونجو المنتج الرئيسي الآخر الوحيد للنحاس في القارة ارتفع انتاجه بنسبة ٥٠ ٪ أي من ١٧٦٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٦ ولكنه انخفض بعد ذلك . وقد أدت زيادة استخدام الآلات إلى حدوث زيادات كبيرة في الانتاج . وبرغم أن احتياطي كاتنجا (٤٠ مليون طن) يقل كثيرا عن احتياطي حزام النحاس في روديسيا الشمالية ونياسالاند والكونجو معا حوالي ١٠ ٪ من انتاج النحاس في أفريقية وينتج الباقى في اتحاد جنوبي أفريقية وأفريقية الجنوبية الغربية وأنجولا وقد زاد انتاج هذه البلاد بحوالي ٧٠ ٪ منذ ١٩٥٠ وظهر انتاج النحاس في أوغندا وأخذ يتزايد منذ ١٩٥٧ . ويقدر الاحتياطي بحوالي ١٧ مليون طن .

البوكسيت :

وفيما يتصل بالبوكسيت فإن غينيا وغانا تعتبران البلدين الرئيسيين المنتجين له في القارة ويقارب انتاجهما ٤٠٠٠٠٠ طن و ٢٠٠٠٠٠ طن على التوالي . ويقدر الاحتياطي في غينيا ١٥ بليون طن واحتياطي غانا بما يزيد على ٢٠٠ مليون طن .

الحديد :

أما عن الحديد فتعتبر الجزائر والمغرب وليبيريا وجنوبي أفريقية هي المراكز الرئيسية لانتاج الحديد . كما تعد سيراليون ومصر من البلدان الرئيسية المنتجة له . وقد تقلب الانتاج في الجزائر في السنوات الأخيرة بين ١٣ مليون و ١٩ مليون طن وتقدر الرواسب بما يزيد على ١٠٠ مليون طن . وتقع أغلب مناطق استخراج الحديد بالقرب من الحدود التونسية . وفي منطقة تندوف في الجزائر توجد رواسب تزيد على ٤٠٠

مليون طن ويتجه التفكير لإنشاء صناعة الحديد والصلب في بونه كما زاد الإنتاج في المغرب بمقدار الثلث تقريبا بين عامي ٥٠ - ١٩٥٧ ولكنه عاد فأنخفض سنة ١٩٥٨ . ويقدر الاحتياطي في بومي هيلز ٣٠٠ مليون طن كما اكتشفت طبقة رسوبية جديدة في ليبيريا في مناطق الحدود مع غينيا في نيمبا هيلز تحتوي على ٢٠٠ مليون طن ويجري اكتشاف طبقات جديدة في مناطق باساهيلز وبوتو وبالقرب من نهر مالو وحدود سيراليون شمالي بومي هيلز وفي يونج هيلز . أما في اتحاد جنوبي افريقية فقد بلغ انتاج الحديد بين سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٧ ضعف ما كان عليه تقريبا واستقر ارتفاعا في ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ويقدر احتياطي الحديد هناك بما يزيد على بليون طن وقد أدى وجود رواسب فحم حجري ومنجنيز وكروم بالقرب من مناطق استخراج الحديد الى قيام صناعة للحديد والصلب يجري توسيعها حاليا .

وقد زاد انتاج الحديد الزهر بين عامي ٥٦ ، ١٩٥٨ بنسبة ١٦٪ فقد ارتفع من ١١ من مليون الطن الى ١٧ من مليون الطن . هذا وتشهد كل من سيراليون وتونس زيادات محسوسة في الانتاج بلغت ٢٠٪ في سيراليون و ٦٠٪ في تونس . وتملك شبه جزيرة كلوم في غينيا اكبر رواسب معروفة في العالم للحديد اللثريتي ويقدر احتياطيه بحوالي ٢٥٠٠ مليون طن وتصل نسبة الفلز فيه الى ٤٧٪ . وينتظر ان يزيد الانتاج فيتجاوز مستوى سنة ١٩٥٧ بما يتردد بين مليون وثلاثة ملايين طن . وفي جابون توجد رواسب جديدة تصل نسبة الفلز فيها الى ٦٣٪ غير ان عقبة النقل تقف في طريق استغلاله .

التصدير :

تعتبر الكونجو ونيجيريا البلدين الرئيسيين المنتجين له . ويصدر كل انتاج نيجيريا . كما ان اغلب انتاج الكونجو يصدر الى بلجيكا والباقي تجرى تفقيته في ماثونو وتقدر الاستثمارات المستغلة في استخراج القصدير بحوالي ٢٥٠ مليون فرنك . هذا وقد ارتفع انتاج نيجيريا بين سنة ١٩٥٠ و ٥١ الا انه انخفض بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٤ ثم عاد الى الارتفاع من جديد الى ان انخفض في سنة ١٩٥٨ بموجب اتفاقية التصدير الدولية . ولم يزد الطلب العالي على القصدير الا قليلا منذ سنة ١٩٥٠ بعكس حل المعادن الاخرى . وقد ساعدت مشتريات الولايات المتحدة منذ ١٩٥٧ وسعيها الى تكوين مخزون منه على امتصاص فائض الانتاج . أما عن اتفاقية التصدير الدولية فقد قصد بها تحديد حصص للبلاد المنتجة . ففي نيجيريا انخفض الانتاج نتيجة للاتفاقية في عام ١٩٥٨ بنسبة النصف

الى السنة السابقة لها . وفي اتحاد جنوبي افريقية ارتفع انتاجه بين سنة ٥٧٠٥ الى اكثر من الضعف في حين انخفض في شرقي افريقية بنسبة ٧٥٪ تقريبا .

الفوسفات :

تعتبر المغرب وتونس والجزائر هي البلدان الوحيدة المنتجة له انتاجا كبيرا . وقد زاد الانتاج في المغرب بنسبة ٤٥٪ في فترة عام ٥٠ - ١٩٥٨ - بسبب ادخل الآلات في عمليات الاستغلال ولما كان نوع الفوسفات المنتج في تونس اقل قيمة فقد قل الطلب عليه ولم يزد انتاجه ولا ينتظر ذلك الا اذا ادخلت تحسينات تكنولوجية تسمح باستغلالها بتكاليف مناسبة . وتواجه الجزائر المشكلة نفسها بيد ان الجزائر تختلف عن تونس فامتصادها لا يعتمد بدرجة كبيرة على انتاج الفوسفات فانتاجها منه لا يتجاوز ثلث انتاج تونس . والفوسفات يوجد ايضا في مصر في القصير وسفاجة بالقرب من ساحل البحر الاحمر ومن صبلح على الضفة الشرقية للنيل ومن الواحات الداخلة والخارجة وشبه جزيرة سيناء . وتتفاوت نسبة المعدن في الخلم بين ٥٥٪ و ٧١٪ وتبلغ في المتوسط ٦٣٪ والاستغلال مقصور على ساحل البحر الاحمر ويصدر الجانب الاكبر من الفوسفات الطبيعي وجل الفوسفات المسحوق الى الشرق الاقصى واليابان بصفة خاصة . والمنتظر ان يزيد حجم الانتاج عندما تتسع اسواق التصدير كما يوجد الفوسفات كذلك في اوغندا بالقرب من حدودها مع كينيا .

الأورانيوم :

الذي ظهرت أهميته ووضحت في السنوات الاخيرة فتعتبر الكونجو واتحاد جنوبي افريقية اكبر المصدرين له . ويقدر انتاج الكونجو بحوالي ٨٥٠ طنا في السنة ومن هنا وجدنا الاستعمار يتدخل في الكونجو فور حصوله على الاستقلال ليقلب الحكومة الوطنية ويثبت اقدام الانفصال الاقليمي ليستطيع التحكم في مناطق انتاجه في كاتنجا . وقد ادى هذا التدخل بكل أسف واسى الى مصرع الزعيم الوطني باتريس لومومبا . ويقدم التدخل الاستعماري في شئون الكونجو الداخلية ابرز الادلة على خطورة التحكم والسيطرة الاستعمارية على مقدرات الشعوب الافريقية وعلى انه لا يتورع من اتباع اخص الوسائل وأحط السبل لتحقيق اغراضه كما يفهمنا هذا الموقف بكل صراحة ووضوح ان السياسة تتدخل عندها بفشل الاقتصاد في تحقيق اهدافه الاستغلالية .

جـ

انتاج المعادن الرئيسية

البلد	الانتيموان	البوكسيت	الكروم	الكوبالت
اتحاد جنوب افريقية افريقية الجنوبية تونس الجزائر ج.ع.م (مصر) المغرب تنجانيقا سوازيلند السودان كينيا موزمبيق افريقية الاستوائية افريقية الغربية أنجولا سيراليون غانا الكاميرون ليبيريا نيجيريا اتحاد روديسيا ونياسالند روديسيا الجنوبية روديسيا الشمالية الكونجو	١٢٧٤٦ ١٥١٢ ٤٤١	 ٣٧ ٤٣٧ ١٤٩	٢٧١ ١٩ - ٧٩٦ ٢٣٥	 ٦١٩ ١٠٠٩ ٨٥٨٩
المجموع في افريقية	١٤٨١١٣	٥٨٩٨	٥١٤١٥	١٠٢١٧
النسبة المئوية للانتاج العالمى	٣٠٨	٣٥	٣٥	٦٧

٥٥ - ٥٧ (بالآف الأطنان)

الفضة	المنجنيز	الرصاص	الحديد	الذهب	النحاس
٥٠	٢٤٠ ر ٤	٨ ر -	١٢٩٦	٤٩٢ ر ٨	٤٣ ر ٥
٤٩ ر ٢	٢٧ ر ٤	٨٠ ر ١			٢٦ ر ٨
٢ ر ٧		٢٤ ر ٦	٦٤٢		
		١٠ ر ٣	١٥٥٥		
	٧٠			٢ ر -	
٢٧ ر ٤	١٧٧ ر ٢	٨٩ ر ٩	١١		
		٤ ر ٦		٢ ر ١	
				٨	
				١ ر	
				٣ ر	
		٢ ر ٧		١ ر ٢	
			٤٣٢		
	١٢ ر ٢				٤ ر ١
١ ر ١			٨١٧		
	٢٩٢			٢١ ر ٩	
				١ ر	
			١٣٠٢		
		٢٢ ر -			
١٨ ر ٨					
٢ ر ٤			٦١ ر ٤	١٦ ر ٦	
١٦ ر ٤	١٣	١٥ ر ٦		١ ر -	٣٨٦ ر ٧
١١٢ ر ٣	١٩٣ ر ١			١ ر ٦	٢٤٢ ر ٢
١٨٠ ر ٣	١٠ ر ٦	٢٢٨ ر ٨	٧٠ ر ٤٢	٥٤٧ ر ٢	٧٠ ر ٣
٤ ر ٣	٢١ ر ٨	١١ ر ٥	٣ ر ٧	٦٢ ر ٧	٦٢ ر ٧

واعود للقول بان الانتاج بمعدل ٨٥٠ طنا سنويا سيؤدي حتما الى قرب نفاد الاحتياطي المعروف ويناهز ٥٠٠٠ طن . على ان اعمال التنقيب تجري على قدم وساق للبحث عن رواسب جديدة . وقد ثبت وجود اورانيوم في رواسب الذهب الموجودة في جنوبي افريقية في تيووترزراوند وكلاكسدروب واقليم اورانج هذا وقد بلغ انتاج الاورانيوم سنة ١٩٥٩ — ٦.٢٣ طنا أي بزيادة ١.١٦ طنا عن السنة السابقة .

العلاقات التجارية

تطور التبادل التجارى وقيمته وحجمه وشروطه

يظهر لنا من سير التبادل التجارى فى معظم البلاد الافريقية خلال الفترة من عام ١٩٥٠ — ١٩٥٨ أن قيمة الصادرات تقلبت أكثر من قيمة الواردات وان كان الاتجاه مع ذلك يميل الى الارتفاع فى كلتا الحالتين .

وقد كان من نتيجة الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ حدوث توسع كبير فى الطلب على المواد الأولية وارتفاع اسعار معظم الصادرات الافريقية بشكل محسوس ، فقد بلغت تلك الاسعار اقصاها فى الربع الاول من سنة ١٩٥١ — وأدى هذا الى حدوث زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات الافريقية عموما فى تلك السنة . ثم عاد الطلب على المواد الأولية الى الهبوط فى سنة ١٩٥٢ بعد فترة التوسع هذه وبعد تكوين مخزونات ضخمة فى البلاد الصناعية ، واستمر على هذا المستوى المنخفض فى سنة ١٩٥٣ . وقد أدى ارتفاع الانتاج الصناعى فى أوربا الغربية من جديد فى سنة ١٩٥٤ الى حدوث ارتفاع فى حجم الصادرات الافريقية، واستمر هذا الارتفاع الى سنة ١٩٥٨ — وقد أصيبت اسعار الصادرات الافريقية الزراعية فى سنة ١٩٥٥ والسنة التالية بالهبوط فى الاسواق العالمية ، عندما انخفضت اسعار المنتجات المعدنية الافريقية ، الامر الذى اثر فى قيمة صادرات جميع البلاد الافريقية تقريبا ما عدا عددا قليلا منها هى الكونجو ، وافريقية الاستوائية وكنيا وأوغندا وتنجانيقا ، (افريقية الشرقية) والسودان واتحاد جنوبى افريقية . ومع ذلك استمر المستوى الاجمالى للصادرات الافريقية فى الارتفاع خلال تلك الفترة . وعادت سنة ١٩٥٨ فشهدت هبوطا جديدا فى اسعار المواد الأولية بصفة عامة ، ولم يسلم من هذا الهبوط الشامل الا اسعار الكاكاو والمنجنيز ، وهذا أدى الى هبوط قيمة الصادرات الافريقية فى مجموعها فى تلك السنة

للمرة الاولى منذ سنة ١٩٥١ . وكثت اكثر البلاد تأثرا بذلك هي البلاد المفتحة للنحاس مثل الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند .

اما فيما يتصل بالواردات فقد زادت في سنة ١٩٥١ ، ١٩٥٢ زيادة كبيرة نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات خلال فترة الرواج التي صاحبت الحرب الكورية ولو أن حجمها انكمش في النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ . واستمر هذا الانخفاض سنة ١٩٥٣ ولكن عودة حصيلة الصادرات الى الارتفاع سنة ٥٤/٥٣ وتخفيف قيود الاستيراد وزيادة نسبة سيولة رموس الاموال كلها أدت الى حدوث زيادة في قيمة الواردات استمرت الى نهاية ١٩٥٧ . وتدل ارقام سنة ١٩٥٨ على انخفاض مستوى الواردات نتيجة لهبوط حصيلة الصادرات في تلك السنة ، ومن أسباب زيادة نشاط الاستيراد عموما أن بعض البلاد استطاعت الاستثمار في عمليات الاستيراد المتزايدة اما عن طريق السحب من الارصدة المتراكمة لديها خلال سنوات الرواج المشار اليها ، واما بالاستفادة من رموس الاموال الاجنبية الداخلة اليها .

هذا وقد زادت قيمة الواردات الافريقية بين عامي ١٩٥٧/٥٠ بنسبة ٨٠٪ تقريبا كما زادت قيمة الصادرات بنسبة ٦٠٪ وقد اشتركت جميع البلاد في هذا التوسع باستثناء ج . ع . م (مصر) التي انخفضت فيها قيمة الواردات والصادرات بالقيمة المطلقة خلال تلك الفترة . والواقع ان القيمة المطلقة للتجارة المصرية خلال هذه الفترة بأكملها لم تتجاوز مستوى سنة ١٩٥٠ الا في سنتي ٥١ - ٥٢ بالنسبة للواردات ، وفي سنة ١٩٥١ بالنسبة للصادرات وكان سبب انخفاض الصادرات هو حدوث هبوط في الاسعار العالمية للقطن الذي يعتبر محصول التصدير الرئيسي ، اما الواردات فقد انخفضت نتيجة للقيود التي فرضتها الحكومة عليها وبسبب عمليات التصنيع التي أغنت البلاد عن الاستيراد المتسع لجميع انواع الانتاج من الخارج . ونتج عن انخفاض القيمة الاجمالية لتجارة مصر الخارجية مقابل التوسع العام في التجارة الافريقية أن انخفض نصيب مصر في مجموع الواردات الافريقية الى النصف فلتحدر من ١٤٪ الى ٧٪ ، كما انخفض نصيب مصر في مجموع الصادرات الافريقية من ١٤٪ الى ٩٪ وكان البلدان الافريقيان اللوحيدان الاخران اللذان انخفض نصيبهما في مجموع الواردات والصادرات خلال هذه الفترة هما مدغشقر وتونس . ولم تحدث تغيرات في المراكز النسبية الا في اقل من ثلث عدد البلاد الافريقية من ٨٪ في سنة ١٩٥٠ الى ٥٪ في سنة ١٩٥٧ .

ومع ان التجارة الخارجية لها اهميتها بالنسبة للبلاد الافريقية فلها مع ذلك لا تكون جزءا من ميزان مدفوعاتها . ويمكن تصنيف البلاد الافريقية الى فئتين فيما يتصل بالميزان التجارى وذلك خلال السنوات من ٥٠ — ١٩٥٧ . الاولى فئة مكونة من عشرة بلاد سجلت فائضا فى الصادرات خلال كل الفترة او معظمها وهى اتحاد روديسيا ونياسالاند واثيوبيا وانجولا والسودان وسيراليون وغانا والكونجو وليبيريا وجزيرة موريس ونيجيريا ، والاخرى فئة مكونة من اثنى عشر بلدا سجلت فائضا فى الواردات خلال الفترة نفسها او معظمها وهى اتحاد جنوبى افريقية وافريقية الاستوائية وافريقية الغربية وافريقية الشرقية (كينيا — اوغندا — تنجانيقا) وتونس والجزائر والكاميرون وليبيا ومدغشقر ومصر والمغرب وموزمبيق . وليس هذا التقسيم صارما بحيث لا يقبل التعديل او التغيير . بل انه يمكن ادخال السودان وسيراليون فى الفئة الثانية لان كلا منهما سجل فائضا فى الصادرات فى نصف الفترة وفائضا فى الواردات فى النصف الثانى . وليس من المستبعد ان تكون غانا ونيجيريا فى طريق الحصول من التوازن الى العجز بسبب زيادة الاستثمارات الاجنبية فيها .

ويتضح من دراسة الميزان التجارى وميزان المدفوعات (مع مراعاة السلع والخدمات والمنح) لثمانية بلاد تنتمى اربعة منها الى الفئة الاولى وأربعة الى الاخرى ، ان الاربعة الاخيرة التى سجلت فائضا فى الواردات، وان بلدين اثنين من الاربعة التى سجلت فائضا فى الصادرات قد عانت عجزا فى ميزان مدفوعاتها خلال معظم فترة ٥٠ — ٥٧ . واهم اسباب هذا العجز نفقات بعض الخدمات مثل التأمين والنقل والسفر للخارج . هذا وقد سجل احد البلدين المتبقين وهو غانا عجزا فى السنوات الثلاث الاخيرة من الفترة التى استمر ميزان مدفوعاتها متوازنا مع ان التجارة الخارجية لا تلعب فى اقتصادها الدور البارز الذى تلعبه فى معظم بلاد القارة الاخرى ، ويرجع الجانب الاكبر من هذا الفائض الى النفقات العسكرية والمساعدات التى كانت تأتيها من جانب واحد وخصوصا من الولايات المتحدة .

ومع انه يبدو ان البلاد الافريقية كانت خلال الفترة من ٥٠ — ٥٧ تكاد تنقسم تقريبا بالتساوى الى بلاد ذات فائض فى الصادرات واخرى ذات فائض فى الواردات فانه يبدو ايضا ان معظم البلاد الافريقية كانت منقسمة بصورة مماثلة من حيث حجم التبادل التجارى وشروطه .

وقد راعيت أن أورد جدولا واحدا يبين قيمة التبادل التجارى بين البلاد الافريقية بعضها مع بعض وبينها وبين العالم كله متجنباً إيراد جداول مفصلة لكل بلد من البلاد خشية التطويل واكتفيت باستخلاص النتائج من كل منها وأوردتها فى سياق الكلام . وتدلنا الأرقام على أن حجم الواردات قد زاد خلال الفترة المستعرضة بسرعة تفوق سرعة زيادة حجم الصادرات غير أن هذا الأمر يختلف من بلد لآخر . وفى معظم البلاد زاد حجم الواردات بما لا يقل عن ٥٠٪ خلال هذه الفترة باستثناء تونس حيث بلغ حجم الواردات أعلى مستوى له فى سنة ١٩٥٦ عندما تجاوز مستواه سنة ١٩٥٠ بنسبة ١٥٪ ولم ينخفض حجم الواردات إلا فى مصر حيث لم يتجاوز فى سنة ١٩٥٧ ثلث ما كان عليه سنة ١٩٥٠ . كما أنه من جهة أخرى زاد حجم الواردات فى إثيوبيا ونيجيريا بأكثر من مرتين ونصف مرة ، وفى الكونجو الضعف ، وارتفع فى كل من افريقية الشرقية (كينيا وإوغندا وتنجانيقا) وأنجولا وغانا والسودان بنسبة ٧٥٪ .

وكان ارتفاع حجم الصادرات أيضاً بصفة عامة من ارتفاع حجم الواردات . ولم يحدث فى أى بلد افريقى أن بلغ حجم الصادرات ضعف حجمه السابق خلال الأعوام الثمانية ، على أن الزيادة فى الحجم لم تتجاوز نسبة ٧٥٪ عن مستواها فى ١٩٥٠ إلا فى إثيوبيا وافريقية الاستوائية وتوجولاند .

ولو أننا قارنا قيمة صادرات المواد الأولية بقيمة المنتجات المصنوعة لأتضح أن العجز فى التبادل التجارى للبلاد المنتجة للمواد الأولية يزداد باطراد إلا فى سنة ١٩٥٤ — ومع ذلك فالرقم القياسى لم ينخفض إلا سنة ١٩٥٦ عن سنة الأساس ١٩٥٣ للمرة الاولى منذ ١٩٥٠ ، أما سنة ١٩٥٨ فكان يقل بنسبة ١٠٪ عن ذلك المستوى . وبرغم أن ذلك قد يدل على حدوث تطور فى شروط التبادل فى البلاد الافريقية بصفة عامة فإن الحالة تختلف وتتفاوت من بلد لآخر تبعاً لتكوين صادراته . وفى البلاد التى تصدر المنتجات المعدنية أساساً مثل الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند أو تصدر الككاو مثل غانا أو البن مثل إثيوبيا أو السكر مثل جزيرة موريس نجد أن شروط التبادل التجارى كانت على العموم ملائمة بل وملائمة جداً فى بعض الأحيان . أما البلاد التى تنتج أساساً الألياف النسيجية فلم يحالفها الحظ الى هذا الحد .

ففى مصر والسودان حيث يشكل القطن الخام سلعة تصديرية هامة كانت شروط التبادل التجارى اقل من المناسب ، وكذا الحال فى تنجانيقا التى هى من كبار مصدرى السيزال .

وهناك فيما يختص بالتبادل التجارى فى افريقية ظاهرة واضحة هى أن معظم هذا التبادل يجرى مع البلاد الخارجة عن القارة ، كما أن نسبة التبادل الذى يجرى بين البلاد الافريقية بعضها مع بعض اقل من ذلك بكثير وهنا ما يبرزه الجدول السابق . ومع أن النسبة بين مجموع تجارة الواردات والصادرات مع البلاد الافريقية وبين مجموع التجارة الافريقية مع جميع البلاد يتردد بين حد أدنى — ١٪ فى نيجيريا وبين حد أقصى ٢٧٪ أو أكثر فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ولو زدنا الامر تفصيلا نجد انه بالنسبة للواردات تتردد النسبة بين ٨٪ — فى نيجيريا و ٣٦٪ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، أما بالنسبة للصادرات فالنسبة تتردد بين ١٪ فى سيراليون ونيجيريا ، ٢٢٪ فى اتحاد جنوبى افريقية .

ولو أخذنا هذه البلدان كمجموعة فانا نجد أن التصدير فيما بينهما حوالى ١١٪ من مجموع صادراتها الى سائر بلاد العالم : وأن الاستيراد فيما بينهما حوالى ١١٪ من مجموع صادراتها الى سائر بلاد العالم ، وأن الاستيراد فيما بينهما حوالى ٨٪ من مجموع الاستيراد من سائر العالم ، كما يشكل التبادل التجارى بين هذه البلدان الواردة فى الجدول حوالى ١٠٪ من مجموع قيمة تجارة الصادر والوارد مع بلاد العالم .

ونظرا لاهمية تجارة هذه المجموعة من البلاد بالنسبة لمجموع التجارة الافريقية فان علينا أن نتوقع الا تختلف قيمة المبادلات المسجلة بين البلاد الافريقية كلها عن النسبة التى قدرت وهى ١٠٪ من مجموع قيمة المبادلات مع سائر بلاد العالم . وعلى هذا لن تكون هناك مبالغة اذا قلنا ان حوالى ٩٠٪ من التبادل التجارى للقارة يجرى مع بلاد تقع خارجها على انه تجدر الإشارة الى أن الحدود الطويلة التى تربط البلاد الافريقية بعضها ببعض ونقص المراكز الجمركية قد تؤدى الى تسرب السلع والمنتجات من دولة الى أخرى ومن هنا لا تسجل فى الحساب التجارى .

اتجاه التجارة الخارجية

أما وقد تبين لنا ضالة نصيب التبادل التجارى بين البلدان الأفريقية بعضها مع بعض فى مجموع التبادل التجارى الأفريقى مع سائر بلاد العالم . وما دمتنا قد تبينا أيضا ضخامة نسبة التبادل التجارى مع البلاد الخارجية فى مجموع التبادل التجارى — فقد أصبح من المحتم أن نطرق موضوع التجارة الخارجية للقارة الأفريقية لالقاء بعض الضوء على الموضوع بحيث يتيسر للقارئ أن يلم بأطرافه ويحيث يتضح له فى النهاية مركز القارة .

كان من آثار الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من وضع أنظمة لمراقبة النقد أن اتجهت البلاد الأفريقية التى تنتمى الى مناطق نقدية معينة ، الى اجراء معظم مبادلاتها ضمن تلك المنطقة . وقد كان للتدابير النقدية اثرها فى تعزيز الصلات التى تربط البلاد الاستعمارية بالبلاد التابعة لها وزيادتها قوة على قوتها التى كانت عليها قبل الحرب . وقد سمح الانتعاش الاقتصادى فى أوربا وما نتج عنه من تقوية مركز النقد المحلى نتيجة ازالة القيود المفروضة على النقد بشكل مطرد ، بالإضافة الى ما قدمه مشروع انشاء اتحاد مدفوعات أوربي من تسهيلات فى عمليات تبادل النقد بين البلاد الأوربية ، كان لهذا وذاك اثره المتوقع فى حدوث تفكك متدرج فى الصلات التى تربط الدول الاستعمارية بالبلاد التابعة لها فى افريقية .

فالمعروف أن منطقة الاسترلينى ومنطقة الفرنك الفرنسى تكونان جزءا من اتحاد المدفوعات الأوربي ومن هنا أصبح فى الامكان شراء السلع من البلاد الأخرى الاعضاء واستخدام نقود هذه البلاد بدورها فى تسديد الديون الاسترلينية والفرنكية . وعلى هذا تحول جزء من التجارة المتروبولية الى البلاد الأوربية . ومن جهة أخرى أدت سرعة نمو الانتاج الصناعى فى اليابان وانخفاض اسعاره فى الوقت الذى يتم على أساسها التسليم فى الموانئ الأفريقية الى زيادة الشراء من اليابان .

ومما شجع على هذا الاتجاه ما حدث من تغير فى نوع الانتاج التصديرى لبعض البلاد الأوربية حيث اتجهت الى تصدير الآلات والأجهزة

جول بين الميزان التجارى وميزان المدفوعات
فى بعض البلاد الافريقية الفترة من ٥٠ - ٥٧

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الميزان التجارى			
اتحاد جنوبى افريقية (بملايين جنيهات الاتحاد)	٨٠	١٧٥	١٣١
ميزان المدفوعات	٢ ر -	٨ ر ١٠	٢ ر ٥٨
اتحاد روديسيا ونياسالاند (بملايين جنيهات روديسيا الجنوبية)	٤	١٠	٦
الميزان التجارى	٩ ر ٢٧	١ ر ٤٩	٨ ر ٤٢
ميزان المدفوعات			
اثيوبيا (بملايين الجنيهات الاثيوبية)	٨	١٥	١
الميزان التجارى	٦ ر ١٢	٩ ر ٢٦	٨ ر ٧
ميزان المدفوعات			
افريقية الشرقية (بملايين الجنيهات الاسترلينية)	١	١٠	٣
الميزان التجارى	١ ر ٢٦	٨ ر ٨٠	١٠ ر
ميزان المدفوعات			
(بملايين ج الاسترلينية)	٢٠	١٩	١٠
الميزان التجارى	١ ر ٢٠	٣ ر ١٩	٥ ر ١١
ميزان المدفوعات			
الكونجو (بملايين فرنكات الكونجو)	٣٦٤ ر	٣٩٠ ر	٤٨ ر
الميزان التجارى	٣٠٩ ر	٣٦ ر	٨٠ ر
ميزان المدفوعات			
مصر (بملايين الجنيهات المصرية)	٢٥	٣٠	٧٤
الميزان التجارى	٤ ر ١٠	٢ ر ١٥	٩ ر ٧
ميزان المدفوعات			
المغرب (بملايين الفرنكات)	٤٨	٧١	٨٥
الميزان التجارى	-	-	١٩ ر ٣٠
ميزان المدفوعات			

تابع جدول الميزان التجارى وميزان المدفوعات

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣
٩٧	٨٣	١٠٢	١٠٨	١٢٨
١٣	٤	٤٥	٢٩ ر ٩	٥٨ ر ٧
٢١	٢٢	٣٤	٢٢	٢٤
٦٩ ر ٩	٢٣ ر ٧	١١ ر ٢	١١ ر ٣	٢٤
١٥	١٢	٩	١٩	١٤
٢٤ ر ٢	١ ر ٥	٩ ر ٦	١٣ ر ٧	٤٢ ر ٧
٢٢	١٤	٤٢	١٧	١٥
٤٦	٥٠	٥٦	٥٢	٥٣
١٥	١٠	١	٣٤	٦
١٤ ر ٤	١٣ ر ٣	١ ر ٨	٤٠ ر ٧	٥ ر ٢
١٣٨١	٦٣٠٣	٣٣٨٢	١٣٣١	١٣٧٥
...	٣٣٨٦	٢٣٠٤	١٣٩٨	١٣٦٧
١١	٤٤	٤٥	٢٣	٤٠
٣٠ ر ٢	٣٩ ر ٢	٣٤	٣٤	٣ ر ٦
٣١	٤٢	٥٩ ر	٦٧	٧٧
...	٤٢ ر ٩٤	٤٣٩٨	٢٣ ر ٤٥	٢١ ر ٣٢

والادوات الفنية وانخفض فيها انتاج المنسوجات . كما أحدثت الصناعات المحلية فى بعض البلدان الافريقية اثرها فى حجم واردات بعض السلع الاساسية وفى اتجاهاتها .

وقد أثرت الازمات السياسية التى حدثت فى افريقية بعد الحرب الثانية فى نمط اتجاهات الواردات . وفى مصر مثلا اثر العدوان الثلاثى فى هيكل التجارة المصرية ، فقد أدى الى تقييد التجارة مع منطقة الاسترليني والفرنك الفرنسى وزيادة التبادل مع أوروبا الشرقية والبلاد الآسيوية ، وقد زاد هذا التغيير بما عقد من اتفاقات المقايضة التى ميزت التجارة بين مصر والبلاد الأوروبية ذات الاقتصاد الموجه . وثمة تغيير مماثل ولو أنه أقل فى نمط اتجاهات الواردات نتيجة للقيود التى فرضتها بعض البلاد الافريقية على التجارة مع إسرائيل . إلا أن إسرائيل بذلت برغم ذلك جهودا أكبر ونشاطا أوسع فى أسواق افريقية أخرى كان من نتائجها أن زادت صادراتها الى افريقية فى الفترة من عام ٥١ — ٥٧ الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه .

وقد أخذت واردات افريقية منذ سنة ١٩٥٠ تزيد بسرعة وخصوصا السلع الإنتاجية وقد زادت الواردات من الوقود المعدنى لاستخدامه فى النقل والكهرباء حتى فاقت زيادة الواردات عموما ، كما مل نصيب مواد البناء والكيماويات الى الزيادة ايضا . أما السلع التى انخفض نصيبها من قيمة الواردات فنذكر منها المنسوجات والاعذية .

وظلت واردات المواد الخام ثابتة الا فى البلاد ذات الاقتصاد المتقدم . ويعتقد أن سبب انخفاض واردات المنسوجات هو زيادة عمليات تصنيعها محليا أو أن شراءها يتم من مناطق أرخص . أما سبب انخفاض الوارد من المواد الغذائية فيرجح أن يكون زيادة الانتاج الزراعى فى القارة . أما عدم زيادة واردات المواد الخام فيدل على بطء التوسع الصناعى فى القارة بصفة عامة .

أما نمط اتجاهات الصادرات فيقرره الطلب على المنتجات الافريقية فى البلاد الصناعية سواء فى أوروبا أو أمريكا الشمالية . ويؤثر اختلاف معدلات نمو الانتاج الصناعى فى نمط الصادرات ، فنجد مثلا أن الهبوط العام فى أهمية منطقة الدولار — بوصفها مقصدا للصادرات — فى سنة ١٩٥٤ كان نتيجة للهبوط المتزايد فى الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة وكندا وتوسعه فى أوروبا . وفى أوروبا نفسها كانت الزيادة فى نصيب

الصادرات الافريقية لجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا نتيجة للطلب الناجم عن توسعها السريع فى الانتاج الصناعى .

ومما كان له اثره فى تغير نمط اتجاه الصادرات ، الحاجة الملحة للحصول على النقد النادر وقد بذلت البلاد الافريقية - سواء منها المنتمية او غير المنتمية الى احد المناطق النقدية - جهودا واعية لمضاعفة صادراتها الى منطقة الدولار . كما تأثر نمط الصادرات بالاتفاقات الخاصة التى عقدتها بلاد افريقية مع بلاد اخرى ، ومثل ذلك الاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة واتحاد جنوبى افريقية لاستغلال رواسب الالمنيوم .

جدول الارقام القياسية للانتاج الصناعى والصادرات

الافريقية

(سنة ١٩٥٣ - ١٠٠)

السنة	الانتاج الصناعى		قيمة الصادرات
	فى العالم	فى اوربا الغربية	الافريقية
١٩٥٠	٨٤	٨٦	٧٨
١٩٥١	٩١	٩٤	١٠١
١٩٥٢	٩٣	٩٥	٩٩
١٩٥٤	١٠٠	١٠٩	١٠٩
١٩٥٥	١١١	١٢٠	١١٤
١٩٥٦	١١٦	١٢٥	١٢١
١٩٥٧	١٢٠	١٣١	١٢٣
١٩٥٨	١١٧	١٣٤	١٢٠

ولما كانت البلاد الافريقية هى فى الغالب مصدرة للمنتجات الزراعية والمعدنية التى تجد أسواقها فى البلاد الصناعية وخصوصا اوربا الغربية ، فان مستوى هذه الصادرات يتوقف الى حد كبير على مستوى الانتاج الصناعى فى العالم وهذا يتضح من الجدول السابق عندما نقارن ارقام الصادرات الافريقية بالقياس مع الانتاج الصناعى فى العالم ، والتفاوت

الرئيسى الوحيد بين اتجاه الصادرات الافريقية واتجاه الانتاج الصناعى العالمى حدث فى سنة ١٩٥١ ومرجعه هو ارتفاع الاسعار وخصوصا المواد الأولية أيام الحرب الكورية وهذا أدى الى ارتفاع قيمة الصادرات . وفيما عدا ذلك الزيادة المطردة فى الانتاج الصناعى العالمى الى حدوث زيادة مقابلة فى صادرات افريقية .

وسوف أنتقل من التعميم الى التخصيص ، ونتناول فى البحث حالة المبادلات التجارية فى كل من البلاد المنتمة الى منطقة الاسترلينى ، والفرنك الفرنسى فهى تمثل نسبة كبيرة من القارة .

البلاد المنتمة لمنطقة الاسترلينى :

تتم معظم مبادلات هذه البلاد مع المنطقة الاسترلينية التى قدمت ثلثى الواردات تقريبا وتلقت ثلاثة أخماس الصادرات فى الفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٥٧ وتعتبر بريطانيا المصدر الرئيسى للواردات اذ بلغ متوسط نصيبها خلال هذه الفترة ٤٦٪ ونصيب البلاد الاخرى المنتمة للمنطقة بلغ ٢٠٪ وكذلك تعتبر بريطانيا السوق الرئيسى لصادرات البلاد الافريقية التى نتحدث عنها فقد بلغ نصيبها اى « بريطانيا » نصف قيمة الصادرات ، على حين يصل نصيب بلاد المنطقة حوالى ١٢٪ أما نصيب البلاد الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى غير المنتمة للاسترلينى فقد بلغ فى الواردات ١٧٪ وما تلقت من صادرات ١٩٪ وهذا يوضح لنا المركز الهام الذى تحتله المنظمة فى عملية التبادل التجارى .

وقد كان أهم تغير طرأ على مصادر الواردات هو تقلص أهمية منطقة الاسترلينى وخصوصا بريطانيا لان بقية بلاد المنطقة كانت تمثل نسبة مئوية متزايدة من مجموع الواردات . وفى الوقت نفسه زادت أهمية اليابان والبلاد الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى غير المنتمة للاسترلينى بوصفها مصادر للواردات . كما انها ايضا أصبحت سوقا هامة للصادرات فقد استوعبت فى سنة ١٩٥٧ ما يزيد على ٢٥٪ من مجموع قيمة الصادرات هذا وقد حدثت معظم الزيادة فى النسبة المئوية لمجموع الصادرات المتجهة الى اوربا الغربية على حساب تلك المتجهة الى الاسترلينى والدولار .

جدول : البلاد الافريقية المتتمة للاستترليني
توزيع التجارة على حسب القيمة مبينة بالنسبة المتوية

المنطقة	الواردات			الصادرات		
	متوسط	١٩٥٠	١٩٥٧	متوسط	١٩٥٠	١٩٥٧
منطقة الاسترليني	٦٦٧	٧٣٣	٦٠٣	٦٣٦	٦٦٦	٥٦٥
منطقة الدولار	٥٢	٥٩	٥٤	١٣٧	١٨٣	١١٧
منظمة التعاون						
الاقتصادي الأوربي	١٧٣	١٢٢	١٨٨	١٩١	١٢٣	٢٦١
البلاد الأخرى	١٠٨	٨٥	١٥٤	٣٦	٣١	٥٧

البلاد المتتمة لمنطقة الفرنك الفرنسي :

ظلت فرنسا بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب هي المصدر الرئيسي والمقصد الرئيسي لكل من واردات وصادرات ذلك الجزء من القارة . فقد قدمت فرنسا ثلثي الواردات وتلقت ثلاثة أخماس الصادرات . غير أنه حدث تحول بسيط منذ سنة ١٩٥٠ في مصادر واردات تلك البلاد . وفي سنة ١٩٥٧ كانت بلاد منطقة الاسترليني والدولار مصدر ١٣٪ تقريبا من الواردات مقابل ١٠٪ سنة ١٩٥٠ في الوقت الذي انخفض فيه نصيب كل من فرنسا والبلاد الأخرى المتتمة للفرنك من مجموع الواردات من ٧١٪ و ٧٪ على التوالي سنة ١٩٥٠ الى ٦٩٪ و ٦٪ في سنة ١٩٥٧ ، واكتسب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي — عدا فرنسا — أهمية متزايدة في الواردات إذ بلغ ما قدمته منها ٨٥٪ مقابل ٣٣٪ في عام ١٩٥٠ . كذلك زاد نصيب إيطاليا والمانيا الاتحادية وهولندا من مجموع واردات المنطقة . كما وجهت نسبة متزايدة من مجموع صادرات البلاد الثلاثة : تونس والجزائر والمغرب الى فرنسا ومنطقة الفرنك . فقد ارتفع معدل الصادرات من ٦٥٪ في سنة ١٩٥٠ الى ٧٤٪ في سنة ١٩٥٧ .

الصادرات			الواردات			المنطقة
١٩٥٧	١٩٥٠	متوسط ٥٧/٥٠	١٩٥٧	١٩٥٠	متوسط ٥٧/٥٠	
منطقة الفرنك						
٧٤ر٣	٦٥ر١٤	٦٩ر٦	٧٥ر٢	٧٧ر٧	٧٤ر٥	الفرنسي
٧ر٠	١٠ر٤	٩ر٦	٢ر٣	١ر٩	٢ر٥	منطقة الاسترليني
٢ر٠	٢ر٠	٢ر٢	١٠ر٣	٨ر٣	٨ر٢	منطقة الدولار
منظمة التعاون						
١٢ر٢	١٦ر٤	١٤ر١	٨ر٥	٣ر٣	٨ر١	الاقتصادي الأوربي
٤ر٥	٨ر٥	٤ر٥	٣ر٧	٨ر٨	٦ر٧	البلاد الأخرى

أما عن دول الاتحاد الفرنسي المنتمية للفرنك والتي تشمل افريقية الاستوائية وافريقية الغربية ومدغشقر والكاميرون فان ٣/٤ تجارتها يتم مع منطقة الفرنك وخصوصا فرنسا . ويتردد نصيب منطقة الاسترليني والدولار من هذه التجارة بين ٥ و ٦٪

وبالنسبة للواردات فقد فقدت منطقة الفرنك بعض أهميتها السابقة بسبب نقص فرنسا منها ، كما تناقصت أهمية منطقة الاسترليني والدولار قليلا . وقد عوض هذا حدوث زيادة في نصيب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي من مجموع الواردات إذ ارتفع من ٥٪ الى ١٣٪ في سنة ١٩٥٧ .

أما بالنسبة للصادرات فقد مال مركز فرنسا النسبي — بوصفها مقصدا لصادرات هذه البلاد ، الى التقلص ، وبرغم أن نصيب البلاد الأخرى لمنطقة الفرنك الفرنسي زادت أهميته فهو لم يكف لتعويض النقص المطرد في نصيب فرنسا الأمر الذي أدى الى انخفاض نصيب منطقة الفرنك في مجموعها . كذلك قلت أهمية ومركز منطقة الاسترليني في صادرات البلاد التي نتناولها . أما منطقة الدولار فقد زادت أهميتها نتيجة الجهود المبذولة لتوجيه الصادرات الى هذه المنطقة في محاولة للحصول على النقد النادر اللازم لها وهي ظاهرة وضحت في الفترة التي تلت الحرب الثانية . وكذلك زادت الصادرات الموجهة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي غير المنتمية وبخلاف فرنسا وذلك في الفترة من ١٩٥٧/٥٠ .

الصادرات			الواردات			المنطقة
١٩٥٧	١٩٥٠	متوسط ٥٧/٥٠	١٩٥٧	١٩٥٠	متوسط ٥٧/٥٠	
منطقة الفرنك						
٧٧ر٤	٧٧ر٤	٧٥ر٣	٧٢ر٣	٧٥ر٦	٧٤ر٧	الفرنسي
٤ر٥	٥ر٥	٤ر٧	٤ر٨	٥ر١	٥ر٤	منطقة الاسترليني
٨ر١	٢ر٧	٦ر٣	٦ر٦	٩ر٤	٦ر٦	منطقة الدولار
منظمة التعاون						
١٠ر٥	٨ر٣	١١ر٤	١٣ر٣	٤ر٥	١٠ر٢	الاقتصادي الأوربي
٢ر٥	٧ر٣	٢ر٦	٣ر٢	٥ر٤	٣ر١	البلاد الأخرى

وما دمننا بصدد الكلام عن الصادرات فانه يجب ان نوضح أهمية تنويع الصادرات الافريقية بالنسبة للاقتصاد الافريقي . فيجب أن تكون تلك المسألة موضوع دراسة واستقصاء لمعرفة وجوه التنويع وإمكانياتها فلا بد مثلا من ادخال مزروعات جديدة تتفق وطبيعة الارض والمناخ السائد في البلاد المختلفة ، أو التوسع في انتاج المنتجات الزراعية . كذلك محاولة البحث عن معادن جديدة أو التوسع في انتاج المعادن الموجودة فعلا . وكذلك لا بد من تطوير صناعة تحضير المنتجات الأولية محليا وتوسيع طاقتها الصناعية .

ويتوقف التقدم نحو تنويع الصادرات سواء بانماء المنتجات الأولية أو الجديدة على عدة عوامل من أهمها الطلب العالي ، وقدرة المشروعات الجديدة على تحقيق الارباح بالقياس الى الصناعات التصديرية القائمة ، وغموض مستقبل المنتجات التصديرية الجديدة في المدى البعيد ، ومدى توفر وسائل النقل وتكاليفها الى أماكن الشحن ، اذ يقتضى الامر انهض مناطق جديدة . وأهمية الطلب العالي لا تقتصر فقط على انتاج سلع تصديرية جديدة بل انها تؤدي في بعض الاحيان الى انماء الصناعات القائمة التي يرتبط انتاجها بالصادرات الجديدة . ومثل ذلك ما حدث في اتحاد جنوبي افريقية حيث أدى انتاج الالورانيوم وتصديره الى زيادة انتاج الذهب ، ثم ان انماء صناعات تحضير المنتجات الأولية بتجارة الصادر يتوقف الى حد ما على نوع السلعة وتوافر وسائل التحضير ، ففي نيجيريا وافريقية الغربية شجعت صناعة استخراج زيت النخيل في مكان الانتاج

لان ثمار النخيل قابلة للتلف السريع وتأخير التحضير يؤدي الى زيادة حموضة الزيت . وشجعت السنغال هي الاخرى صناعة تحضير الفول السوداني .

وقد يؤدي مثل هذه الجهود — اذا نجحت — الى تنويع الصادرات الامر الذي يقلل من الاعتماد على تصدير المواد الخام كمورد للدخل كما سبق وذكرناه بشأنها من ظروف وعوامل تتلاعب في قيمة مائدخله الى الدولة المصدرة ، كما يؤدي الى زيادة عدد العمال ، وتوفير العملات المنفقة على استيراد المواد المصنوعة من خامات افريقية في الخارج .

الفصل الثالث

السبيل لقيام السوق الافريقية المشتركة :

ان قيام سوق افريقية مشتركة يستوجب أن تتفق الدول الافريقية على تنسيق اقتصادياتها وعلاقاتها الاقتصادية مع البلاد الخارجية ومع بعضها البعض بهدف زيادة فرص تنميتها .

وقد اجتمعت الآراء حول ضرورة الوحدة والامر الذى له غاية الاهمية فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الافريقية هو وجود عدد من الدول ترتبط اقتصاديا مع الكومنولث البريطانى أو مع منظمة السوق الاوربية المشتركة ويصبح من الضرورى والحالة كذلك ان نزيد توعية هذه الدول بما يحيق بها من اخطار تنجم من وراء الارتباط بالخارج واعطاء ظهرها للقارة والانعزال عن جيرانها اكتفاء بعلاقاتها مع الدول الاجنبية التى عانت من تحكمها وسيطرتها واحتكاراتها الامرين . كما انه لابد أن يكون الشكل الذى يقوم عليه التعاون الاقتصادى المقرر فى المؤتمر كاملا ووافيا بحيث تقتنع الدول التى تربطها بالغرب علاقات اقتصادية بجدوى التعاون مع بلدان القارة حتى تصل تماما الى شاطئ الأمان والانطلاق من كل ما يقيدھا أو يوجهها عدا صالحها هى ضمن المجموعة الناشئة .

وفى اعتقادى أن قيام سوق افريقية مشتركة لابد أن يقوم على القواعد الآتية :

- ١ — حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .
- ٢ — حرية التوطن والعمل ومزاولة النشاط التجارى .
- ٣ — حرية النقل والترانزيت والحق فى استخدام وسائل النقل والموانئ والمطارات .

وأرى أن السبيل إلى إقامة السوق الإفريقية المشتركة هو :

- ١ — إقامة اتحاد جمركى .
 - ٢ — إيجاد مؤسسة مالية إفريقية .
 - ٣ — ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى .
 - ٤ — إيجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الإفريقية .
 - ٥ — إيجاد اتحاد مدفوعات إفريقى .
- ولسوف أتناول فيما يلى الحديث عن هذه البنود تفصيلا .

أولا : الاتحاد الجمركى

يعتبر هذا الاتحاد من أبرز الخطوات الواجب اتخاذها للوصول إلى تعاون إفريقى شامل . كما أنه يجب أن يتأسس على تخطيط وتفصيل يراعى فيه الصالح الإفريقى وحده بغض النظر عما قد يحدثه من رد فعل واثرب سىء أو ضار بالغير طالما أن هذا الغير قد ثبت لنا أنه لا يجرى إلا وراء مصلحته متجاهلا مصالح غيره وبمعنى آخر أن هذا الاتحاد يجب ألا يندساق وراء الشكل الكلاسيكى للاتحادات الجمركية التى عرفناها فى القرن التاسع عشر والتى تقوم على أساس إلغاء جميع الرسوم الجمركية والعوائق التى تقف فى وجه المبادلات التجارية ووضع تعريفية واحدة وسياسة تبادل واحدة مع البلاد الخارجية وفى هذا النوع من الاتحادات الجمركية تجمع حصيلة التعريفية ثم تقسم على الدول الأعضاء وفقا لنظام معين يتفق عليه . كما أن إزالة عوائق المبادلات التجارية مقصود من ورائها حرية انتقال الأيدى العاملة والسلع ورعوس الأموال بين دول الاتحاد من أية قيود تكون قائمة عند قيام الاتحاد ومواجهة بلاد العالم الأخرى بنوع واحد من العلاقات وشكل واحد من المعاملات .

غير أن هذا النوع الكلاسيكى يصعب تطبيقه حـرفيا بين الدول الإفريقية وبغير تخطيط يضع كل الظروف والأحوال التى تسود القارة أو تمر بها موضع الاعتبار وذلك لأكثر من سبب .

فإن تحرير التجارة من كل قيد من شأنه أن يفيد الصناعة المتقدمة فى إحدى الدول الأعضاء على حساب غيرها من الصناعات المماثلة التى تكون أقل تقدما ونماء وهذا يعنى أن الصناعات الأخيرة سوف تضلر من

رفع القيود الجمركية ويزيد تخلفها بحيث لا تستطيع الوقوف والثبات في ميدان المنافسة في الوقت الذي يزيد تقدم الصناعة الاولى المتقدمة .

وفضلا على هذا فان تحرير اليد العاملة من قيود الهجرة والتوطن وتحرير انتقال رعوس الاموال من بلد الى آخر بلا حدود ولا قيود سوف يترتب على هذا وذاك ميل مؤكد وواضح نحو الانتقال الى الدول التي تتسع فيها فرص الاستثمار وفرص الاجور المرتفعة الامر الذي يتنافى مع المصلحة المشتركة للتنمية ويضاف الى هذا انه قد لا يراعى في انتقال رعوس الاموال الاعتبار الاقتصادية كان تهرب تلك الاموال او يجرى استثمارها في نواح غير اقتصادية .

وهكذا ينتهي بنا الامر الى حدوث انحراف ضار باقتصاد البلد الذي تنتقل منه تلك الاموال او تنتقل اليه على السواء كما ان هجرة اليد العاملة الى البلد الذي ترتفع فيه الاجور بلا قيد ولا شرط تعنى حدوث تخلخل خطير في البلد المهجور نتيجة نقص اليد العاملة المتخصصة بحيث لا يستطيع السير في خطة التنمية الموضوعة هذا من جهة ومن جهة اخرى فان البلد الذي تنتقل اليه اليد العاملة سوف يضر هو الآخر نتيجة عرض العمل عن الاحتياجات الفعلية حتى انه قد يحدث انخفاض في الاجور او تزيد البطالة .

ولو افترضنا جدلا ان التنمية لحقت بالصناعات المتماثلة في مختلف دول الاتحاد فان زيادة حجم الانتاج سوف تكون اكبر عن سعة السوق المتاحة لتصرف هذا الانتاج المتزايد ومن ثم يزداد السوق ضيقا في وجه كل الدول الاعضاء ، فالسوق الداخلى لاية دولة يضيق عن استيعاب الانتاج المتوسع برغم ان هذا السوق يضيق أصلا بالانتاج القائم بالفعل ويحتاج الى فتح اسواق خارجية تستوعبه . . فضلا على ان السوق الخارجى نفسه يضيق بهذا الانتاج المتماثل . اى اننا في النهاية سنجد ان عقبة السوق تزيد ضخامة بدلا من ان نحل ذلك لان الاتحاد الجمركى سوف يخلق امام الدول الاعضاء عقبات جديدة تترتب على دخول انتاج متشابه الى السوق من البلاد الاخرى المنتجة لهذه السلع مع ما تعانيه السوق أصلا من ضيق . ووجود دولة او دول أعضاء متقدمة في الصناعة يترتب عليه طغيان تلك الصناعات المتقدمة على الصناعات المثيلة التي هي اقل تقدما في سوقها ذاته الى درجة ان هذه الصناعات الاخيرة قد توقف نتيجة عدم التصريف وانصراف المستهلك عنها الى الصناعة المتقدمة كما تزيد البطالة نتيجة تسريح عمال الصناعات الراكدة والمتوقفة . وهذا

فى حد ذاته يزيد المشكلة حدة وسوءا حتى يفتى الامر بتصديق الاتحاد نفسه لان كل دولة من دوله ان تلتبس منفعة او مصلحة لها من وراء البقاء فى الاتحاد الذى دخلته على انه وسيلة لاعانتها والاخذ بيدها ويصبح من الافضل فى نظرها حل الاتحاد والتخلص منه .

نخرج مما تقدم الى ان الاتحاد الجمركى بشكله الكلاسيكى قاصر تماما عن تحقيق تعاون فعال بين الدول الاعضاء يوصل الى التنمية المشتركة كما نخلص الى انه من الضرورى واللازم ادخال التعديلات اللازمة الكفيلة بالقضاء على تلك السوءات وبما يتلاءم مع احوال وظروف القارة كما اسلفت بحيث يصبح اكثر ديناميكية وفاعلية فان الوقت الحاضر يختلف كل الاختلاف عن القرن التاسع عشر ولم تعد البلاد النامية تقنع بتصدير المواد الاولى ان تركن الى ذلك ففيه استمرار للتخلف وانخفاض مستوى المعيشة او زيادة انخفاضه لما سبق ذكره من تعرض حصيلة الدول المصدرة لهذه المواد للذبذبة والتخلخل نتيجة تقلب الاسواق والائتمان وخير للدول الافريقية ان تأخذ شيئا فشيئا بمبدأ تصنيع تلك المواد لتضمن نموها والقضاء على التخلف وانخفاض مستوى المعيشة ومن هنا تبرز الحاجة الى تدخل الدولة فى الامر برسم سياسة تخطيطية ترفعها من قائمة الدول التى تعتمد على تصدير المواد الاولى وتضمها الى مجموعة الدول الصناعية التى نراها تعيش احسن عيش وارغده .

واود هنا الا تفوتنى الاشارة الى ان الدول الآخذة بأسباب التصنيع تصطدم اول ما تصطدم بعقبة السوق عند ما تتجه الى تصنيع خاماتها فالاسواق الداخلية ضعيفة بطبيعتها فضلا على ضعف القوة الشرائية لدى المواطنين وعلى هذه الدول ان تواجه منافسة الصناعات المتقدمة فى السوق المحلى وثبات مركزها فى الاسواق الخارجية وقدرتها المستمرة على ادخال التحسينات التى تكفل لها الرواج والاساليب الحديثة لتحسين المعلومات ومعرفة الانواع المختلفة للمستهلكين وهذا كله يجعل تصريف انتاج الصناعات الناشئة متعذرا للغاية الامر الذى قد تتعرض معه تلك الصناعات للفشل ثم التوقف . لذلك يجب على الدول النامية ان تطرق اسواقا اخرى خلاف اسواقها التقليدية وان تدخل الاساليب الحديثة مع انشاء جهاز فنى كفاء للحصول على جميع المعلومات عن جميع الاسواق وعن احتياجات المستهلكين فى الخارج . وذلك الى ان تتمكن من منافسة الصناعات المتقدمة فى اسواقها ذاتها وفى عقر دارها باستمرار تقديمها ونموها . وهناك فرصة اخرى يتيحها لنا موقع القارة الجغرافى بالنسبة للعالم وبتيحها لنا ايضا امتداد ارض القارة شمال وجنوب خط الاستواء

وهذا يعنى تنوع الانتاج ووجود منتجات فى القارة فى غير المواسم التى تنمو فيها فى الدول الاخرى . وهذه ميزة لا بد لنا من ان نحسن استغلالها والاستفادة منها .

مقتضى كلامى السابق انه لا بد عند وضع اسس ومعاليم الاتحاد الجمركى الافريقى ان نأخذ بالنواحي التى لا تعارض بينها وبين خطط التنمية فى الدول الاعضاء وننبذ النواحي التى تعرض خطط التنمية هذه للخطر .

الاسس التى ينبغى ان يقوم عليها الاتحاد الجمركى الافريقى

واقصد من ذلك بيان المعالم البارزة التى يجدر بالدول الافريقية ان تتجه اليها فى رسم سياستها الاقتصادية والقواعد التى تجرى على اساسها العلاقات الافريقية سواء بين الدول الافريقية بعضها مع بعض او بينها وبين الدول الخارجية وعلى الدول الافريقية ان تأخذ هذه القواعد فى اعتبارها عند وضع خطط التنمية الداخلية فيها فان من وراء الاخذ بهذه القواعد والاسس وتطبيقها يتحقق الصالح الافريقى العام .

واستطيع ان الخص تلك الاسس فيما يلى :

١ - ان نأخذ بمبدأ حرية انتقال السلع بين البلاد الافريقية والغاء الرسوم الجمركية ويمكن فى هذه الحالة اجراء ترتيبات مؤقتة للحماية فيما يتصل ببعض السلع التى يصنعها بلد أو اكثر . والغاء القيود المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الاعضاء ولكيلا يكون لهذا الالغاء اثر ضار بالدول كلها على السواء وخصوصا انها لم تمنح الوقت الكافى للاعداد والاستعداد لهذه التدابير الجديدة اذ أنه يلزمها أن تعيد النظر فى جهازها الجمركى وتدخل عليه ما تراه ضروريا من تعديلات لمواجهة الموقف الجديد فضلا على ما فى الغاء الرسوم والقيود من خطر يصيب الصناعات القائمة كما تفقد الخزينة موردا لا بأس به ، فلا بد والحالة هذه ان يتم الالغاء تدريجيا ، والبدء برفع ٢٥٪ من تلك الرسوم والقيود المفروضة فى العام الاول لقيام الاتحاد ولا بد ان تلتزم دول الاتحاد قبل بعضها البعض بالمبادئ الآتية :

(١) منح حق الدولة التى هى اكثر رعاية فى معاملاتها التجارية .

(ب) اعطاء الاولوية فى الاستيراد لمنتجات الدول الاعضاء .

(ج) منع اعادة تصدير هذه المنتجات الى دول أخرى غير أعضاء الا بموافقة الدولة المنتجة .

(د) تيسير مرور السلع الواردة من دولة عضو عبر أراضيها .

(هـ) قيام مجلس يشرف على تنفيذ هذه المهام .

ويسمح لدولتين أو أكثر من الاعضاء بعقد اتفاقات اقتصادية لتوثيق التعاون بينها لما قد يكون هناك من روابط تاريخية أو جغرافية أو لغوية أو اقتصادية ترى أن من مصلحتها أن تعززها وتنميتها في إطار الوحدة الإفريقية . كما لا يجوز لدولة عضو أن تبرم اتفاقا مع اتحاد جمركي خارجي يخل بمصالح الاتحاد الإفريقي .

واطلاق التجارة يقصد به توسعة السوق أمام المنتجات الإفريقية وعدم قصرها على السوق المحلي وذلك كي يتجه الانتاج الى الحجم الكبير الذي يحقق انخفاض التكلفة ومن ثم الثمن ويساعد الغاء الرسوم الجمركية تدريجيا وخلال ٥ سنوات الى النتيجة المرجوة كما نرى وضع تعريفه موحدة تفرض على الوارد من السلع الأجنبية .

٢ - كذلك لابد من الأخذ بمبدأ العناية بالقطاعات الزراعي والصناعي معا . وعدم الوقوع في خطأ التركيز على قطاع واحد فان السير في القطاعين معا وفي خط متوازن ومتناسق تتحقق معه التنمية الكاملة على انه يجدر بي أن أشير الى انه يجب النظر الى المستقبل عند وضع السياسة الزراعية علم أساس أن تقدم القارة الإفريقية يعني ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك الأفراد من المواد الغذائية ويجب ازاء هذا مواصلة العمل على تنمية الزراعة رأسيا وأفقيا . لتغطية استهلاك متزايد متوقع وليوفر لنا النقد الأجنبي الذي ننفقه في استيراد المواد الغذائية ليوجه الى المشروعات الانتاجية التي تستخدم الموارد الطبيعية للقارة محليا في صناعاتها وهذا كله دعم للاقتصاد الإفريقي في مجموعه .

٣ - العمل على تنفيذ المشروعات ذات الصبغة الجماعية والتي تحكمها ظروف خاصة فقد يلزم لتمويلها رأسمال ضخم لا يتيسر للدولة المنفردة أن تقدمه كما قد يكون للمشروع فائدة ومصلحة مشتركة لعدد من الدول .

٤ - وضع خطة موحدة لحركات رؤوس الأموال والأيدى العاملة وهذه الخطة هامة جدا لآثارها العميقة في مصير المشروعات الانتاجية التي يجب أن تتوزع بحيث تؤدي الى تكامل .

٥ - ضرورة وضع سياسة موحدة لتجارة إفريقية الخارجية بحيث تقف في مواجهة الدول الخارجية كمجموعة اقتصادية ، وتكفل في الوقت

نفسه حماية الصناعات المحلية من مثيلاتها الاجنبية المنافسة وتيسر حصول تلك الصناعات على معداتها اللازمة لسير الانتاج والدعاية للمنتجات الافريقية في الاسواق الخارجية ، والحصول على احسن الاسعار للمواد الاولى التي تصدرها القارة وحمايتها من التعرض لتقلبات الاسواق الخارجية المسيطرة .

هذا وان يمكن وضع سياسة موحدة للتجارة الخارجية للقارة الا اذا تحررت جميع الدول الاعضاء من الارتباط بأية كتلة اقتصادية خارجية . وعلى الدول الاعضاء التشاور بعضها مع بعض في المؤتمرات او الهيئات الدولية بغية الوصول الى موقف موحد منها والقضاء على اية محاولة استعمارية يقصد بها الاساءة الى اية من الدول الاعضاء . كما انه من الضروري ان تلتزم دول السوق بسياسة موحدة تتخذها ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية بحيث تكفل مصالح دول السوق السياسية والاقتصادية . ويجوز للدول الاعضاء قبول المعونات الاقتصادية والفنية التي تعرضها الهيئات الدولية مادامت لاتمثل قيда على سياساتها او اقتصادها ، او مركز السوق بل وعلى الدول الاعضاء ان تتضمن في المطالبة بزيادة المعونة للاقتصاد الافريقى . وهذا يحتاج الى دراسات دقيقة لموارد القارة التى تقوم بها جهة اخصائية وترسلها الى هيئة مشتركة يناط بها وضع الخطة وتوزيع المشروعات . ومعذرة لهذا الاستطراد ، وأعود الى حركات رعوس الاموال واقول بضرورة خضوع هذه الحركات للتوجيه من الحكومات والهيئة المشتركة التى تضع الخطة فنحن نعلم انه ما من دولة تتوافر لديها جميع عناصر الانتاج التى تلزم لنموه . فبعض هذه الدول تعاني من نقص الايدى العاملة والبعض الآخر يقاسي من ندرة الاموال . وبعض ثالث بل ان هذا البعض هو اكثرها وهو الذى تنقصه الخبرة الفنية . فوجب اذن وضع تخطيط توجه بمقتضاه رعوس الاموال حتى لا يكون من وراء انحرافها اضرار باقتصاد البلد المنقولة منه او اليه ، فان متراها من ندرة الاموال يستوجب التدخل في وجوه انفاقها .

كذلك نرى انه يمكن تخطيط مماثل لتقلبات الايدى العاملة فهناك ولا شك بلاد تفتقر الى اليد العاملة وبلاد لديها فائض منها ، ويجب ان توجه تلك الايدى العاملة لخدمة الخطة بعد تقديم مختلف التسهيلات والتأمينات العمالية ومزايا عينية للعمال ليقبلوا على الهجرة .

وعلى الدول الاعضاء ايضا ان تحاول الحصول على شروط افضل في القروض الخارجية التى تعقدها من ناحية الفائدة او اجل السداد .

والحصول كذلك على أفضل الشروط لتبادل السلع والمصنوعات الافريقية
فى الاسواق الخارجية .

أعتقد أن هذه النقاط الخمس لازمة لقيام الاتحاد الجمركى الافريقى
المحرر من الشكل التقليدى للاتحادات .

ثانيا : بنك التنمية الافريقى

كان من بين القرارات التى اتخذت فى مؤتمر الدار البيضاء قرار
باتفاقية لإنشاء بنك افريقى للتنمية — أعتقد أنه يصلح أساسا لاقامة بنك
افريقى للتنمية — ومن أهداف هذا البنك وضع أسس التعاون الاقتصادى
الافريقية وقيام مؤسسة تسهم فى تمويل مشروعات التنمية فى الدول الاعضاء
وبما يعينها على استغلال مواردها اما انشاء وتأسيسا واما توسيعا
وتحسينا . أى ان وظيفة البنك ليست وظيفة تنفيذية تقوم على تنفيذ تلك
المشروعات وانما هى فى الاصل التمويل بعد الاقتناع بسلامة المشروعات
وفائدتها ، وذلك بعد دراستها دراسة عميقة . فالبنك وظيفته اذن المعاونة
وما يهمه هو أن تكون المشروعات انتاجية بصرف النظر عن الميدان الذى
تخدم فيه زراعيًا كان أو صناعيًا حكوميًا كان أو أهليًا ، جماعيًا كان أو فرديًا ،
ولكن يشترط فقط أن تقوم الحكومات بضمان المشروعات المعانة حفاظًا على
أموال البنك وعدم تحميله أية خسائر قد تترتب على عدم سداد القروض
فهذه الاموال هى قبل كل شيء أموال أسهمت بها حكومات الدول الاعضاء .

والى جانب عمليات التمويل نرى أن يعهد الى البنك بمهمة تحضير
واعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية أو مد يد العون الى الاجهزة
الحكومية للقيام بتلك الدراسات والبحوث والحقيقة أن هذا الجانب من
العمل له أهميته البالغة بالنسبة للدول الاعضاء التى تعاني غالبيتها من
نقص الخبرات الاقتصادية والفنية ، ومن هنا يستطيع البنك بامكانياته
الضخمة أن يستخدم الخبراء والفنيين سواء كانوا خبراء أجانب أو من
أحدى الدول الافريقية التى قطعت شوطا فى طريق التقدم . وهذا النوع
من الخبراء قد لا تستطيع الدولة منفردة أن تستخدمه أو تستقدمه بحكم
قدرتها المحدودة .

ونضيف الى المهمتين السابقتين اقتراحا بأن يعهد للبنك بوضع
الخطط والبرامج المختلفة التى توجه اليها الاموال المحلية . والعمل على
توظيف رموس الاموال الافريقية الضخمة فيما يحقق أفضل النتائج من وراء

استغلالها واستثمارها . وتشجيع استخدامها رعوس الاموال الاهلية في المشروعات الانتاجية المقررة في خطة التنمية وتقديم التسهيلات المشجعة لاصحاب هذه الاموال على تقديمها للاستثمار . ويستطيع البنك عن طريق خبرائه وفنييه دراسة اى مشروع مقدم لتمويله ثم بعد التحقق من جديته وفائدته بالنسبة لخطط التنمية يضع تكاليف القروض والفائدة التى تستحق عليها وطريقة السداد ومواعيده الى غير ذلك من الشروط وعند توقيع عقد الاقتراض ينص فيه على نوع العملة المقرضة ، كما ينص فيه على نوع العملة التى يسدد بها القرض ، فلما أن تكون بالذهب او بغيره من العملات، كما يسمح كذلك بتعديل العقد المبرم بموافقة الطرفين المتعاقدين ولكن بشرط موافقة الدولة المقام فيها المشروع باعتبارها الجهة الضامنة ، ولما قد يفرضه هذا التعديل من مسئولية جديدة عليها .

ثم ان مساهمة البنك في عملية التمويل فيها تشجيع للمشروعات وفيها ايضا تشجيع لاصحاب رعوس الاموال الخاصة على المساهمة في المشروعات المقترحة وبذلك تتسع الفرصة لزيادة راس المال الملقى في المشروع .

ويستطيع البنك أيضا أن يتوسع في عمليات التمويل عن طريق قيامه ببيع بعض أسهم المشروع أو شراء أسهم في مشروعات انتاجية لم يساهم في قيامها بعد أن يثبت له نجاحها ، على أنه يجب التحقق من أنه لن يترتب على عملية بيع الاسهم اضرار بقيمة الاسهم في السوق وهذه العمليات تخرج البنك من الدائرة المحدودة لو أنه اقتصر على تقديم القروض فقط .

ومن جهة أخرى يستطيع البنك أن يضمن القروض التى تصدرها المشروعات الانتاجية لتشجيعها وتوطيد مركزها . فمما لا شك فيه أن اقدم مؤسسة مالية كبيرة كبنك التنمية على ضمان تلك القروض يضيف على المشروع قوة ويزيد مركزه متانة والا لما اقدم على تقديم ضماناته ، فالبنوك لا تقدم أموالها أو ضماناتها كذا اعتباطا وبغير تثبيت وتيقن . ثم ان للبنك أن يضمن الاوراق المالية التى وظف فيها أمواله وذلك بقصد تسهيل بيعها في الاسواق المالية .

وهذه النقاط من شأنها تحرير مهمة البنك من الجمود ، وحتى لا يظهر فقط في صورة القرض . فان بيع وشراء الاوراق المالية التى اصدرها او ضمنها او وظف فيها ماله يبرز حركة البنك ونشاطه ووقوف البنك في انتظار تحصيل الاقساط المسددة عن القروض التى يقدمها فيه تعطيل وتجميد لحركته . ويمكن للبنك كذلك شراء أوراق مالية أخرى

لها مركزها المتين فى الاسواق ، او شراء عملات اجنبية او سبائك ذهبية
يقصد تسهيل قيامه بأعماله واعداده لمواجهة اية طوارئ او ظروف
مستجدة .

على أنه برغم كل ما تقدم فاننا نريد للبنك ان يقسم فى الدرجة
الاولى بتحقيق الخطة الافريقية الاقتصادية المشتركة التى تستهدف دمج
تلك الاقتصاديات وتحقيق تكاملها . وهذا لا يتأتى الا اذا وجهت وظيفة
البنك تجاه المشروعات التى تتمشي والخطة الموضوعية للتنمية ، كما نرى
ان توجه الدراسات والبحوث الاقتصادية التى يقوم بها جهازه الفنى الى
البحث وراء المشروعات النافعة ، وستكون تلك الابحاث ذات فائدة عظيمة
عند وضعها تحت نظر البلاد الافريقية وعند وضع خططها والسبب الذى
يدعونا الى طلب هذا هو الخشية من ان يترتب على دخول أية مشروعات
تشجيعا لأية منافسة تقوم بين الدول الافريقية او يكون فيها تعارض مع
الخطة الموضوعية التى توزعت على أساسها التخصصات والمشروعات
التي تحقق التكامل الاقتصادي لدول القارة .

رأس مال البنك .

يتكون رأس مال البنك من مبلغ معين يتوزع على أسسهم تحدد
منظمة السوق الافريقية قيمتها بشرط أن تكون غير قابلة للتحويل او
الرهن محافظة على قيمتها وحتى لا تنتقل ملكية الاسهم الى جهات غير
حكومية او جهات غير افريقية . وتكتتب دول السوق فى هذه الاسهم
بنسبة حصة كل منها فى منظمة الدول الافريقية ويحدد مجلس محافظى
البنك حصة كل دولة ويجب كذلك أن تتحدد نسبة معينة من رأس مال البنك
تدفعها الدول الاعضاء بالذهب او بعملات قابلة للتحويل ويدفع الباقى
وليكن الربع مثلا بالعملة المحلية للدول الاعضاء . وللبنك أن يشترط دفع
هذا الربع ان لزم الامر بعملات قابلة للتحويل . والقصد من هذا الشرط
هو توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد السلع والمعدات الانتاجية التى
تحتاجها الدول الافريقية اشد الاحتياج للسير قدما فى تنفيذ خطة التنمية .

ويجب ان توضع فى الاتفاقية المنشئة للبنك النصوص الضرورية
لتحصيل رأس المال المقرر وتحديد موعد السداد حتى يستطيع البنك ان
يمارس عمله بمجرد قيامه ويواجه اعباءه على وجه كامل . ففى عدم
السداد تعطيل لاعمال البنك وحد من قدرته على الاسهام فى المشروعات
الموضوعة فى الخطة . ولا بد ان يقسم البنك بين الحين والآخر باعادة

تقويم رأس المال وزيادة مقداره إذا حدث وتعرضت عملة من العملات الداخلة في رأسماله للخفض حتى تظل القيمة المقررة لرأس ماله ثابتة ولا تتعرض للهزات .

ويتألف رأسمال البنك أيضا من الأموال التي يقترضها عن طريق طرح سندات في الأسواق الأفريقية أو الأجنبية ، ويقوم مجلس المحافظين بوضع شروط إصدار هذه السندات على ألا تتجاوز قيمتها ضعف رأس المال إلا باذن من هذا المجلس . والمقصود من وراء هذا التحديد هو ألا يتوسع البنك في الاقتراض وبذا تزيد ديونه عما قد يستطيع تحمله ويعجز من مواجهتها . وليست هذه السندات أو تلك الأسهم هي المصدر الوحيد لرأس مال البنك ، بل نضيف إليها سنويا مقدار ١٠٪ من صافي الأرباح التي يحققها البنك من عملياته ومعاملاته .

ولى ملاحظة أود أن أسوقها للقارئ وتتعلق برأس مال البنك . فالتوقع أن يقصر رأس ماله عن الوفاء بالاحتياجات الفعلية للدول الأفريقية من الأموال الخارجية التي تلزمها للقيام بمشروعاتها الإنمائية الأمر الذي يجعل البنك غير قادر على الوفاء تماما بمهامه التي أسلفت الكلام عنها . هذا فضلا على أن اتفاق رأس ماله وتوزيعه على القروض أو في التوظيف لا يتييسر استرداده في أجل قصير لأن احتياجات الدول المعالجة للتمويل سوف تمتص رأس المال بأسرع ما يمكن وتصبح خزانة البنك خاوية في انتظار حلول مواعيد الاقساط وهكذا نجد البنك عاجزا ولوقت طويل عن الأسهم في المشروعات الإنتاجية المستجدة وخصوصا كلنا يعلم الآجال الطويلة التي تسدد فيها القروض وحتى لو أمكن استرداده رأس المال فسرعان ما يفوب في عمليات اقتراض جديدة تعيده الى حالة العجز . ولو قلنا بأنه يمكن للبنك أن يلجأ الى الاقتراض من المؤسسات الدولية أو البلاد الأجنبية فالتنا نرد على ذلك بأن تلك العملية ليست مأمونة العواقب أو ليست مؤكدة لما قد تخضع له من مؤثرات سياسية . مثلما شاهدناه من سحب البنك الدولي قرضه لتمويل السد العالي في ج . ع . م . خضوعا منه لضغط أمريكا وإنجلترا وفرنسا التي قصدت من وراء ذلك الضغط على ج . ع . م وعقبا لها على كسر احتكار السلاح ونشاطها في الدعوة الى عدم الانحياز بالإضافة الى أن كثيرين من الممولين الأجانب يسيئون فهم حركة التحرر الأفريقية ويبالغون في وصف خطرها ولا يزالون يطمعون في الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح وابتغاء سيطرتهم الخبيرة على الأسواق والاقتصاد الأفريقي . وهم لهذا سيحجمون

عن الاسهام بأموالهم فى المشروعات الانمائية ، ولكن قد تستطيع دول السوق بما تحققة يوما بعد يوم من نجاح ان تشجع هؤلاء على وضع أموالهم فى تلك المشروعات نازلين على حكم الواقع الجديد الذى يفرض وجوده ومثال ذلك الاموال الكثيرة المعروضة للاستثمار فى ج . ع . م . (مصر) نتيجة الثقة المنتشرة بالاقتصاد المصرى ومتائته .

والنتيجة التى اخلص اليها هى انه لابد ان يزيد راس المال الموضوع فى البنك الى اقصى حد ممكن حتى تزيد طاقته ويستطيع الوقوف بثبات فى وجه التيارات الساسية او الاقتصادية التى تحيط بنا من كل جانب ويستطيع فى الوقت نفسه اجتذاب رعوس الاموال الاجنبية بالدعاية وشرح مزايا الدخول فى تلك المشروعات . والقيام بدراسة دقيقة للأسواق الخارجية ترسم على اساسها خطة التوسع فى الانتاج وطرق جميع الاسواق واى قطاع من القطاعات الانتاجية تكون عناصره متوافرة فى القارة فنحن ككل دولة نامية فى حاجة متزايدة للنقد الاجنبى للسير فى خطة التنمية وهذا ان يتأتى الا بتصنيع وزراعة احتياجاتنا الاستهلاكية والتوسع فى تصدير منتجاتنا من المواد الاساسية او المصنوعة بما يوفر لنا حاجتنا من النقد الاجنبى الى ان يحين الحين الذى تتوافر فيه الاموال المحلية ويزيد نقدنا متانة وثباتا .

شروط التمويل :

ويستطيع البنك ان يضع الشروط المناسبة التى يساهم بأمواله على اساسها فى المشروعات المختلفة ، ومن الشروط التى نرى وضعها فى هذا الصدد :

١ - ألا يدخل البنك فى عملية تمويل اى مشروع فى اية دولة عضو اذا كان من الممكن تمويله محليا .

٢ - ويشترط الا تعترض الدولة العضو على تمويل البنك لمشروع من مشروعاتها .

٣ - أن يشترط البنك اتفاق المال فى الغرض المحدد له ، وأن يكون له كذلك حق سحبه لو ثبت له أن هذا المال تحول عن غرضه المحدد .

٤ - وللبنك أن يضع شروط منع القرض والضمانات الواجب تقديمها .

هـ - وعلى البنك أن يسعى دائما لاستمرار حركة امواله ببيع بعض استثماره لدولة من الدول الاعضاء أو للقطاع الخاص بموافقة من الدولة المختصة .

عضوية البنك :

تنقسم العضوية الى نوعين : الاعضاء المؤسسون وهم دول المنظمة الافريقية ، والاعضاء المنضمون وهم الدول الافريقية التى قد تطلب الانضمام بعد موافقة مجلس المحافظة على ذلك . والغرض من ذلك هو فتح الباب امام الدول الافريقية الاخرى التى كانت تحول ظروفها السياسية دون دخولها منظمة الوحدة الافريقية وقت قيامها . والقصد ايضا أن تكون الصبغة الافريقية أكثر عموما وشمولا . هذا ولن تكون هناك بطبيعة الحال أية تفرقة فى المعاملة بين الاعضاء المؤسسين والمنضمين ويكون لكل منهم الحقوق نفسها وعليه الالتزامات نفسها .

ثالثا : ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى

ان وحدة المصير الافريقى والنضال المشترك الذى يجمع بين أبناء القارة يحتم تعاونها فى جميع المجالات . وما دمتنا فى صدد الحديث عن السوق الافريقية المشتركة فانه يحسن أن نتكلم عن ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الاعضاء ، فالدول الافريقية فى حاجة ماسة الى وضع سياسة منسقة للتعاون فيما بينها وخصوصا سياسة مخصصة صادقة تستهدف المصلحة المشتركة حماية لها من الوقوع فى اخطاء سابقة وما لحته من تسال استعمارى يختفى وراء شعار المعونة الاقتصادية أو الفنية .

ولدينا صور شتى لعدة وجوه عن التعاون نستطيع الاشارة الى بعضها .

الصورة الأولى تتم فى شكل تبادل المعونة الفنية فى جميع القطاعات ، وتبادل المعلومات والاحصاءات ومتابعتها ، وارسال الخبراء والفنيين وتقديم التسهيلات والخدمات لهم ، وارسال دفعات من العمال والطلبة لمراكز التدريب المهنى وفتحها لابناء الشعوب الافريقية .

والصورة الثانية تقسوم فى شكل تبادل القسماون بين الهيئات الاقتصادية والفنية والعامة وتبادل المنح الدراسية والبعثات .

ومن وجوه التعاون الاقتصادي أيضا ، مساهمة الجهود المبذولة لايجاد تعاون فعال بين الدول الافريقية في ميدان الملاحة والنقل البحري . وبمقتضى هذا تقوم الدول الاعضاء بانشاء خطوط ملاحية منتظمة تعمل بين موانئها . كما ان عليها في هذا الصدد ان تقدم كل دولة لسفن الدول الاعضاء الاخرى جميع الامتيازات التي تتمتع بها سفنها الوطنية وتسود هذه المعاملة فيما بينها جميعا فيما يتصل بدخول الموانئ والرسو والشحن والتفريغ والمغادرة وكذلك رسوم وثائق الملاحة والسماح لسفن الدول الاعضاء بالحصول على حاجتها من الوقود والزيت والمؤن من موانئها بالشروط والاسعار التي تطبقها الدولة على سفنها الوطنية .

واحسب اني ان اكون متزيدا لو املت في قيام شركة ملاحية متحدة تضم الشركات العاملة على الخطوط الملاحية المنتظمة وايجاد شبكة جديدة للربط بين موانئها تقوم بنقل سلعها للأسواق الخارجية . ولا شك ان قيام شركة او هيئة كبيرة تكون ذات امكانيات اكبر واعظم على انشاء اسطول تجاري ضخم يخدم القارة ويغني عن استخدام السفن الاجنبية وبوفر ما ينفق في النقل من اموال تحتاجها خطة التنمية على ان تساعد الحكومات بالتسهيلات التي تقدمها للهيئة واشتراط نقل السلع المستوردة على سفن الهيئة وتصديرها عليها .

واختتم كلامي بصورة مماثلة للسابقة من صور التعاون الاقتصادي بين دول السوق واقصد بها التعاون في ميدان الطيران والنقل الجوي . فان في بعض الدول الافريقية شركات وطنية تبشر عمليات النقل الجوي ، ارجو ان تتجه تلك الشركات الى زيادة الربط بين دول القارة ، فانها حقا سخرية مريرة الا يتم الوصول من بلد افريقي الى آخر الا عن طريق اوروبا . ولا بد ان تتوثق الروابط بين الدول الافريقية بالطيران وسيلة سريعة للاتصال والنقل . وكم يكون عظيما لو توحدت تلك الشركات فانها تزيد امكانياتها وقوة الاسطول العامل بها ، وتزيد كذلك قدرتها على ادخال التحسينات واستخدام أحدث انواع الطائرات ، وهذه الشركة بما لديها من امكانيات كبيرة تستطيع ان تقوم بكفاية تامة بعمليات النقل داخل القارة وتسيطر على ذلك الميدان الجوي في وجه المنافسة الخارجية . بل اني اتوقع ان تصل قدرة الشركة الموحدة الى اجتذاب بعض عملاء الشركات الاجنبية الوافدين الى القارة لأي سبب .

رابعاً : مجلس للوحدة الاقتصادية الإفريقية

مهمة هذا المجلس مهمة جليلة ذات فائدة عظيمة لصالح التقدم المشترك للقارة . ويناط بهذا المجلس وضع خطة موحدة ومنسقة مشتركة لحسن استغلال موارد القارة الطبيعية فيتولى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ويحاول التنسيق بين السياسات المختلفة . ويضع الخطط التي تتفق مع الانظمة المختلفة القائمة في القارة ، ويبحث بمعلوماته وأبحاثه الى الدول الاعضاء لتكون تحت نظرها عند وضع خططها الداخلية المنسقة مع الخطة المشتركة .

خامساً : اتحاد افريقي للمدفوعات

كان انشاء هذا الاتحاد ضروريا ومكملا لاسس الوحدة الاقتصادية الإفريقية ، فقد بات من الضروري ، لمقابلة التوسع الكبير المتوقع في عمليات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء وما قد ينشأ عن هذا من صعوبات او تعقيدات في المسائل النقدية ان يقام هذا الاتحاد ، وهو فضلا على ذلك أداة من أدوات التوسع التجاري ودعم علاقات الدول الاعضاء اقتصاديا . والقصد أصلا من اقامة الاتحاد هو تسهيل المدفوعات بين دول الاتحاد عن طريق ايجاد نظام للتسويات المتعددة الاطراف تتم عن طريقة التسويات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الدول الاعضاء .

ويدخل في هذا الاتحاد دول السوق ويسمح بدخول أية دولة إفريقية منعتها ظروفها السياسية وقت قيامه من الانضمام بعد موافقة الدول المؤسسة ويتألف مورد الاتحاد من مساهمة الدول الاعضاء بمبلغ معين لكل عضو على ان يتم الدفع عند ايداع وثائق التصديق وبعملات قابلة للتحويل . ويجب ان تحدد التفاصيل الخاصة بالقيود والتسويات ، والوحدة النقدية التي تتم على اساسها التسوية ، وطريقة تسوية الحسابات وتحديد مراكز الاعضاء من حيث المديونية او الدائنية وطريقة تسوية هذه المراكز وتصحيحها .

مركز القارة بقيام السوق الافريقية المشتركة

أرى لزوما على أن أختتم هذا البحث بتقويم مركز القارة الافريقية بقيام السوق المشتركة . ولما كنت قد تناولت بالعلاج الحالة الاقتصادية في كل من ميادين الزراعة والصناعة والتعدين كما عالجت موضوع السبيل لقيام السوق والقواعد والاسس التي ينبغي أن تقوم عليها ، لذلك وجدت أن لابد من تقويم مركز القارة في المستقبل من تلك الزوايا نفسها وما يمكن أن تلعبه تلك الميادين في تحديد هذا المركز بالاضافة الى ما يحققه التعاون في نطاق السوق من توطيد المركز الاقتصادي والسياسي للقارة فإن دعم الاقتصاد الافريقي سوف يدعم من غير شك المركز السياسي لافريقية . وقد وضح لنا أن استمرار خضوع الاقتصاد الافريقي للتكتلات الاقتصادية الخارجية من شأنه أن يضعف مركزها السياسي بل أن الاستقلال السياسي لن تكون له فاعليته وقيمه من غير الاستقلال والتحرر الاقتصادي . ولن توازي قيمة الاستقلال السياسي المتحقق ما بذل في سبيله من أرواح وتضحيات مالم يتحقق الى جانبه الاستقلال الاقتصادي . فنحن جميعا نشاهد من لؤم الاستعمار الكثير ، فالاستعمار الخبيث لما اشنت ضده الحملة والمقاومة الوطنية في كل مكان طامن من كبريائه وتنازل مضطرا عن السيطرة والاستعمار المكشوف ولجا الى اخبت أساليب السيطرة المقنعة في شكل السيطرة على الاقتصاد وتقديم المعونات المشروطة والاستثمارات المستغلة .

وهكذا نرى أن التحرر الاقتصادي الذي سيحققه التعاون الافريقي في ظل السوق المشتركة من شأنه أن يعزز مركز القارة في شتى الميادين .

ففي الزراعة نجد أنها لا تزال تمثل موردا أساسيا من موارد المل اللازم لعمليات التنمية المختلفة . على أن الذي يعسب على الزراعة الافريقية عموما هو تخلف وسائل الانتاج الزراعي المستخدمة بالنسبة

للاساليب الزراعية الحديثة . فالبدائية هي الصفة الغالبة على الانتاج الزراعى ونمطه . ولذا فانه يلزم السعى الحثيث المنظم للحاق بالدول الزراعية المتقدمة واتباع أحدث الأنظمة التى تكفل النهوض بالزراعة والانتاج الزراعى فى افريقية . وليس هناك خير من السوق المشتركة تتعاون داخلها البلاد الافريقية فى ادخال اساليب الزراعة الحديثة واستخدام الآلات فى عمليات الاستصلاح وتحسين شبكات الري والصرف وزيادتها لتجارى عمليات التوسع الزراعى المخطط التى لابد ان تحدث فى المستقبل كى تقابل الاحتياجات المتزايدة — المتوقعة نتيجة لزيادة الدخول الفردية والقدرة الشرائية — وكذلك لابد من تقديم الخدمات الارشادية وزيادة كفاية الخدمات المقدمة فعلا لتحسين الزراعة ، وايجاد مرافق لخرن مياه الامطار لاستخدامها على مدار السنة حتى ترتفع الانتاجية الزراعية بهذا التوسع الراسي فضلا على التوسع الأفقى بزيادة الرقعة المستصلحة للزراعة ، وذلك لاننا راينا فى سياق البحث ان مواسم المطر تختلف احيانا عما هو مناسب للعمليات الزراعية . ويمكن عن طريق وضع سياسة مشتركة للتعاون فى شراء الآلات والاسمدة والبذور وتسويق المحصولات فى الاسواق العالمية والمحلية ، وعن طريق الابحاث العلمية الدراسات المشتركة داخل السوق عن التربة يمكن تحديد المعادن التى تنقصها ومحاولة تعويض ذلك بالمخصبات للاستفادة الكاملة من الارض المزروعة ولا شك ان استصلاح الاراضي وتمهيدها للزراعة سيعمل على افادة الاهالى الذين يعيشون على الزراعة المتنقلة التى كان يترتب عليها استنفاد التربة الصالحة للزراعة نتيجة الوسائل البدائية المتبعة فى زرعها ومن ثم يهجرونها الى اخرى وهكذا ، وهذا فيه اضعاف للأرض ومن ثم تضيق الرقعة الصالحة بدلا من زيادتها ، وعن طريق توصيل الارشاد الزراعى الى هؤلاء الزارعين الرحل وشق القنوات اللازمة للرى واقامة المصارف نستطيع استخلاص نتائج احسن بلا جدال .

كذلك يمكن عن طريق الابحاث والدراسات تحديد احسن المناطق الصالحة للزراعة وفضل الاساليب الواجب اتباعها للاستغلال الزراعى السليم ، وكيفية زيادة المحصول ، وتحسين انواع المحصولات ، وزراعة انواع جديدة تصلح فى مناخنا وتربتنا .

وسوف تساعد الدراسات التى يقوم بها خبراء السوق على ضوء المعلومات والارقام الدقيقة فى الاحاطة بتطورات الاسواق العالمية واتجاهاتها والاسواق المحلية واحتياجاتها .

هذا وسوف يؤدي تعاون دول السوق الافريقية الى بناء الكيان الاقتصادي الزراعى على أساس من التخصص المخطط بدقة للاحتياجات الحاضرة والمستقبلية ولتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود فى هذا القطاع والعمل فى الوقت نفسه على ازالة اسباب التنافس الموجودة فى القارة بايجاد تجميع للانتاج المتماثل واتخاذ موقف موحد فى هذا الصدد او بالتخصص فى أنواع أخرى من الانتاج الزراعى الممكنة . ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة من عمليات تهجير العمال الزراعيين من المناطق الكثيفة الى المناطق المستصلحة ثم ان مركز الدول الاعضاء فى السوق الافريقية المشتركة سوف يتحسن بالنسبة لانتاجها من المواد الاساسية الزراعية نتيجة اتساع الاسواق امامها والتخلص من سيطرة الاسواق التقليدية ، ويمكن على أساس هذا تحقيق أسعار احسن لانتاج القارة ، وحصيلة مستقرة تكفل لهذه الدول السير قدما فى خطة التنمية المشتركة للقارة .

ومن جهة أخرى سستفيد الدراسات والخطط المشتركة للدول الاعضاء التى ستقوم بها أجهزة مختصة فى توسعة ميدان التصنيع على ضوء أرقام دقيقة للامكانيات الحاضرة والمستقبلية وهى والله الحمد موجودة وبنسبة كبيرة فى كثير من البلاد الأعضاء ، وطرق ميادين انتاجية جديدة تتوافر لها امكانيات النجاح لنصل فى النهاية الى نشر الصناعة المحلية وتحسينها باتساع الاسواق المحلية ثم الخارجية امامها . ولا بد ان تسير مع هذا الخط سياسة مشتركة لقيام مراكز للتدريب المهنى وتبادل البعثات العلمية والعملية للخارج لتفيد منها بعد انتهائها من دراساتها . وكذلك يستطيع هؤلاء بدورهم ان يديروا عمسالا جددا على العمليات الفنية . والحاجة ماسة الى السير بقوة فى هذا الاتجاه فقد سبق ان رأينا كيف تعاني البلاد الافريقية فى معظمها من عدم توفر الايدى العاملة الماهرة والاداريين والمنظمين والمراقبين ، وكيف ان الفارق ضخم بين أجر العامل الوطنى والاجنبى أو الخبير الاجنبى الذى يتقاضى أبهظ الرواتب . وهو أمر مؤقت على كل حال ينتهى بتوافر الخبراء والعمال المهرة .

واتساع الحقل الصناعى سيؤدي الى زيادة الدخل القومى والفردى على السواء كما يساعد على امتصاص الفائض من الايدى العاملة فى الزراعة الذى قد يحدث نتيجة ادخال الآلات فى العمليات الزراعية .

وتستطيع الخطط الصناعية الموضوعة فى اطار خطة السوق ان توجه جزءا من الطاقة العاملة فى الصناعة التقليدية الى الصناعات الانتاجية بدلا من الاستهلاكية التى نراها تغلب على الصناعة فى افريقية

الا في قليل من البلاد الافريقية المتقدمة في الحقل الصناعي . ويمكن ايضا تصنيع بعض الانتاج الزراعى بدلا من الاعتماد على تصديره تماما . وهكذا يتنوع الانتاج الصناعى فى افريقية بما يحقق لها مركزا احسن فى الداخل والخارج .

وتبرز أهمية مراكز التدريب المهنى وايفاد البعثات العلمية والزيادة منها عندما نرى حقل التعدين الذى يتيح العمل لحوالى مليون شخص منهم ٩٠ ٪ من الوطنيين نصيبهم من مجموع الأجور ٤٠ ٪ فى حين ان الـ ١٠ ٪ الاجانب نصيبهم ٦٠ ٪ من الاجور التى بلغت فى سنة ١٩٥٧ حوالى ٥٠٠ مليون دولار وهذا القطاع من الاقتصاد هو الوحيد الذى يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى . ويلاحظ فيه ايضا ان القوى البشرية المستغلة فيه تعيش فى ظل ظروف غاية فى السوء . فكأنه ليس من خير يعود على البلاد الافريقية ، فتعاون البلاد الاعضاء فى وضع سياسة موحدة لتحقيق نصيب مجز من تلك الاستثمارات التى تدخل كلها فى جيوب الاجانب امر واجب ، اما ان تخضع هذه له او تدخل الحكومات ميدان التعدين الذى لا تراها تضطلع به الا فى حالات قليلة . ولا يجوز ابدا ان تغفل الحكومات هذا الميدان لقيمه الكبيرة بالنسبة للاقتصاد فقد كانت القيمة الاجمالية للانتاج المعدنى فى افريقية فى فترة ١٩٥٥ و ١٩٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار سنويا كلها تذهب الى الخارج وزيادة حصيلة البلاد الافريقية من الانتاج المعدنى معناه زيادة فرص التنمية وتحقيق التقدم .

ومن المحقق ان التخصص والتخطيط فى جميع الميادين وتنويع الانتاج الافريقى سيؤدى الى زيادة نسبة التبادل التجارى بين البلاد الافريقية ، وعدم الاعتماد الكبير على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات المحلية وتحقيق التوازن فى ميزانها التجارى وميزان مدفوعاتها الذى رأيناه يميل الى غير صالحها . كذلك سيفيد قيام اتحاد جمركى يجمع بين اعضاء المنظمة فى سيولة السلع من بلد الى آخر نتيجة رفع القيود الجمركية والقيود المفروضة فى الوقت الحاضر على المبادلات بين البلاد الافريقية وقد وضع المستعمرون السابقون تلك القيود والحواجز بحيث تؤدى الى اضعاف التبادل التجارى داخل القارة وقصره على أسواقهم وهذا هو القائم فعلا اذ نجد ان التصدير بين البلاد الافريقية يناهز فقط ١١ ٪ من مجموع الصادرات الى بلاد العالم ، والاستيراد فيما بينها يناهز ٨ ٪ من مجموع الاستيراد من بلاد العالم . ويضاف الى تأثير قيام الاتحاد الجمركى فى زيادة التبادل التجارى ، اثره كذلك فى اتخاذ موقف موحد وتعريفه

موحدة ازاء الواردات الخارجية لحماية الاقتصاد الناشئ ويتعزز مركز الدول الافريقية في المحافظة والمؤتمرات الاقتصادية بما تتخذه من موقف موحد يستهدف صالح القارة في مجموعه وتستطيع مقاومة اى ضغط او اتجاه يستهدف المساس باقتصادها .

كما ان قيام بنك افريقى للتنمية يتولى توجيهه رعوس الاموال لمشروعات التنمية والاسهام فى المشروعات التى لا تستطيع الدولة منفردة ان تنهض بها او تتصل بصالح عدد من الدول الاعضاء . وندرة رعوس الاموال التى تعانى منها غالبية الدول الاعضاء تؤيد ضرورة مراقبة تلك الاموال ووجوه انفاقها واستثمارها . بالاضافة الى ان ندرتها تدفعنا ايضا الى تنويع صادراتنا للحصول على النقد النادر وتدفعنا كذلك الى انتاج السلع الانتاجية والمعدات اللازمة للمصانع فيتوافر جانب من النقد النادر الذى يحول دون استيرادها او بالاقل الاقتصار فى غالبية المستورد على المواد الانتاجية .

وهكذا نرى كيف تدعم البلاد الافريقية اقتصاديات بعضها فى تعاون مشترك وفعل فى المجالين الداخلى والخارجى .

ولا يفوتنى بعد هذا أن أتكلم من مركز القارة الافريقية السياسي بقيام الوحدة الاقتصادية . فلقد وضع لنا النقص الذى يلحق الاستقلال السياسي من جراء التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادى . بمعنى ان الاستقلال يشتمل على شقين لابد من توافرها لاكتماله وشموله وهما التحرر السياسي والتحرر الاقتصادى وتوحيد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء وتنسيق سبل ووسائل تحقيقها والسير فى تطبيقها على الصعيدين الافريقى والعالمى . والمتوقع ان يقابل هذا التوحيد بمقاومة شديدة من الدول الاستعمارية وسوف تدخل مع المنظمة الافريقية فى معارك سياسية واقتصادية . وما دامت السياسة الاقتصادية توحدت فانه يلزم توحيد العمل السياسي وتحديد اهداف القارة السياسية من تأييد السلام العالمى والقيام بحملة واسعة لتطهير القارة من بقايا الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية التى تمارس بوحشية فى بعض المناطق .

وثمة ظاهرة نلمسها جميعا ، هى ارتفاع مكانة القارة الافريقية فى المجتمع الدولى . فعدد الدول الافريقية المتحررة يتزايد وتتزايد معه قيمة التضامن الافريقى فى المنظمة العالمية . ومن ناحية أخرى يكاد يسود

القارة مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز وهي لهذا تستطيع اتخاذ مواقف موحدة ازاء المشاكل العالمية وتسمع صوتها الحر .تضامنة في ذلك مع الآسيويات لابعاد شبح الحرب حتى تتفرغ الدول النامية لبناء كيائها في اطمئنان وأمان بحيث توجه الأموال الضخمة التي تخصص للاستعدادات الحربية الى الأخذ بيد الدول الصغيرة في طريق التنمية الذي يستلزم السير بخطوات واسعة لتضييق شهوة الاقتصادية الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية واجمالا فان على الدول الافريقية أن تسعى بكل طاقاتها والله الموفق لما فيه خير شعوبها .

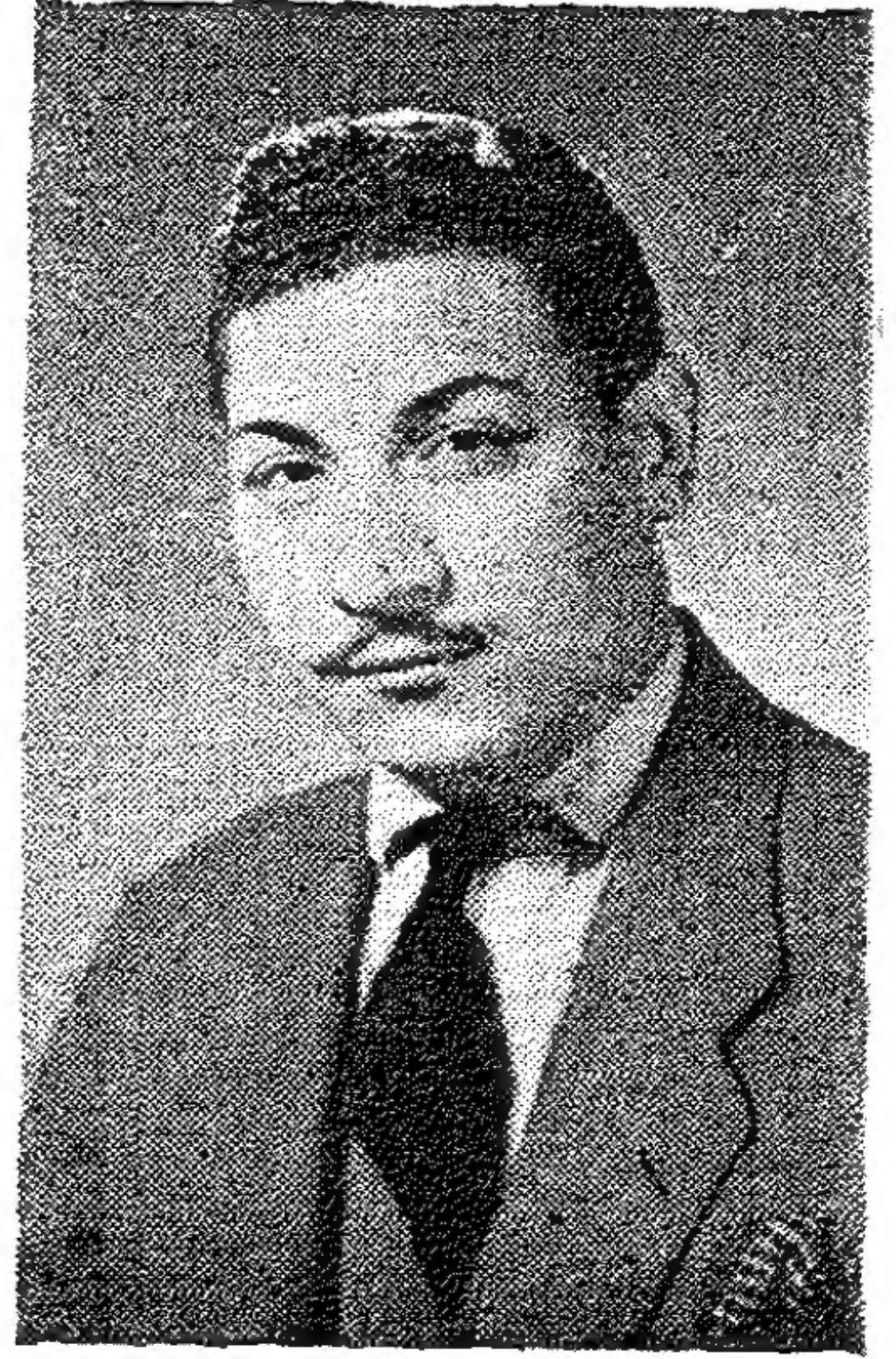
المراجع

- ١ — العلاقات الاقتصادية الدولية
دكتور لبيب شقير
- ٢ — العالم والسوق الاوربية المشتركة
محمد عبد العزيز احمد
- ٣ — التضامن الدولى والسلام
للؤلف
- ٤ — الجغرافية السياسية
دكتور محمد متولى
- ٥ — جغرافية حوض النيل
دكتور ابراهيم رزقانة
- ٦ — جغرافية السكان
دكتور جمال حمدان
- ٧ — البترول الغربى وأثره فى حاضر الأمة العربية ومستقبلها
احمد المعتصم بالله
- ٨ — التجارة الدولية
احمد محمد ابراهيم
- ٩ — تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن الدورة ١٦ .
- ١٠ — كتاب الأمم المتحدة — ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٥٩ .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
مقدمة المؤلف	١١
الفصل الأول :	
العوامل التي تدفع لقيام سوق افريقية مشتركة	١٩
المبحث الأول :	
العوامل الاقتصادية	٢١
المبحث الثاني :	
العوامل السياسية	٣٩
الفصل الثاني :	
الحالة الاقتصادية في افريقيا	٥٩
المبحث الأول :	
الزراعة	٦٧
المبحث الثاني :	
الصناعة	٨١
المبحث الثالث :	
التصدين	٩٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع :	
العلاقات التجارية	١٠٩
الفصل الثالث :	
السبيل لقيام السوق الافريقية المشتركة	١٢٥
الخاتمة :	
مركز القارة بقيام السوق الافريقية المشتركة	١٤١
المراجع	١٤٧



هذا الكتاب :

ان قيام سوق افريقية مشتركة
وقيام وحدة اقتصادية بين دول
القارة الافريقية - هما السبيل
الوحيد لمواجهة اخطار السوق
الأوربية ، وتنفيذ مشروعات
التنمية وحسن استغلال الموارد
الطبيعية في القارة والتحرر من
السيطرة الاستعمارية وسيطرة
الاستثمارات المستقلة .

هذا ما يعالجه الكتاب في أسلوب
علمي مبسط مدعم بالأسانيد .
والمؤلف باحث بمجلس الأمة ، وقد
شارك بقلمه في كتابين اصدرتهما
الدار القومية هما :

(التضامن الدولي والسلام)
و (نظرية التكامل الاقتصادي)

الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ١٢٥

الثلث ٢٥

١٩٦٤/١٢/٢

Bibliotheca Alexandrina



0495355